

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

(قصد "١٠٠")

مقرر مدخل إلى علم الاقتصاد

(المستوى الرابع)

أستاذ المادة:
د . يوسف الشدوخي

(المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية)
إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة
انتساب مطور

نسخة مدققة و مزيدة

١٤٣٣هـ

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿تـقـديـم﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور
واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية
ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imam8.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

مفردات المقرر

هدف المقرر:

إعطاء مجموعة أفكار عن الاقتصاد الإسلامي لطالب الشريعة.

أولاً: مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي:

١- أهمية النشاط الاقتصادي في الإسلام.

٢- بعض المصطلحات الاقتصادية مثل (الحاجة، المنفعة، الندرة).

٣- علم الاقتصاد الإسلامي وصلته بالعلوم الشرعية.

٤- القواعد التي يرتكز عليها علم الاقتصاد الإسلامي.

ثانياً: المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي:

١- موقف الاقتصاد الوضعي.

٢- موقف الاقتصاد الإسلامي.

ثالثاً: دراسة في مبادئ الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي:

١- تعريف السوق وأشكاله.

٢- الطلب والعرض.

٣- توازن السوق.

٤- الإنتاج (مفهومه وعناصره).

٥- عوائد عناصر الإنتاج.

رابعاً: مدخل للاقتصاد الكلي من منظور إسلامي:

١- مشكلة السكان وموقف الشريعة الإسلامية منها.

٢- بيت مال المسلمين.

المراجع:

١- الدكتور / محمد عبد المنعم عفر: نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام.

٢- الدكتور / شوقي دنيا: النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي.

بسم الله الرحمن الرحيم

تهدف مادة الاقتصاد إلى :

١-تعريف الطالب لبعض المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد.

٢-تعريف الطالب بالمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي، ومقارنتها بالنظام الاقتصادي الإسلامي.

٣-تعريف الطالب ببعض مفاهيم الاقتصاد الجزئي و بعض مفاهيم الاقتصاد الكلي.

٤-تعريف الطالب بالقطاع المصرفي بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص.

الحلقة (١)

مدخل في أهمية دراسة علم الاقتصاد وموضوعه:

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: ظروف نشأة هذا العلم.

ثانياً: موضوع هذا العلم.

ثالثاً: أهمية هذا العلم وحاجة الفرد لدراسته.

في ضوء هذه الأهداف سنتناول الظروف والتطورات التي أدت إلى نشأة هذا العلم، ثم ننظر في أهمية هذا العلم والحاجة إلى دراسته، ونتوصل في ختامها لتحديد موضوع علم الاقتصاد.

أولاً: ظروف نشأة هذا العلم

نبتدئ القول أن الاقتصاد كسلوك وممارسة قديماً قدم البشرية، فالإنسان منذ أسكنه الله الأرض وهو يكابد الحياة، ويشقى في كسب عيشه، يسعى ويكدح باحثاً عن لقمة عيشه، يمضي الساعات الطوال تحت الشمس الحارقة، يأكل رغيف الخبز ممزوجا بالعرق، ويشرب الماء مخلوطا بالكدر، يشبع يوما ويجوع يوما، تصفو له الحياة أياما، ثم يزول عنه الصفاء أياما أُخر!

ولقد أمدّ الله هذا الإنسان بكل ما يحتاج إليه، وسخر له جميع ما في هذا الكون؛ ليستعين بذلك للقيام بالوظيفة التي خلق من أجلها وهي توحيد الله وعبوديته وتطبيق شرعه،وهي أمور متلازمة تدخل تحت اسم العبادة. قال تعالى:{**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ*مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ*إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ**}

تعامل الإنسان بما وهبه الله من قدرات عقلية مع موارد الطبيعة، فاكتشف يوما بعد يوم كثيراً من الأسرار حول سنن الحياة ونواميس الكون، فوظف ذلك كله للوفاء بمتطلبات حياته والقيام بواجباته ورفع مستوى معيشته حسب رؤيته للكون والحياة، وكم من حضارة سادت ثم بادت، وما كان لها أن تبيد إلا بعد أن تنكبت الطريق وفرحت بمنجزاتها وضلت سواء السبيل، قال الله تعالى:{**حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَا أُوتُواْ أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً**}، وكل حضارة من الحضارات التي بادت توصلت إلى علوم وأسرار ومعارف لم تُسبق إليها، مما يعكس تنوع القدرات والمهارات والاهتمامات البشرية عبر الأجيال.

ولقد تعددت الشعوب وكثرت الحضارات واختلفت الألسن وتفرقت المذاهب والأديان، وأصبح لكل شعب من الشعوب أو طائفة من الطوائف منهجاً و فلسفة للحياة، لكنهم يشتركون في خصائصهم البشرية، ويتقاسمون العيش على هذا الكوكب، وقد تتفاهم هذه الشعوب في تدبير شؤونها الاقتصادية والمعيشية وغيرها، و قد ينشأ صراعات وحروب بين هذه الشعوب

لأسباب اقتصادية أو غيرها .

هذه الشعوب التي تسكن الأرض اليوم على درجات متفاوتة من حيث الثراء والنعيم، فمنها الدول الغنيّة ومنها الدول الفقيرة، فسبحان من فاوت بين عباده في المعيشة والثراء وله الحكمة البالغة يفعل ما يشاء.

ولقد مرت البشرية بثلاث منعطفات رئيسة،كل منعطف من هذه المنعطفات أسهم في إعادة تشكيل نمط الحياة البشرية وخاصة في المجال الاقتصادي:

المنعطف الأول / الثورة الزراعية: والتي حدثت حسب تقدير المؤرخين منذ **عشرة آلاف سنة**، وهذا مجرد تقدير، لكن المهم أن هذه الثورة أسهمت في توطن الإنسان في القرى ونشوء المدن وقيام الأسواق وتبادل فائض الإنتاج.

المنعطف الثاني /الثورة الصناعية: وقد حدثت منذ ما يزيد عن **مائتين وأربعين عاما**، والتي اتسمت باختراع التقنيات الحديثة والتي وُظِفت في قطاع الصناعة والمواصلات والزراعة.

المنعطف الثالث / ثورة المعلومات والاتصالات: وهو ما تشهده البشرية منذ ما يزيد عن **ربع قرن** وإلى يومنا هذا ويتمثل بثورة المعلومات والاتصالات والتي لا تزال في حالة تمدد واتساع جعلت العالم بمثل قرية واحدة، ولا شك أن ثورة المعلومات والاتصالات امتداد ونتاج للثورة الصناعية، والتي تستحق أن توصف بمنعطف جديدة في حياة البشرية له ما بعده.

ثانياً:موضوع هذا العلم

الاقتصاد إذاً كسلوك وممارسة قديم قدم البشرية، ولكنه لم يعرف بهذا الاسم إلا منذ ما يزيد قليلاً على **٢٠٠ عام**، وهو علم جديد النشأة، يؤرخ له الاقتصاديون بكتاب **آدم سمث** "**بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم**".

إن التفاوت المادي بين الشعوب جعل آدم سمث قبل أكثر من مائتي عام يطرح **سؤالين كبيرين**:

س١ / لماذا بعض المجتمعات تتقلب في النعيم والثراء وغيرها من المجتمعات تعاني الفقر والحرمان؟

س٢ / ماذا تستطيع الشعوب الفقيرة أن تفعل لكي تصبح أمماً غنية ودولا متقدمة؟

وقد جاء الكتاب آدم سمث متزامنا مع الثورة الصناعية حيث نُشر عام ألف وسبعمائة وستة وسبعين ١٧٧٦م أي بعد اختراع الآلة البخارية بسبعة أعوام فقط، لقد حاول آدم سمث أن يفهم أسباب وجذور الثراء الاقتصادي التي تعيشه الأمم من خلال الإجابة على هذين السؤالين، لماذا بعض المجتمعات تتقلب في النعيم والثراء في حين تعاني مجتمعات أخرى من الفقر والحرمان، وما الذي تستطيع أن تفعله الشعوب الفقيرة كي تصبح أمم غنية ودول متقدمة، ومن خلال الملاحظة والاستنتاج توصل سمث إلى أن جواب هذين السؤالين يكمن في تقسيم العمل: التخصص وحرية الأسواق، حيث يرى أن تقسيم العمل سبب في ارتفاع وتحسن إنتاجية العامل، فقد أشار إلى أن العامل الواحد الذي يعمل بجدٍ باستخدام آلات يدوية يستطيع أن ينتج عشرين مسماراً في اليوم الواحد، لكن إذا قام بالعمل ١٠ أشخاص بحيث يتخصص كل فرد بمرحلة من مراحل الإنتاج وباستخدام نفس الأدوات، فإن العشرة يستطيعون إنتاج ٤٨٠٠٠ مسماراً في اليوم الواحد، بمعنى ٤٨٠٠ مسمار لكل فرد منهم، أحدهم يذيب الحديد والآخر يقومه والثالث يقطعه والرابع يسنه والخامس يطرقه ثم ثلاثة يعملون للمسامير رؤوساً والتاسع يصل هذه الرؤوس بالمسامير والعاشر يقوم بتلميع هذه المسامير، لكنه قال:إن ثمرة تقسيم العمل لا تظهر إلا إذا كانت التجارة حرة داخل البلد الواحد ومع البلدان الأخرى، وأشار إلى وجود يد خفية، ويقصد بها قرارات الأفراد الذين يعملون لمصلحتهم الخاصة، فإذا قام الأفراد بأفضل خيار اقتصادي لمصلحة أنفسهم أدى ذلك إلى تحقيق أفضل النتائج

لصالح المجتمع. حيث قال:نحن لا نتوقع نزعة الخير لدى الجزار، أو الساقي أو الخباز، بل من اهتمامهم بصلحتهم الخاصة، أي نتوقع منهم تقديم النفع للمجتمع انطلاقا من سعيهم لتحقيق منافعهم الخاصة.

← ثالثاً: أهمية هذا العلم وحاجة الفرد لدراسته

أهمية دراسة علم الاقتصاد لعامة الناس أو لغير المختصين:

إن للاقتصاد دور كبير في حياتنا، فهو يحيط بنا من كل جانب إحاطة السوار بالمعصم، إن حياتك منذ اللحظة التي تستيقظ فيها كل صباح إلى اللحظة التي تقع فيها نائماً كل لليلة مليئة بقرارات الاختيار،كيف أذهب إلى الجامعة بالسيارة أو بصحبة الزملاء أو بالنقل العام؟ ماذا ألبس اليوم؟ هل أتناول إفطاري في المنزل أو في الجامعة؟ أي نوع من الأطعمة سيكون غدائي؟ هل أتناول عشاء هذه الليلة أم لا؟ هل اشتري صحيفة اليوم أم أقرؤها في مكتبة الجامعة؟ عشرات الأسئلة من هذا النوع، وعشرات القرارات التي يتخذها الأفراد يومياً وبشكل عفوي، قد لا يدركون أثرها على الاقتصاد وتأثرها بالاقتصاد.

إن هذه الاختيارات وغيرها كثير تواجهنا في حياتنا كل يوم، وفي بعض الأيام نواجه بخيارات أصعب يمكن أن تغير حياتنا بشكل جذري، أي تخصص أختار الحاسب الآلي أم الشريعة؟ هل أتزوج قبل أو بعد التخرج؟ هل أدرس الجامعة في المملكة أم أقبل البعثة الدراسية خارج المملكة ؟ أنتم تتخذون القرارات الخاصة بكم، وغيركم يتخذ القرارات الخاصة به،لكن ليست القرارات التي نتخذها نحن فقط هي التي تؤثر على حياتنا فقط، بل إن قرارات الآخرين من الممكن أن تؤثر على حياتنا بشكل واضح، مثلاً عندما تقرر الدول المنتجة للنفط خفض إنتاجها من النفط، سيؤثر هذا القرار بلا شك على الدول المستوردة للنفط، فكل القرارات التي نتخذها نحن و كثير من القرارات التي يتخذها الآخرين لها تأثير في حياتنا، وهذا العلم الذي نظر إليه البعض كعلم تشاؤمي وأَحَب أن يسميه بالعلم الكئيب؛ هو واقع لا مفر منه، وحقيقة من حقائق الحياة، لكل فرد منا سواء أحببنا الاقتصاد كعلم أو كرهناه، فمن منا لا يرغب في الحصول على النقود، ومن منا لا يرغب في تحقيق حياة كريمة مملوءة بالعيش الرغيد، ومجموع الطلاب الذين التحقوا بالجامعة إنما جاءوا لطلب العلم فقط دون التطلع إلى العمل والتوظف بعد مشوار التعليم؟

كثير منا لا يهتم بالمسائل والعلوم التي لا تندرج في إطار اختصاصاتهم إلا إذا وقعوا تحت ظروف معينة تضطرهم لذلك، فمرض الضغط أو السكر مثلاً قد لا يعني بالنسبة إليك شيئاً ولا تهتم به ولا تقرأ عنه، لكن عندما يُصاب به عزيز عليك تجدك أكثر اهتماماً به،كذلك علم الاقتصاد قد لا يهتم به كثير من الناس في فترات الرخاء والنعيم، لكن عندما تحدث الأزمات الاقتصادية،كانهيار الأسواق المالية وارتفاع معدل البطالة، و ارتفاع أسعار السلع والخدمات، يبدأ الناس بالاهتمام بهذا العلم، و الإطلاع عليه وسؤال أهل الاختصاص.

تخيل نفسك في أوضاع مختلفة، تخيل نفسك وقد تخرجت من الجامعة ولم تجد فرصة عمل، أو تخيل نفسك بائعاً يعرض السلع ولا يجد من يشتريها، أو تخيل نفسك خارجاً من بيتك للبحث عن بعض السلع الأساسية التي تحتاجها ثم لا تجدها متوفرة في السوق. هذه الأوضاع وأشباهها كثير من المتوقع أن تثير لديك الفضول للتعرف على الاقتصاد والأسباب التي أدت إليه، ودراسة مقرر اختياري في علم الاقتصاد لغير المختصين ليس كدراسة المتخصص في هذا العلم، ورغم ذلك فإن فرصة الانتفاع من هذه الدراسة كبيرة إذا لم يقتصر الطالب على ما يسمعه من الأستاذ، فرجع إلى المراجع، وأقبل عليها إقبال من ينشد الفائدة والتعلم، ويحب التعرف على ما يجري في هذا العالم من المتغيرات الاقتصادية.

حضر **سان لوسن** أول درس له في الاقتصاد، وكان غاية ما يطمح إليه أن يتعلم كيف يحمي نفسه من الإفلاس في السوق المالي،

لكنه أحب هذا العلم، فأقبل عليه وأصبح يطمح لحماية مجتمعه من الأزمات الاقتصادية، مثل أزمة الكساد الكبير التي حدثت في الثلاثينات من القرن الميلادي الماضي في أمريكا، وامتدت آثارها إلى العالم أجمع والتي تسببت في فقد ملايين الناس لمدخراتهم عندما انهارت البنوك، وفقد الملايين من البشر وظائفهم، فواصل دراسة هذا العلم بإقبال وشغف، ووضع كتاباً أسماه الاقتصاد، وطبعت منه ملايين النسخ، وتُرجم إلى لغات كثيرة وأصبح لا يقل شهرة عن كتاب آدم سمث.
أما الذين قرأوا الكتاب فلاشك أنهم أكثر بكثير ممن قرأ كتاب آدم سمث، لقد حاز جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٧٠م .
و رغم الأهمية الكبيرة للاقتصاد إلا أن القليل منا يدرك كيف يعمل الاقتصاد، أسمع وتسمعون أن الغني يزداد غنى وأن الفقير يزداد فقرا، وأن النقود تأتي بالنقود لكن رغم ما تحمله هذه الأقوال من حقيقة
إلا أنها لا تعطي المعلومة الكافية الوافية لطبيعة علم الاقتصاد في حياتنا، ولذا ينظر كثير من الناس إلى علم الاقتصاد كعلم غامض يصعب إدراكه وفهمه، وأبرز أسباب هذا الغموض **اللغة** ، فلكل علم لغته، المختار مثلا للتخصص في الحاسب أو الطب أو غيرهما من التخصصات سيواجه بلغة خاصة بالتخصص أو مصطلحات لا تستخدم إلا في هذا التخصص، وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد له لغة علمية خاصة به، ومن هنا تبرز أهمية التعرف على المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية؛ لأن معرفتها يزيل هذا الغموض، ويعين غير المختصين على فهم الاقتصاد والتعرف على دوره في حياتنا بصورة أفضل، ولعل هذا المقرر يسهم بقدر معقول بتعريف الطالب ببعض هذه المصطلحات التي كثيراً ما نسمعها في وسائل الإعلام.
إن فهم الاقتصاد مهم جداً؛ لأن كل واحد منا له دور فاعل في هذا الاقتصاد علم أم لم يعلم؛ شاء أم أبى، فالعمال والموظفون والباعة والمشترون والمقرضون والمقترضون إلى آخر القائمة،كل فريق من هؤلاء له دور في الاقتصاد، وفهم الاقتصاد يعين كل طائفة من أولئك أو كل فرد على أداء دوره بصورة أفضل.
إن للاقتصاد أيضاً دور في نوعية العمل الذي نمارسه والذي لا نمارسه، وفي كمية النقود التي نكسبها، وفي تكلفة الأشياء التي نشتريها، و فيما ندخره ونستثمره لتأمين مستقبل مريح، وفي مقدار ما نحتاجه في الغد وفي نوعية المسكن الذي نختاره وفي الوسائل التي تساعد أبناءنا للعيش برخاء وأمن وسعادة.
إذاً كل فرد منا جزء من الاقتصاد شاء أم أبى، بقيمه وسلوكياته، بإنتاجيته واستهلاكه، وبجديته وطموحاته، ولو أن كل واحد منا استكان ونام وتخلى عن العمل والإنتاج؛ لهلك الناس جوعاً، لكن الذي يفعل ذلك هو الذي يشذ عن القاعدة، فالناس بشكل عام مجبولون على السعي للكسب وسد حاجاتهم.
ودراسة سلوك الناس بشكل عام وهم يحاولون إشباع حاجاتهم بما يُتاح لهم من موارد وفرص ربما تكون محدودة في كثير من الأحيان هي موضوع علم الاقتصاد، فما هو الاقتصاد؟ وكيف أُختيرت كلمة الاقتصاد كمفردة من مفردات اللغة العربية للدلالة على هذا العلم؟ هذا السؤال الذي يقودنا لتعريف علم الاقتصاد هو الذي سنبدأ به حديثنا في الحلقة الثانية.

الحلقة (٢)

عرفنا في الحلقة السابقة، أن دراسة علم الاقتصاد والتعرف على مصطلحاته اللغوية المستخدمة في وسائل الإعلام لفهم أو محاولة فهم المتغيرات الاقتصادية من حولنا يعتبر اليوم **ضرورة**؛ لأننا نتخذ يومياً وبشكل عفوي الكثير من القرارات التي نظن أن لا علاقة لها بالاقتصاد أصلاً، وهي في الواقع تؤثر في الاقتصاد وتتأثر به.

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: مفهوم الاقتصاد الوضعي.

ثانياً: مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي.

ثالثاً: موضوع علم الاقتصاد الإسلامي.

رابعاً: تطور الدراسات في علم الاقتصاد الإسلامي.

خامساً: تزايد الاهتمام بتطبيقات الاقتصاد الإسلامي إسلامياً وعالمياً.

أولاً: مفهوم الاقتصاد الوضعي.

نبدأ بالتعريف بهذا العلم، وكيف اختيرت كلمة الاقتصاد من بين مفردات اللغة العربية للدلالة عليه.

الاقتصاد في **اللغة معناه: القصد أي التوسط والاعتدال**، ومنه قول الله تعالى: {**وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ**}

وقد جاء في المعجم الوسيط "اقتَصَدَ في أمره":توسط فلم يفرط ولم يفرّط، ويقال "اقتَصَدَ في النفقة":لم يسرف ولم يَقْتر. وفي الصحاح (تاج اللغة):والقصد بين الإسراف والتقتير، يقال: مقتصدٌ في النفقة.

لكن كيف دلت هذه الكلمة (الاقتصاد) على هذا العلم الذي نحن بصدد دراسته؟

لقد اختار رواد الاقتصاد العرب كلمة الاقتصاد من بين مفردات اللغة العربية كأفضل كلمة عربية تعبر عن مضمون الكلمة الإنجليزية "Economics" التي تطلق على هذا العلم في اللغة الإنجليزية أو في المجتمعات الغربية.

إذا كلمة الاقتصاد هي ترجمة للكلمة الإنجليزية "Economics"، وكلمة "Economics " ترجع في أصلها القديم إلى كلمة إغريقية، إلى كلمة يونانية مؤلفة من مقطعين هما: (إيكو) و (نومس).

(**إيكو**) بمعنى بيت أو منزل.

و (**نومس**) بمعنى قاعدة أو قانون.

وتعني هذه الكلمة بشقيها: **تدبير شؤون المنزل**، وقد امتدت دلالة هذه الكلمة إلى **تدبير شؤون الدولة.**

ومع الزمن استخدمت هذه الكلمة بشقيها في اللغة الإنجليزية للدلالة على هذا العلم.

أي تم نقلها إلى اللغة الإنجليزية واستخدمت للدلالة على هذا العلم.

أما بالنسبة لتعريفه اصطلاحاً:فقد حظي هذا العلم بتعريفات كثيرة جداً مقارنة بالعلوم الأخرى، وعندما نقرأ التعريفات التي وضعها الاقتصاديون لهذا العلم ندرك حقيقة حجم المعاناة التي واجهوها لوضع تعريف جامع مانع، حتى إن بعضهم اكتفى بتعريف العلم بأنه علم الندرة، وآخر عرّفه بأنه علم الثروة، وثالث عّرفه بأنه العلم الذي يدرسه الاقتصاديون.

ولعل هذه الحيرة تعود إلى طبيعة علم الاقتصاد وتشعبه وارتباطه بمختلف فروع الحياة، ومع هذا نستطيع أن نقول:أن بعض رواد الاقتصاد حسموا الأمر بتوجههم نحو القضية المحورية في علم الاقتصاد،

أو ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية التي تشكل العمود الفقري لعلم الاقتصاد حيث الموارد الاقتصادية نادرة أو محدودة نسبياً بالقياس إلى حجم الطلب عليها.

وعليه أصبحت تعريفات علم الاقتصاد التي تعاطت مع هذه المشكلة واشتملت على أركانها من أكثر التعريفات شهرة وانتشاراً بين المختصين في هذا العلم، **ونذكر اثنين من هذه التعريفات**:

التعريف الأول: تعريف اللورد روبنز لعلم الاقتصاد:

يقول روبنز:هو العلم (أي الاقتصاد) الذي يدرس سلوك الإنسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات بديلة.

التعريف الثاني: هو تعريف البروفيسور سام ويلسون لعلم الاقتصاد:

يقول: أي الاقتصاد هو دراسة سلوك الإنسان وعلاقته بالموارد ذات الندرة النسبية لإنتاج السلع والخدمات وكيفية توزيعها واستهلاكها بين أفراد المجتمع.

ونكتفي بشرح التعريف الأول:

لم يقل الاقتصاد هو دراسة سلوك الإنسان، وإنما قال:"هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان" تأكيداً على أن الاقتصاد **علم** وليس مجرد **فن** كما يرى البعض.

أما قوله "يدرس سلوك الإنسان" فإنه يصنف علم الاقتصاد أو يضعه ضمن العلوم الاجتماعية كفرع من العلوم الاجتماعية.

وقوله "كعلاقة بين غايات ووسائل" **يعني بالغايات:** الحاجات البشرية المتجددة والتي لا يسعها الحصر. أما **الوسائل** فهي الموارد الاقتصادية والتي تسمى أيضاً عناصر الإنتاج.

ووصف هذه الموارد الاقتصادية بوصفين:

- **الوصف الأول:**بالندرة، والمقصود الندرة النسبية، فالموارد كثيرة ولكن بالقياس إلى حجم الطلب عليها تصبح محدودة.
- **الوصف الثاني:** أن الموارد ذات استعمالات متعددة أو متنوعة، فقوله "ذات استعمالات بديلة"يعني أن كل مورد من الموارد الاقتصادية قابلة للاستخدام في مجالات متعددة.

فالأرض مثلاً يمكن أن تستخدم في القطاع الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو غير ذلك من الميادين. وكذا الشأن بالنسبة إلى الموارد الاقتصادية الأخرى رأس المال، العمل.

إن تعريف اللورد روبنز لعلم الاقتصاد يعتبر من أشهر التعريفات لعلم الاقتصاد، وقد لقي قبولاً واسعاً لدى المختصين بعلم الاقتصاد واشتملت عليه كثير من المقررات الدراسية التي تدرَّس للمختصين في هذا العلم؛ وذلك لاشتماله على الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية.

فما هي هذه الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية التي اشتمل عليها التعريف؟

الأول / أن تكون الحاجات كثيرة ومتعددة بحيث يتعذر إشباعها جميعاً، ولو لم تكن هذه الحاجات على هذا النحو من الكثرة والتعدد لما وجدت المشكلة الاقتصادية، والكلمة التي تقابل هذا الركن من أركان المشكلة الاقتصادية في التعريف هو قوله "**غايات**".

الثاني / أن تكون وسائل إشباع هذه الحاجات محدودة، ولو كانت وسائل الإشباع وفيرة غير محدودة لما وجدت المشكلة الاقتصادية، والكلمة التي تشير إلى هذا الركن من أركان المشكلة الاقتصادية في تعريف اللورد روبنز هي قوله "**وسائل نادرة**".

الثالث / أن تكون وسائل الإشباع المحدودة ذات استعمالات متنوعة، ولو كانت ذات استعمال واحد لانتهت المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة اختيار؛ لأن المورد الاقتصادي لا يمكن أن يستخدم إلا في مجال واحد، فليس هناك مجال ليفكر الإنسان كيف يدير هذا المورد وكيف يتصرف وكيف يوزع هذا المورد بين استخداماته.هو لا يستخدم إلا استخدام واحد فتنتهي المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة اختيار. والكلمة التي تشير إلى هذا الركن في تعريف اللورد روبنز هي قوله "**ذات استعمالات بديلة**".

ثانياً: مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي

اجتهد معظم من كتب في الاقتصاد الإسلامي لوضع تعريف لعلم الاقتصاد الإسلامي ليجلي مفهوم هذا العلم ويحدد نطاقه، والتعريفات التي وضعت لعلم الاقتصاد الإسلامي كثيرة أيضاً، **وسنعرض لثلاثة منها**:

التعريف الأول:- للدكتور أحمد صفي الدين عوض- رحمه الله- يقول:

"هو العلم الذي يبحث في طرق الكسب والإنفاق على ضوء الآداب التي تضمنتها شريعة الإسلام" .

التعريف الثاني:- للدكتور منذر قح، يقول:

"دراسة تحليلية للفعاليات الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي" .

التعريف الثالث:- للدكتور محمد عبد الله العربي، يقول:

"هو مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول حسب كل بيئة وكل عصر" .

إذا تأملنا في هذه التعريفات لعلم الاقتصاد الإسلامي، نجد أن :

التعريف الأول حصر الاقتصاد الإسلامي في إطار ضيق يتمثل في طرق الكسب والإنفاق، مع إبرازه للجانب الشرعي الذي يحكم وينظم أوجه الكسب والإنفاق. ولكن هذا التعريف لم يشمل كافة جوانب الاقتصاد الإسلامي وقد أغفل أهمية دراسة وتحليل السلوك الاقتصادي للأفراد في المجتمع الإسلامي رغم أنه مكون أساس لهذا العلم.

أما **التعريف الثاني** فقد اهتم بالجانب التحليلي كسمة رئيسة ومكون أساس لهذا العلم ولكنه افترض أن مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي معلوم سلفاً لكل من قرأ هذا التعريف.

وبالنسبة **للتعريف الثالث** فرغم أنه لم يشر صراحة إلى الجانب التحليلي إلا أنه مفهومٌ ضمناً، وقد أبرز هذا التعريف جوانب مهمة في الاقتصاد الإسلامي. فهو كلٌ لا يتجزأ يشمل الجانب المذهبي والجانب العملي التطبيقي، أي يشمل كافة الأصول والمبادئ والتشريعات الواردة في الكتاب والسنة والتي تؤسس للاقتصاد الإسلامي كواقع عملي. إضافة إلى البناء الاقتصادي الذي يقوم على هذه الأصول والمبادئ وينطلق منها والذي من الممكن أن تختلف صورته باختلاف الزمان والمكان مع ثبات أصوله ومبادئه.

أما إشارته الضمنية للجانب التحليلي فإن البناء الاقتصادي الذي يتم تأسيسه انطلاقاً من هذه الأصول والمبادئ الشرعية لا يقوم في عالم الواقع ويتكامل إلا من خلال الدراسة والتحليل.

ثالثاً: موضوع علم الاقتصاد الإسلامي

موضوع كل نظام من الأنظمة الاقتصادية دراسة وتحليل سلوك الإنسان في علاقته مع الموارد المحدودة لإشباع حاجاته المتعددة، والاقتصاد الإسلامي ليس استثناءً في هذا المضمار، ولكن نتائج دراسة وتحليل السلوك البشري في هذا المجال تختلف باختلاف الجانب المذهبي بين النظم الاقتصادية الذي يعتبر حاكماً على سلوك الأفراد ومحدداً لأنماط الاستهلاك والادخار للإنتاج والتبادل الاستثماري والتمويل، ولذلك فإن الجانب المذهبي للاقتصاد الإسلامي باختلافه عن المنطلقات التي تنطلق منها النظم الاقتصادية الأخرى سيؤدي إلى نتائج تختلف عن تلك النتائج التي تقع في سيادة وهيمنة النظم الاقتصادية الأخرى.

رابعاً: تطور دراسات الاقتصاد الإسلامي

تطور دراسات الاقتصاد الإسلامي وتزايد الاهتمام به إسلامياً وعالمياً. لقد مارس المسلمون عملياً أحكام الشريعة الإسلامية

في كل جوانب الحياة، وكان التعامل المالي والتجاري المنضبط بأحكام الشريعة جزءاً لا يتجزأ من هذه الممارسة العملية، رغم غياب التدوين في العقود الأولى من صدر الإسلام، وكان فقهاء الإسلام آنذاك يصدرون الفتاوى الشفوية في المعاملات الجارية ويصبح العمل بها واقعاً عملياً في حياة الناس.

وفي **القرن الثاني للهجرة** ظهرت كتب للفقه والتي اشتملت على كثير من الأحكام التفصيلية للمعاملات المالية، وبيان ما يحل منها وما يحرم، وخلال هذا القرن أيضاً ابتدأ الفقهاء بتصنيف الكتب التي تعالج قضايا اقتصادية محددة مثل: كتاب(الخراج) لأبي يوسف، وكتاب(الخراج)ليحيي بن آدم وكتاب (الكسب)للإمام محمد بن حسن الشيباني، وكتاب(الأموال) لأبي عبيد القاسم بن سلام، ثم تتابعت أمثال هذه الكتب في القرون التي تلت **ففي القرن الثالث** كتب الشيخ أبو بكر الخلال كتاب (الحث على التجارة والصناعة والعمل)، وكتب الشيخ يحي بن عمر كتابه(أحكام السوق)، وقد ضعفت الكتابات المستقلة أو المتخصصة خلال **القرنين الرابع والخامس الهجري** حيث عمّ التقليد وضعف الاجتهاد.

وفي **القرن السادس الهجري**،كتب أبو الفضل الدمشقي كتابه (الإشارة إلى محاسن التجارة).

وفي **القرن السابع للهجرة**،كان لابن تيمية إسهامات كثيرة، وبعض هذه الإسهامات جاءت على شكل رسائل تعالج موضوعات محددة مثل كتاب الحُسبة وكتاب الأموال المشتركة لكن إسهاماته الأخرى متفرقة في الفتاوى.

وفي القرن الثامن تعتبر (مقدمة ابن خلدون) من أبرز الكتابات التي تحدثت عن أسباب العمارة وأسرار قيام الحضارة وزوالها.

وبعد ذلك مرَّ على المسلمين قرون ضعفت فيها حركة التأليف والبحث واختفت الدراسات المستقلة أو المتخصصة في قضايا المعاملات، وعادت مناقشة هذه القضايا إلى مثل ما كانت عليه عند بدء التدوين والتأليف ضمن أبواب الفقه، وقد بدأ الاهتمام في دراسة موضوعات الاقتصاد الإسلامي يعود من جديد منذ ما يزيد عن سبعين عاماً مضت، فقد كتب **أبو الأعلى المودودي** رحمه الله كتاباً أسماه(**أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة**) ويعود هذا الكتاب في أصله إلى مقالات بدأ نشرها في عام ١٩٣٧م،كما وضع كتيباً آخر بعنوان(**معضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام**)، وكتب **مالك بن نبي** كتاباً أسماه(**المسلم في عالم الاقتصاد**)ضمن مجموعة أخرى من الكتب التي كتبها والتي اهتمت بدراسة شروط النهضة ومشكلات الحضارة، ثم تتابعت المؤلفات التي تناقش قضايا الاقتصاد الإسلامي، وكان من بين من اشتهر بالبحث في موضوعات الاقتصاد الإسلامي الدكتور **عيسى عبده** رحمه الله. **وفي العقدين الماضيين** كثرت الكتابات التي وُضعت في علم الاقتصاد الإسلامي، والتي أصبحت أكثر عمقاً في معالجة قضاياه فضلاً عن الكتب الكثيرة التي تناولت المعاملات المالية المعاصرة من منظور فقهي.

ومن بين العلماء المعاصرين الذين يستحقون الإشادة بإسهامهم الدكتور **محمد عمر شابرا** الذي كتب مجموعة من الكتب منها(**نحو نظام نقدي عادل**)، وكتاب(**الإسلام والتحدي الاقتصادي**)، وكتاب (**مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي**)، والإشادة بإسهامه في هذا المجال لا يعني التقليل من شأن البحوث التي كتبها الآخرون، وإنما المقصود ذكر نماذج لكل فترة زمنية، وقد صاحب هذه الدراسات والتأصيل النظري لعلم الاقتصاد الإسلامي ممارسات عملية في القطاع المصرفي، حيث بدأت المصارف الإسلامية ترى النور منذ عام ١٩٧٥م عندما أنشئ بنك دبي الإسلامي ثم تتابعت بعده المصارف الإسلامية إلى أن بلغت المؤسسات المالية الإسلامية اليوم أكثر من ٤٠٠ مؤسسة، وبلغت أصولها ٦٦٠ مليار دولار.

خامساً: تزايد الاهتمام بتطبيقات الاقتصاد الإسلامي إسلامياً وعالمياً:

تتنافس اليوم عواصم دول آسيوية وأوربية لتكون مركزاً للصيرفة الإسلامية مثل لندن وباريس وسنغافورة، ولم يكن الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في أوربا والعالم الغربي جديداً، فقد كتب الاقتصادي الفرنسي جاك أوستري كتاباً أسماه **الإسلام والتنمية الاقتصادية** ونشره في عام ١٩٦١م قال فيه:"إن طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة في الاقتصاديين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك اقتصاد ثالث راجح سيسود عالم المستقبل هو الاقتصاد الإسلامي؛ لأنه أسلوب كامل للحياة، ويحقق كافة المزايا، ويتجنب كافة المساوئ" .

وفي إكتوبر عام ١٩٨٤م، كتب رودني نيشن في مجلة الإيكونميست (Economist) فقال:

على الرغم من المبادئ التي يعتمد عليها نظام المصارف الإسلامية تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي يعتمد عليها نظام المصارف في الغرب إلا أن الأولى تقوم على أسس راسخة وسليمة –يعني الاقتصاد الإسلامي-على أن هذا الاهتمام الغربي بالاقتصاد الإسلامي استمر وزاد فظهرت بعض الكتابات الغربية

الحلقة (٣)

بعد تعرض الاقتصاد العالمي للأزمة المالية الراهنة ٢٠٠٨و٢٠٠٩ والتي لا تزال، فإن الاهتمام لم يقتصر على المختصين بالاقتصاد والمستثمرين بالأسواق، بل جاوزهم إلى النخب السياسية، وقد أصدر مجلس الشيوخ الفرنسي تقريرا تناول النظام المصرفي الإسلامي أعدته اللجنة المالية ومراقبة الميزانية والحسابات الاقتصادية للدولة في المجلس ،كما قرر المجلس الفدرالي الأمريكي والسلطات البريطانية إيقاف البيع على المكشوف ويشمل صور من البيوع التي حرمها الإسلام كبيع الإنسان ما لا يملك أو بيعه ما لم يقبض.

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: ظروف نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ثانياً: المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ثالثاً: ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي.

رابعاً: المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي.

خامساً: أوجه الخلل في هذين النظامين.

❖ أولاً: ظروف نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي

نبدأ فنقول خضعت الكثير من دول العالم المعاصر لسيادة النظامين الاقتصاديين هما: النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي، ولقد سعى هذان النظامان إلى تحقيق أهداف تتمثل بالقضاء على الفقر وإتاحة فرص الكسب للجميع، وتحقيق التوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع وصولا إلى تحقيق مجتمع الرفاهية حيث يتمكن الإنسان من إشباع معظم أو جميع احتياجاته وليس الحاجات الأساسية فقط، ورغم أن هذه الأهداف جميلة إلا أنها ظلت مجرد شعارات في عالم اليوم، إذ ليس هناك دولة في العالم استطاعت أن تحقق هذه الأهداف مجتمعة، فالاقتصاد الاشتراكي الذي جاء بمفهوم مناهض لما جاء به الاقتصاد الرأسمالي من مبادئ، والذي اتهم الاقتصاد الرأسمالي بعجزه عن تحقيقه هذه الأهداف أخفق هو الآخر وكان أسرع سقوطاً وانهياراً من الاقتصاد الرأسمالي. أما اقتصاد السوق أي الاقتصاد الرأسمالي فعلى الرغم من تفوقه على الاقتصاد الاشتراكي إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هذه الأهداف المادية المنشودة فدول الرأسمالية غير مستقرة اقتصادياً فهي تعاني من مشكلتي البطالة والتضخم، كما أنها تعاني من الأزمات الاقتصادية المتكررة فضلا عن انعدام

التوزيع العادل للدخل والثروة بين طبقات المجتمع، وزيادة على ذلك فالدول الرأسمالية تعاني من الاضطراب والتفكك الاجتماعي الذي يعكس عدم الرضا لدى الأفراد.

هذا مدخل للحديث عن نشأة الرأسمالية والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي ثم نشأة الاشتراكية وكذلك الحديث عن المبادئ التي تقوم عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي.

أولاً / / الرأسمالية: نشأت الرأسمالية عندما سقطت الدولة الرومانية أصبح النظام الإقطاعي المتحالف مع الكنيسة هو السمة الأساسية للمجتمع الأوروبي، وأصبح الأفراد في المجتمع آن ذاك إما أسياداً

أو عبيداً، والأسياد هم طبقه الأغنياء والعبيد هم طبقه الفقراء، وكانت الطبقة الأولى تستغل الطبقة الثانية بكل ما أوتيت من قوة في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة، وقد ارتبط النظام الإقطاعي بالكنيسة التي منعت الناس من حرية التفكير، فقد كان رجالها من الإقطاعيين الذين يحرصون على الدنيا وما فيها من مفاتن ومغريات في الوقت الذي يحث الناس ويدعوهم إلى الزهد في الدنيا باعتبارها وسيلة للحياة الأبدية وليست غاية، في ظل هذه الأجواء التي ساد فيها الإقطاع المتحالف مع الكنيسة، ومع إدراك الناس لتناقض رجال الدين ومخالفة أقوالهم لأفعالهم تعالت الأصوات إلى فصل الدين عن الدولة، ورفع الوصاية عن التفكير الإنساني فجاءت الرأسمالية كرد فعل لما يقاسيه المجتمع الأوروبي من مشاكل اجتماعية واقتصادية، وبدأ التحرر التدريجي من النظام الإقطاعي التي جاءت الحروب الصليبية وهزم فيها الصليب فتأثر الغرب بواقع المسلمين، وتحرروا أكثر فأكثر من النظام الإقطاعي واستمرت حركت التغير حتى انتهى النظام الإقطاعي.

ومن أبرز مراحل التطور التي مرت بها الرأسمالية بعد ذلك:

١) **المدرسة التجارية:** والتي امتدت من أواخر القرون الوسطى إلى منتصف القرن ١٨، وكان من أبرز سماتها أن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تملكه من المعادن النفيسة والتي تحصل عليها من خلال التجارة.

٢) **المدرسة الطبيعية:** التي امتدت من عام ١٧٥٦م إلى عام ١٧٧٨م وقد اتصلت بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

٣) **المدرسة الكلاسيكية:** التي امتدت طوال العقد الأول ومنتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر، وكان من أبرز ما اتسمت به أن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تمتلكه من أيدي عاملة وإنتاج وليس من المعادن النفيسة.

٤) **تلت بعد المراحل الثلاث مرحلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى:** التي تزامنت أيضا مع قيام الإتحاد السوفييتي وتطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي، ثم حدوث أزمة الكساد الكبير خلال هذه المرحلة.

أيضا شهد العالم قيام الحرب العالمية الثانية، وقد اتسمت هذه المرحلة بزيادة الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية المعاصرة مثل: قضايا التنمية ومشكلة البطالة والتضخم وظاهرة الكساد وقضايا النقود والسياسات المالية، وقد استجدت ظواهر جديدة في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين تأسس لمرحلة جديدة، ومن أبرز ذلك سقوط الإتحاد السوفييتي، وبروز ظاهرة العولمة، وقيام منظمة التجارة العالمية، واتساع دائرة الهيمنة الرأسمالية، و**تنامي** ثروة الاتصالات الحديثة، والاتجاه نحو الاقتصاد المعرفي، وتعرض الاقتصاد العالمي لأزمة مالية خطيرة لازالت قائمة ولازال العالم يعيش تداعياتها وتزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي، كل هذه المستجدات تجعلنا على أعتاب مرحلة جديدة لم تتبلور معالمها بشكل كامل.

ثانياً: المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي:

أولاً / / الملكية الفردية المطلقة في النظام الاقتصادي الرأسمالي، الحق المطلق في تملك السلع سواء استهلاكية أو إنتاجية، وتملك وسائل الإنتاج ملكية مطلقة من كل قيد أو شرط هو المبدأ الأساس في النظام الاقتصادي الرأسمالي، فالأفراد عندما يسعون في تحقيق مصالحهم الشخصية حسب فلسفة النظام يحققون نفعا للمجتمع يتمثل في تأمين السلع وتوفير الخدمات التي يحتاجها الناس فضلا عن إسهامهم في توفير فرص العمل من خلال توسع الأفراد في بناء مشروعاتهم الخاصة.

ثانياً / / من المبادئ الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أي أن الفرد يتصرف بحرية مطلقة فيما يمتلك لتنمية أمواله وزيادة ثرواته أو التوسع في استهلاكه، وله أن يتخذ من الوسائل والأساليب ما شاء لاكتساب هذه الملكية وتنميتها أو استهلاكها وليس للدولة أن تَحُد من حريته.

ثالثاً / / من المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الحصول علي أكبر ربح ممكن، تهدف المشروعات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي بشكل عام لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، بل تجعل الربح هدفها الرئيسي، ويمكن أن يتحول المستثمرون بصورة مستمرة من نشاط إلى آخر إذا كانت فرص الحصول على الربح أكبر في النشاط الجديد مغرية، ويعتبر مبدأ تعظيم الأرباح في النظام الاقتصادي الرأسمالي حافزا ومحركا للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي خاصةً في ظل تمتع الفرد بحق تملك وسائل الإنتاج ومنحه الحرية المطلقة للتصرف في هذه الملكية.

رابعاً / / من هذه المبادئ المنافسة الحرة وهي نتاج المبادئ الثلاث السابقة، فسعي الأفراد الذين يملكون وسائل الإنتاج لتحقيق مصالحهم الشخصية مع حقهم المطلق في التصرف وزيادة الأرباح يزيد من تنافس الأفراد في سبيل الوصول إلى أهدافهم، والتي يفترض أن تحقيقها يحقق مصلحة المجتمع، ويشترط النظام الرأسمالي أن تكون هذه المنافسة كاملة ونزيهة وقد وضع لها مجموعة من الاشتراطات تجعلها خالية من أي شكلٍ من أشكال الاحتكار، بهذا الشكل وحده من أشكال المنافسة يستطيع النظام الرأسمالي أن يحقق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

خامساً / / جهاز الأسعار وهو السوق الذي تعمل من خلاله المبادئ والأسس التي ذكرناها آنفا، فالسوق يلعب دوراً هاماً في قرارات الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وغيرها من القرارات الاقتصادية، بحيث يمكن القول أن النظام الرأسمالي كله يعمل عن طريق السوق فمن خلال تفاعل قوى العرض والطلب تتحدد أسعار السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية، وحيث أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتعارض مع مفهوم النظام للحرية الاقتصادية فإن التسعير يعتبر مرفوض مطلقا في النظام الاقتصادي الرأسمالي

- **ملاحظات حول النظام الرأسمالي أو حول هذه المباديء التي قام عليها:**

١ـ لاشك أن للملكية الفردية دور كبير في حث الأفراد على العمل والإبداع والابتكار، وهو الأمر الذي ساعد النظام الاقتصادي الرأسمالي على تحقيق نهضة مادية كبيرة، لكن المبالغة بتقديس النظام الرأسمالي للفرد ومنحه الحرية الكاملة للتصرف فيما يملك دون ضوابط أو قيود أدى إلى الإضرار في مصلحة الجماعة، إن سعي المستثمرين لتعظيم أرباحهم والمبالغة في ذلك دون الالتفات إلى ما يترتب عليه في الواقع من مفاسد وأضرار تؤثر على عامة الناس ويجعل مصلحة الجماعة التي افترض النظام الرأسمالي تحققها تلقائيا من خلال سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة موضع تساؤل.

٢ـ أن المنافسة الكاملة التي تعتبر ضرورة لتحقيق النظام الاقتصادي الرأسمالي لا وجود لها في الأعم الأغلب، وأكبر دليل على ذلك ظهور الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية في الدول الرأسمالية مما أضعف السوق في أداء وظائفها.

٣ـ لقد ترتب أيضا على إقرار هذا النظام للحرية الاقتصادية والملكية الفردية المطلقة وتنحية الدولة عن التدخل في

الأنشطة الاقتصادية إلى بروز العديد من المشكلات الاقتصادية مثل:**مشكلة البطالة وانعدام عدالة التوزيع بين طبقات المجتمع**، وفيما يتعلق بحيادية الدولة وعدم تدخلها فإن المتتبع للتاريخ يجد أن الدول الرأسمالية تخالف هذا المبدأ وتتدخل في الشأن الاقتصادي كلما تعرضت لأزمة اقتصادية كتلك التي حدثت في ثلاثينات القرن الماضي والأزمة المالية العالمية الراهنة.

٤ـ أن اعتماد النظام الاقتصادي الرأسمالي على السوق كأداة وحيدة أو رئيسة يناط بها علاج كافة المشكلات الاقتصادية والنظر إليها كعصا سحريه تحقيق ما يصبو إليه المنتج والمستهلك بشكل تلقائي دون تدخل الدولة ودون إخضاعها للمراقبة والقيم الأخلاقية أدى إلى نتائج غير مقبولة أخلاقياً، وغياب البعد الأخلاقي في النظام الاقتصادي الرأسمالي راجع إلى أن الرأسمالية نشأت في بيئة علمانية تفصل الدين عن الدولة.

❖ **ثالثاً: ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:**

النظام الاقتصاد الاشتراكي : ظهرت الاشتراكية كفكر وتنظير قبل أن تصبح حقيقة على أرض الواقع، فقد وُجد بعض المفكرين الذين ضاقوا ذرعا بالرأسمالية وخاصة فيما يتعلق باضطهاد الرأسماليين للطبقة العاملة واستغلالها.كان من أبرز أولئك المفكرين (كارلن ماركس) الذي وضع كتاب(رأس المال)، فانتقد فيها الرأسمالية وجاء بنظرية فائض القيمة المبنية على أساس أن الجهد الأكبر في العمل هو للعمال، وبالتالي يجب إنصاف العامل من صاحب العمل، وأما على العمال أو طبقه **البيوليتاريا** أن يتحدوا في مواجهة الطبقة **البرجوازية،** ويعتبر هذا الكتاب من أهم الأسس الفكرية التي انطلقت بها الثروة البلشفية في عام ١٩١٧م وبنت على أساسه الإتحاد السوفيتي.

❖ **رابعاً: المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الاشتراكي:**

أولاً / إنكار الدين، فالدين خرافة أو أفيون الشعوب، والقاعدة التي ينطلق منها بهذا الخصوص أو انطلق منها نظام الاقتصاد الاشتراكي هي (لا إله والحياة مادة)، وهم ينظرون إلى الدين كمخدر للشعوب يحول بينها وبين الثورة ضد الطبقة **البرجوازية.**

ثانياً / إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وجعلها مملوكة ملكية عامة، وفي ظل هذا المبدأ يصبح الفرد أجيراً عند الدولة لا يستطيع العمل لحسابه الخاص.

ثالثاً / المساواة، ومفهوم المساواة لديهم لكلٍ حسب طاقته ولكلٍ حسب حاجته.

رابعاً / الاعتماد في تخصيص الموارد الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد على جهاز التخطيط المركزي الذي يكرس دور الدولة ويلغي دور الأفراد حيث تتولى الدولة الإشباع الجماعي لحاجات الأفراد

❖ **ملاحظات حول النظام الاقتصادي الاشتراكي:**

١) النظام الاشتراكي صادر الكثير من الغرائز الفطرية لدى الإنسان، فقد تنكر لحاجة الإنسان إلى التدين وجعل الحياة كلها مادة، كما صادر الحرية الشخصية للفرد وغريزة التملك عند الإنسان.

٢) أن هذا النظام لم يستطع الحكم إلا بالحديد والنار، مما يدل على عدم قبول طوائف كثيرة من الشعب لهذا النظام بعد قيامه.

٣) انعدام الحافز لدى الفرد نتيجة لإلغاء الملكية الفردية أصاب الاقتصاد الاشتراكي في مقتل، حيث تراجع الاقتصاد الاشتراكي سريعا، وقد اعترف (غورباتشوف) في كتاب (البروستيكا) أو عملية إعادة البناء مما يعانيه الاقتصاد الاشتراكي من

ضعف؛ نتيجة لأخذه لهذا المبدأ، فانتقد سياسة المساواة بين الأفراد التي تؤدي لقتل الحافز لدي الأفراد والقضاء على روح المبادرة والإبداع؛ مما أدى إلى تراجع الإنتاج في الاتحاد السوفيتي كماً ونوعاً.

٤) لم يستطيع هذا النظام تحقيق المبادئ التي قام من أجلها، لقد كان هدف المساواة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع هو الهدف الرئيس لهذا النظام، لكنه أخفق في تحقيق العدالة الاجتماعية حيث أصبح عامة الناس طبقة كادحة، أما الحكومة فقد أخذت موقع الطبقة البرجوازية، كما أن توسع الإتحاد السوفيتي في الإنفاق العسكري على حساب الجوانب الاقتصادية حال دون تمكن هذا النظام من تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد الشعب.

❖ **خامساً: أوجه الخلل في هذين النظامين:**

بعد أن استعرضنا هذين النظامين الاقتصاديين الذي عرفته البشرية من خلال التاريخ الحديث، ورأينا ظروف نشأة هذين النظامين وغيرها من المبادئ ندرك أن العالم لازال بعيدا عن دولة الرفاهية وقهر الفقر، وخاصة وأن ثلث سكان الكرة الأرضية اليوم يعيشون تحت خط الفقر، لقد رأينا النظامين السابقين أخفقا في تحقيق العدالة الاجتماعية، **وتوزيع منصف للدخل والثروة، والإخفاق** في هذا المجال هو من أهم أسباب اتساع دائرة الفقر، ولتوضيح هذا الأمر إذا كان ٣٠ ٪ من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر، فهذا يعني أن قدرتهم على الشراء ضعيفة جداً، ولو توفر لهم المال الكافي لأصبحوا قوة شرائية كبرى تحرك المصانع، وتوفر فرص العمل وتفتح آفاق استثمارية للـ٢٠٪ ، الذين يملكون ٨٠٪ من ثروات العالم ولديهم من الأموال ما لا يستطيعون استهلاكه، وربما فشلت بعض مشروعاتهم الاستثمارية بسبب ضعف القدرة الشرائية لهذا الثلث الفقير؛ ولأن قدرات الـ٥٠٪ وهي الطبقات المتوسطة على الشراء ليست عالية أيضا بالقدر الكافي للمحافظة على استمرار عجلة النمو الاقتصادي، وحتى تتضح الصورة نقول : لو أن ثروات العالم تكدست في يد رجل واحد؛ لانعدمت فرص الاستثمار وفرص العمل؛ لأن هذا الرجل الواحد له إمكانات وحدود استهلاكية.

إن إخفاقات هذين النظامين تدعونا للنظر في أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي وخصائصه وهذا هو موضوع الحلقة الرابعة.

الحلقة (٤)

الحلقة الرابعة تهدف إلى أن يدرك الطالب أمور:

أولاً : أهداف الاقتصاد الإسلامي.

ثانياً : خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تسمو به وتميزه عن غيره من النظم الاقتصادية.

أولاً: أهداف الاقتصاد الإسلامي

من خلال تتبع النصوص الشرعية في هذا الخصوص، حاول المختصون في الاقتصاد الإسلامي تحديد مجموعة من الأهداف للاقتصاد الاسلامي، وسنتحدث بإيجاز عن أبرز هذه الأهداف:

الهدف الأول: كفالة مستوى معيشي مناسب لكل فرد من أفراد المجتمع.

رغم أن رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده كانوا يوزعون المخصصات من بيت المال على سائر أفراد المجتمع المسلم ذكورا وإناثا، إلا أن مسؤولية توفير مستوى معيشي مناسب للفرد يقع ابتداءً على عاتق الفرد ذاته؛ لأن موارد الدولة قد لا تكون كافية لإشباع كافة احتياجات أبناء المجتمع المسلم، ولذا فإن الواجب على الفرد أن يعمل، وإذا احتاج لأي سبب ما إما لمرض أو شيخوخة أو لعدم توفر فرص العمل؛ فتقع مسؤولية القيام بشؤونه على من يحيط به من قرابته ثم بيت مال الزكاة

ثم بيت المال بعمومه.

والمستوى المناسب للمعيشة: هو مستوى الكفاية لا الكفاف، وهو كما قال الشاطبي:"**يختلف باختلاف الساعات والأحوال**"ومع ذلك لا يمكن تجاهل دور الدولة في تأمين فرص العمل وتهيئة الأفراد بالتعليم والتدريب، وكان بعض الناس على عهد رسول الله ﷺ ينزل حاجته في بيت المال (**كالرجل الذي جاء إلى رسول الله ﷺ فقال:إني تزوجت من بني فلان، قال الرسول ﷺ: على كم تزوجتها؟ قال:على أربعة أواقٍ، فكأنما غضب رسول الله ﷺ قال: (كأنما تنحتون الذهب من عرض هذا الجبل، ما عندنا ما نعطيك،عسى أن نبعثك في بعث فتصيب منه)** .

أما إذا كان عاملاً للدولة فإن الرسول ﷺ حدد له ثلاث حاجات أساسية قال رسول الله ﷺ:(**من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة، فإن لم يكن له خادما فليكتسب خادما، فإن لم يكن له مسكنٌ فليكتسب له مسكنا، وما جاوز ذلك فهو غلو)**

الهدف الثاني:إعلاء شأن الأمة الإسلامية وحيازة القوة الاقتصادية:

يدعو الإسلام أتباعه إلى الأخذ بأسباب القوة سواء كانت قوة عسكرية أو اقتصادية يقول الله تعالى:

{**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ**} الأنفال. ورغم أن الآية كما هو واضح تتحدث عن القوة العسكرية ومع تفسير الرسول ﷺ للقوة بأنها الرمي كما قال:(**ألا إن القوة الرمي،ألا إن القوة الرمي،ألا إن القوة الرمي)**

إلا إن القوة الاقتصادية سبب رئيس لحيازة القوة العسكرية، وبالتالي فهما قوتان متلازمتان وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فواجب الأمة الإسلامية إذن أن تسعى إلى حيازة القوة الاقتصادية التي تغنيها عن الآخرين، ولا تجعلها تحت رحمة الأعداء، أو الدول التي لا تدوم صداقتها، وشتان بين موارد مالية لا تتحقق إلا بالذل والخنوع وهدر الكرامة وبين موارد مالية تحققها الأمة وهي عزيزة منيعة مرفوعة الرأس، يقول الله سبحانه وتعالى:{**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا ۚ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**}٢٨ التوبة

الهدف الثالث: تخفيف التفاوت في الدخل والثروة:

إن مبدأ اختلاف الناس في دخلهم وثرواتهم لا اعتراض عليه استناداً لقول الله سبحانه وتعالى:{ **أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**} (٣٢) الزخرف

فالناس يختلفون في قدراتهم العقلية والجسمية وما قدره الله لهم من أرزاق، ومع هذا فقد جاء الإسلام بالكثير من التشريعات التي تهدف إلى تخفيف حدة التفاوت في الدخل والثروة بين أبناء المجتمع المسلم، وقد جاءت الزكاة في مقدمة هذه التشريعات كركن من أركان الإسلام، ومن أهم مصارفها الفقراء والمساكين، وقد قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن: (**وأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم**)، كما قال الله تعالى في سورة الحشر: {**كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ** } ورغّب الله تعالى في البذل والإنفاق التطوعي، ورتّب للمنفقين في سبيله الأجور العظيمة، وفي المقابل توعد الذين يصل بهم البخل إلى منع حق الله في المال وعدم المساهمة في رعاية وإشباع حاجات أساسية للفقراء والمساكين قال الله تعالى:{**خُذُوهُ فَغُلُّوهُ(٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ (٣١) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ (٣٢) إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ (٣٣) وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ (٣٤) فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ**

(٣٥) وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ (٣٦) لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِؤُونَ (٣٧) }

الهدف الرابع: تثبيت الإيمان في النفوس ونشر رسالة الإسلام:

إن أهداف النظام الاقتصادي في الإسلام لا تقتصر على الأهداف ذات الطابع المادي أو الدنيوي والتي ذكرناها آنفا؛ بل تجاوز ذلك إلى السعي إلى نشر الإسلام وتثبيت الإيمان في النفوس، قال الله تعالى: {**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ(٧٣) وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا (٧٤)** } القصص

ففي هذه الآية قدم الله تعالى الإنفاق في سبيله على أوجه الإنفاق الدنيوية، وقد سجل لنا التاريخ الإسلامي كيف كان المسلمون يتنافسون في بذل أموالهم في أوجه الخير والإنفاق في سبيل الله عندما جاء عمر بن الخطاب ﷺ بنصف ماله وجد أن أبا بكر ﷺ قد بذل ماله كله.

وفي قصة سليمان ﷺ مع بلقيس ملكة سبأ إيضاح لهذا الأمر؛ فالسياق القرآني يوحي بأنها جاءت لتعلن إسلامها خوفا لا اقتناعا، فأراد سليمان تثبيت الإيمان في نفسها، فأقام صرحا من الزجاج فوق الماء، قال تعالى :{ **قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ ۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا ۚ قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ ۗ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٤٤)** }سبأ.

فبلقيس لم تكن تؤمن إلا بما تراه العين، فهي تسجد للشمس من دون الله قبل أن تدخل الإسلام، إلا إن هذا الصرح قلب لديها الموازين، فلما طُلب منها الدخول كشفت عن ساقيها لماذا؟ لأنها رأت الماء ولم ترى الزجاج، فأُخبرت أنه صرح ممرد من قوارير عندها أدركت أن ليس كل مالا تراه العين غير موجود فبالتالي فإن عدم قدرة البشر على رؤية الله لا يعني عدم وجوده فـ{**قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ(٤٤)**}**القصص** كما أن الله سبحانه وتعالى جعل في الزكاة نصيبا للمؤلفة قلوبهم وهم ليسوا من المسلمين، جعل لهم نصيبا من الزكاة لتأليف قلوبهم وترغيبهم في الإسلام، إذا من أهداف الاقتصاد الإسلامي تثبيت الإيمان في النفوس ونشر رسالة الإسلام .

ثانياً:خصائص الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي له خصائص تميزه عن غيره من النظم الأخرى وهي:

الخاصية الأولى:أنه اقتصاد عقدي يرتبط بالدين عقيدة وشريعة، وبالتالي فإن الدين الإسلامي يوجه الاقتصاد ويحدد مساره من خلال أثره في توجيه قرارات الأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين. والنصوص الشرعية التي تربط المجال الاقتصادي بالعقيدة كثيرة، وكذلك الحال بالنسبة للنصوص الشرعية التي تبين ما يحل ويحرم من المعاملات المالية، ونذكر من هذه النصوص الشرعية: قول الله تبارك وتعالى: {**قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ۖ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ(١٧)**}سورة هود.

وقال الله تبارك وتعالى: {**إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (١٧)**}العنكبوت.

وقال الله تبارك وتعالى:{ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ(٣)**} سورة فاطر.

فالرازق هو الله، والأسباب لا تنشئ رزقا، وعقيدة التوحيد تشيع الأمن والرضا في النفوس، فلن تموت نفس حتى تستوفي

رزقها وأجلها، مما يجعل المؤمن أكثر حذراً من المكاسب المحرمة؛ لأنه يعلم أنها لا تزيد في رزقه عما كتبه الله له شيئا، ويترتب على الإيمان بالله التزام ما شرعه الله من أحكام.

يقول الله تعالى:{**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ(٢٧٨)**}البقرة.

وقال الله تبارك وتعالى: {**قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣٨) وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ(٣٩)** }البقرة وقال تعالى:{**آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ**}الحديد.

وهذه الآية تجمع ثلاث قواعد يرتكز عليها الاقتصاد الإسلامي وهي:

١-قاعدة التوحيد / ٢-وقاعدة الاستخلاف / ٣-وقاعدة الثواب والعقاب.

فالله خلق الإنسان وأسكنه الأرض وأمره أن يؤمن به وأن يلتزم شرائعه، فمن استجاب والتزم نال الثواب العظيم من الله تعالى، ومن أعرض وانحرف استحق العقاب الشديد من الله تعالى

وبالنسبة للتوحيد فإن الله هو الخالق المالك الرازق الذي لا شريك له قال تعالى:{**لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**}ويقول تعالى:{ **وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ** }النور.

ويقول تعالى :{**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦) مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ(٥٧) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ(٥٨)**}الذاريات

أما الاستخلاف فقد زود الله تعالى الإنسان بكل ما يحتاج إليه للقيام بمهمة الخلافة وحمل الأمانة، وسخر له جميع ما في الكون، وقد أمر الله الإنسان أن يستخدم هذه الموارد وكل ما سخر له في هذه الدنيا لنصرة الله تبارك وتعالى وإقامة العدل في أرضه، يقول الله تعالى:{ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (٢٥)**}الحديد،أرأيتم عجائب ما توصل إليه الإنسان من الصناعات والاتصالات التي جعلت العالم قرية واحدة إن أول ما تستخدم فيه هذه الصناعات و الاتصالات هو نصرة الله ونشر عقيدة التوحيد حتى يكون الدين كله لله.

قال الله تعالى:{**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ(٧٣) وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا(٧٤)وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ(٧٥)وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ(٧٦)إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (٧٧)**}القصص.

ومن السنن الثابتة أن التمكين لأي أمة من الأمم مرتبط بإقامة العدل، وكلما تفشى الظلم وانتشر تعرضت الأمة للانهيار والسقوط قال تعالى:{**وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ (١١)**}

أما بالنسبة للثواب والعقاب: فقد تحدثت النصوص الشرعية عن ثواب دنيوي و أخروي، وكذلك تحدثت عن عقاب دنيوي وأخروي، فمن الثواب الدنيوي ما أنعم الله به على سليمان عليه السلام، وما تفضل به على مريم عليها السلام قال تعالى:{**كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا**}آل عمران

ومن العقاب الدنيوي ما حل بقارون:{ **فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ (٨١)**}القصص.

وقال الله تعالى :{**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (١١٢)**}النحل.

وفي المقابل يقول الله تبارك وتعالى :{**فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (١٠) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (١١) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا (١٢)**}سورة نوح.. هذا في الدنيا، وفي الآخرة يقول الله تبارك وتعالى:{ **تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ (٨٣)**}القصص.

إذاً الدين الإسلامي يوجه السلوك الاقتصادي لأتباعه ويصنع منهم رجالاً هم أشبه بالملائكة يمشون على الأرض متى استقاموا على هذا الدين حق الاستقامة، أين الذي يسرق ويعتدي على ممتلكات الناس ويتساهل بحقوقهم من هذه الصورة الفريدة التي ذكرها الله تعالى بقوله:{ **وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (٨) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا (٩) إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا(١٠)فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا (١١) وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا (١٢) مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ ۖ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا (١٣)** } الإنسان.

الخاصية الثانية: ازدواج الملكية العامة والخاصة، مما يختص به النظام الاقتصادي في الإسلام أنه زاوج بين الملكيتين الخاصة والعامة، فلم يأخذ بإحداهما ويلغي الأخرى بل رعى هاتين الملكيتين جنبا إلى جنب، وجعل لكل ملكية نطاقها وحدودها، فللفرد أن يتملك ما شاء من وسائل الإنتاج في ظل الضوابط الشرعية التي تحكم أسباب التملك المشروع، أما الملكية العامة فتتجه نحو الموارد التي لا يحق للفرد تملكها مثل الأنهار والمعادن ومصادر الطاقة ونحوها، فقد قال الرسول ﷺ: (**المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار**)، ولما حادت البشرية في نظمها الاقتصادية عن هذا التوازن الذي رعاه الإسلام بين هاتين الملكيتين وُجد لديها من المشكلات الاقتصادية التي تهدد وجودها كنظم اقتصادية فاعلة ومؤثرة.

فمن أبرز الأسباب التي أدت إلى سقوط الاشتراكية على سبيل المثال هو مصادرة غريزة التملك لدى الإنسان.

الخاصية الثالثة : الحرية الاقتصادية المنضبطة، تعتبر الحرية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي خاصية مهمة لتنظيم النظام الاقتصادي ورفع كفاءته، فالملكية الفردية لن يكون لها معنى إذا لم يُمنح الفرد مساحة كافية للتصرف بما يملك، والشريعة الإسلامية أعطت الفرد حق التصرف بما يملك ما لم يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الآخرين أو يخالف الأحكام الشرعية المنظمة للنشاط الاقتصادي

الخاصية الرابعة:الجمع بين الحاجات المادية والحاجات الروحية والنفسية، وازن الإسلام بين حاجات الإنسان المادية وبين حاجاته الروحية والنفسية فالإنسان لا يعيش أو يسعد بالمادة وحدها، والحياة التي اختارها الله لأوليائه ليست حياة الترف والتنعم المبالغ فيه؛ بل حياة وصفها الله بأنها حياة طيبة:{**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً**}سورة النحل، وهذه الحياة الطيبة لها مقومات لا يشكل الجانب المادي فيها إلا عنصر واحدا، قال الرسول ﷺ: (**من أمسى آمنا في سربه ، معافى في بدنه ،عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها**)، ما قيمة حياة الإنسان إذا كان يملك أموال قارون لكنه لا يجد الأمن النفسي والغذاء الروحي كما أن الإسلام قدم الجانب الاجتماعي عند بذل الصدقة على الجانب المادي أو الاقتصادي، حيث يقول الله تبارك وتعالى:{**قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى**}البقرة، فالذي يتصدق يقدم النفع لنفسه قبل أن يقدمه للآخرين، وما نفع نفسه من اتبع صدقته بمن أو أذى، ولا عجب إذا رأينا ارتفاع معدلات الانتحار في دول حققت أعلى متوسط لمعدلات الدخل في العالم؛ لأن هذه الدول تخضع لنظم اقتصادية أغفلت المعاني الروحية ولم تهتم بالجوانب الاجتماعية وما يرتبط بها من استقرار نفسي.

الخاصية الخامسة:الجمع بين الثبات والتطور، الاقتصاد الإسلامي هو جزء لا يتجزأ من الشريعة، له أصوله الثابتة التي دلت

عليها نصوص الكتاب والسنة والتي لا تقبل التعديل أو التبديل مهما تغير الزمان أو تبدل المكان، هذه الأصول والمبادئ الثابتة هي التي يستند إليها المسلمون إذا تغير الزمان أو المكان لإعادة تشكيل وصياغة النظام الاقتصادي الذي لن يخرج بحال من الأحوال عن هذه الأصول والمبادئ الثابتة، فالربا حرام إلى يوم القيامة، والزكاة ركن من أركان الإسلام إلى أن تقوم الساعة، وثبات هذه الأصول والمبادئ لا يحول دون إعادة تشكيل البناء الاقتصادي بحسب تطورات الزمان واختلاف المكان. في الحلقة القادمة سننظر في علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الأخرى، وعلاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم الفقه.

الحلقة (٥)

في الحلقة السابقة تعرفنا على أهداف الاقتصاد الإسلامي، ورأينا أن الاقتصاد الإسلامي لا يقتصر على أهداف ذات بعد مادي وإنما يتجاوز ذلك إلى أهداف أخرى تسمو بالإنسان إلى التطلع إلى مغفرة الله ورضوانه وتقديم المال رخيصاً في سبيله وإقباله على ذلك، يسهم في رفع المستوى المعيشي لكافة أفراد المجتمع المسلم

كما تعرفنا على بعض خصائص الاقتصاد الإسلامي وبمعرفتها ندرك إلى أي مدى ابتعدت النظم الاقتصادية المعاصرة عن الاقتصاد الرباني الذي يستمد مبادئه وأصوله من رب العالمين

وهذه الحلقة الخامسة تهدف إلى أن يدرك الطالب:

أولاً:علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الأخرى كعلم التاريخ وعلم النفس والسياسة وعلم الاجتماع.

ثانياً:علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم الفقه.

أولاً:علم الاقتصاد له علاقة بكثير من العلوم، ونقتصر على بيان علاقته ببعض هذه العلوم:

١ / / **علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ**: لعلم الاقتصاد ارتباط كبير بعلم التاريخ، فالتاريخ يشكل مصدراً مهماً للباحث الاقتصادي الذي يسعى لإفادة مجتمعه من نتاج التجارب الاقتصادية الناجحة التي مر بها المجتمع البشري خلال تاريخه، كما أن من الطبيعي أن يتعلم الناس من أخطاء الماضي فيتجنب الوقوع في التجارب الفاشلة، وعلى سبيل المثال فإن دراسة الأزمات الاقتصادية التي مر بها المجتمع البشري والتعرف على أسبابها الحقيقية وكيف تمت السيطرة عليها سيكون معينا لنا وللأجيال القادمة على تفادي حدوث هذه الأزمات مرة أخرى، أو ربما يكون مرشدا للتنبؤ بها قبل حدوثها، أو معيناً على اتخاذ السياسات الكفيلة بالسيطرة عليها حال حدوثها.

ومثال آخر: فإن مشكلة البطالة ومشكلة التضخم من المشكلات التي واجهها المجتمع البشري في فترات سابقة من تاريخه، فدراسة التاريخ تفيد الباحث الاقتصادي في التعرف على أسباب حدوث هذا النوع من المشكلات الاقتصادية وأثرهذه على حياة الناس ومستوى معيشتهم وأفضل الوسائل التي أسهمت في القضاء على هذه المشكلات، وإلى أي مدى يمكن الأخذ بهذه الوسائل في عصرنا الحاضر، فالتاريخ إذا له علاقة وثيقة بعلم الاقتصاد بشكل عام، أما التاريخ الإسلامي فيعتبر مادة خصبة للباحث في الاقتصاد الإسلامي، والمسلمون أنفسهم استفادوا من تاريخ الدول التي سبقتهم في الصناعة وأساليب الزراعة وتدوين الدواوين.

٢ / / **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس**:إن معرفة الخصائص النفسية للأفراد وما يترتب عليها من تصرفات يفيد الاقتصاديين في جانبين:

أولاً: جانب التنبؤ بالسلوك الاقتصادي لمجتمع من المجتمعات وردود أفعال عامة الناس تجاه القرارات الاقتصادية التي

تمس حياتهم

ثانياً: جانب التوصيات والنصائح التي يقدمها الاقتصاديون لأصحاب القرار، فالقرارات الاقتصادية لابد أن تراعي الخصائص النفسية لأفراد المجتمع واستقرارهم النفسي وإلى أي مدى يمكنهم تقبل هذه القرارات، فالمجتمعات التي يغلب عليها الفقر مثلا: لن يكون قرار رفع سعر رغيف الخبز قرارا رشيدا،

إذ سيترتب عليه من الآثار السلبية ما يذهب المصلحة الاقتصادية التي يهدف إليها صاحب القرار، وقد يصدق هذا الكلام أيضا على أسعار استهلاك الكهرباء في مجتمعات أخرى تكون قاعدتها الأوسع هي الطبقة المتوسطة.

٣ / / **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة** : بين السياسة والاقتصاد تأثير متبادل يجعل علاقة الاقتصاد بالسياسة علاقة قوية، فبعض القرارات الاقتصادية لها أبعاد سياسية، كما قد تكون السياسة عائقا يحول دون تطبيق بعض القرارات الاقتصادية، إضافة إلى أن كثيراً من الأحداث السياسية الكبرى يكون لها تأثير ملموس على أسعار الذهب وأسعار النفط وعلى أسواق المال،كما أن كثيراً من الحروب التي شهدها العالم قد التبس أمرها على الناس، **هل دوافعها اقتصادية أو سياسية**، وما ذلك إلا لقوة الترابط بين السياسة والاقتصاد، فالقوة السياسية التي تتمتع بها دولة من الدول تمهد لها الطريق للحصول على القوة الاقتصادية،كما أن القوة الاقتصادية لدولة ما تفتح لها آفاقاً لممارسة نفوذها السياسي في مجتمعات أخرى

٤ / / **علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:** يهتم علماء الاجتماع بدراسة علاقة الإنسان بالبيئة والهياكل التنظيمية التي تسود المجتمع، وينعكس آثارها على سلوك الأفراد في المجتمع وتحديد القيم والعادات الحاكمة لهذا السلوك، وحيث أن الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الإنسان في علاقته بالموارد الاقتصادية المحدودة لإشباع حاجاته المتنوعة فإن علاقته بعلم الاجتماع علاقة مهمة

فالسلوك الاقتصادي للأفراد يتأثر بالبيئة والهياكل التنظيمية التي تسود المجتمع، كما أن حاجات الأفراد تتحدد أيضا وفقا للقيم والعادات التي أفرزتها البيئة الاجتماعية والهياكل التنظيمية السائدة فيها، وقد عُرف علم الاجتماع قبل أن يُعرف علم الاقتصاد، وكان تبادل الناس للسلع والخدمات وتعاونهم لتحقيق مصالحهم وإشباع حاجاتهم يندرج في إطار علم الاجتماع قبل أن يعرف علم الاقتصاد، إن ابن خلدون الذي ينظر إليه اليوم كرائد من رواد علم الاجتماع ومؤسسيه تناول الكثير من القضايا الاقتصادية في إطار حديثه عن نشوء المجتمعات المدنية وتعاون الجنس البشري في تنظيم وعمارة المدن.

ثانياً:علاقة علم الاقتصاد بعلم الفقه:

مرّ معنا أن الاقتصاد الإسلامي يتميز عن الاقتصاديات الأخرى بارتباطه بالدين عقيدة وشريعة، لكن السؤال: **هل ارتباطه بالشريعة أو الفقه يجعله بابا من أبواب الفقه ؟ هل علم الاقتصاد الإسلامي هو باب المعاملات في كتب الفقه الإسلامي؟ أم يمتد إلى دراسة الآثار المترتبة على هذه المعاملات وانعكاس ذلك على اقتصاد البلدان الإسلامية ؟ وتحليل هذه الآثار لغرض تعظيم الآثار الايجابية والحد من الآثار السلبية؟**

ـ نقول إن الاقتصاد الإسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بعلم الفقه؛ لأنه يستمد أصوله من نصوص الكتاب والسنة التي جاءت ببيان الكثير من أحكام المعاملات المالية، وبالتالي فإن **باب المعاملات** في كتب الفقه يشكل الأرضية الصلبة والقاعدة التي يؤسس عليها بناء الاقتصاد الإسلامي والتي ينطلق منها المختصون في الاقتصاد الإسلامي لبلورة هذا العلم.

ـ لكن هذا الارتباط الوثيق بعلم الفقه لا يعني أن الاقتصاد الإسلامي هو باب من أبواب الفقه، لا يعني أن الاقتصاد الإسلامي هو باب المعاملات في كتب الفقه، ويتضح لنا ذلك أولا من خلال النظر في تعريف علم الاقتصاد وموضوعه، وكذا

تعريف علم الفقه وموضوعه، مرّ معنا تعريف علم الاقتصاد،
وعرفنا أن موضوع علم الاقتصاد: هو دراسة سلوك الإنسان، وهو يسعى إلى إشباع حاجاته باستخدام الموارد والإمكانات المتاحة له التي ربما تكون محدودة بالقياس إلى تنوع حاجاته وكثرتها.
أما موضوع علم الفقه: فهو الحكم على أفعال المكلفين من حيث الوجوب والتحريم والإباحة والندب والكراهة، وتعريفه هو: معرفة الأحكام العملية بأدلتها التفصيلية.
ـ وعلى هذا فإن باب المعاملات في كتب الفقه لا يمكن أن يوصف بأنه: دراسة تحليلية لوصف سلوك المسلم أو المجتمعات الإسلامية وهي تسعى لإشباع أكبر قدر ممكن من احتياجاتها باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد المتاحة لديها.
ـ كما يمكن أن نستدل من السنة على استقلالية علم الاقتصاد العلمية لا التشريعية.
يقول رافع بن خديج ﷺ:**(قدم النبي ﷺ المدينة وهم يؤبرون النخل -أي يلقحون النخل- فقال: ما تصنعون؟ قالوا كنا نصنعه.قال: لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً، فتركوه -أي التأبير فنقصت-، قال:رافع فذكروا ذلك له -أي للرسول- فقال:إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيٍ فإنما أنا بشر)**
وفي رواية أخرى قال: **(أنتم أعلم بأمر دنياكم)**، وعلى هذا لا ننتظر من الفقيه أن يقدم حلولا لزيادة الإنتاج أو المشكلات الاقتصادية، وإنما الحكم على العقود والتعاملات المالية وهل هي جائزة شرعا أم لا؟
_ أما الجانب الآخر في موضوع التفريق، فيدخل في إطار الاقتصاد الإسلامي ويكون من مسؤولية الاقتصادي المسلم .فالجانب الذي يتعلق بتحليل الآثار ودراستها وتقديم الحلول للمشكلات ونحوها هذا يكون من مسؤولية الاقتصادي المسلم وليس من مسؤولية الفقيه. وهذا يقودنا إلى تحديد الفرق بين دور الفقيه ودور الاقتصادي المسلم، وقبل أن ننتقل لإلقاء مزيد من الضوء على هذا الجانب أعود فأؤكد أن استقلالية علم الاقتصاد عن علم الفقه هي استقلالية علمية وليست استقلالية تشريعية، بمعنى أن قول الرسول ﷺ: **(أنتم أعلم بأمر دنياكم)** لا يسمح بانفصام الاقتصاد في المجتمع المسلم عن أصوله التشريعية ولكنه يؤسِّس لعلوم مستقلة منها علم الاقتصاد الإسلامي، وهذه العلوم ترتكز على الأصول التشريعية التي جاءت في الكتاب أو التي قامت أدلتها في الكتاب والسنة.
نلخص دور الفقيه فيما يرتبط بالجانب الاقتصادي: بأنه بيان أحكام المعاملات المالية و ما يحل منها وما يحرم، وقد يمتد دوره إلى تقديم بعض البدائل المشروعة للمعاملات المحرمة.
ونلخص دور الاقتصادي المسلم بأمور منها:
أولاً / دراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية الناشئة عن التزام الناس بالفتاوى الشرعية التي أصدرها الفقهاء بخصوص هذه المعاملات. الفتاوى الشرعية التي يصدرها الفقهاء في باب المعاملات إذا لاقت قبولاً عاما لدى الناس أنشأت سلوك، وهذا السلوك الذي ينشأ نتيجة تلقي الناس بالقبول لفتوى من الفتاوى التي أصدرها الفقهاء في باب المعاملات أصبح وضع اقتصادي، من يقوم بدراسته وتحليله والتعرف على آثاره في مسيرة الاقتصاد الإسلامي واقتصاديات المجتمعات الإسلامية هو الاقتصادي وليس الفقيه.
مثال: هناك من يفتي فيما يتعلق بزكاة الأرض البيضاء، بوجوب الزكاة كل عام إذا كان لا يريد استغلالها مباشرة أو استثمارها وتأجيرها ونحو ذلك، إذا كان نيته في نهاية المطاف هو البيع وإن طال الأمد فهناك من يفتي بوجوب الزكاة كل حول، هذه فتوى، وهناك من يفتي بأن الزكاة لا تجب في هذه الأرض البيضاء إلا إذا عرضت للبيع، فإذا نوى بيعها يستأنف حولا جديدا

منذ أن عقد نية البيع، فهذا
لا يزكيها إلا إذا عقد نية البيع وحال حول على هذه النية، لكن لو صرف النظر عن البيع انقطع الحول فإذا عادت النية للبيع يستأنف حولا جديدا، إذا تلقى عامة المسلمين الفتوى الأولى بالقبول نشأ عنها سلوكاً اقتصادياً مغايراً للسلوك الاقتصادي الذي ينشأ عن الفتوى الشرعية الأخرى والتي تتعلق بزكاة الأرض البيضاء، إذاً دراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية الناشئة عن التزام الناس بالفتاوى التي أصدرها الفقهاء هي من مهمات الاقتصادي وليس الفقيه.

<u>ثانياً /</u> اقتراح حلول للمشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات الإسلامية، بشرط أن تتوافق مع نصوص الكتاب والسنة، وهذه من مهام المختص في الاقتصاد الإسلامي، لا شك أن فقه المعاملات يشكل أرضية صلبة والقاعدة الأساسية التي يستند إليها الاقتصادي المسلم في بناء تصوراته وتحديد الأُطر التي تحكم مسيرته في البحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات الإسلامية، إن دور الفقيه في هذا الجانب يتكامل مع دور الاقتصادي في الوصول إلى حلول للمشكلات الاقتصادية، وبدائل للمعاملات المحرمة، فكل منهما لديه ما ليس لدى الآخر، فالفقيه لديه رسوخ في العلم الشرعي، والاقتصادي المسلم لديه المعرفة بأصول الاقتصاد والواقع الاقتصادي الذي تعيشه الأمة الإسلامية.

<u>ثالثاً:</u>الاجتهاد في تحديد الأنماط المثلى للإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار وتوجيه أفراد المجتمع المسلم إليها وتحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع المسلم، وفي السنوات الأخيرة شهدت الساحة الاقتصادية تعاوناً مثمراً بين الفقهاء والاقتصاديين، تجلى ذلك في مشاركة عدد من الفقهاء في لجان هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، أو في تلك البنوك التي تسعى نحو الأسلمة، وكذلك نشر الفقهاء العديد من الدراسات في أبواب المعاملات المالية المعاصرة، وقد كانت المراجع الاقتصادية ضمن المراجع التي اعتمدها الفقهاء في هذه الدراسات.

وكذلك أيضاً وُجد مشروعات علمية اشترك فيها فقهاء واقتصاديون، <u>كمشروع المنتجات والأدوات المالية الإسلامية</u>، وهو مشروع طموح ولكنه لم يكتمل وقد تم نشر المرحلة الأولى من هذا المشروع في عام ١٤٢٩ هـ وجاء في مقدمة المشروع ما يلي :

إن التصور الذي وضع للمشروع وخطة عمله كانا يقتضيان السير بالعمل في مراحل متكاملة تصل بالمنتج إلى منتهاه، تبدأ باستخراج النص من المصدر ثم الدراسة الفقهية ثم التحليل الاقتصادي للمنتج وأخيرا مطابقة المنتج للواقع ومدى الإفادة منه في الصناعة المالية الإسلامية .ا هـ

وجاءت المرحلة الأولى من المشروع في حدود ٦٢٦ صفحة، استخرج الباحثون منها ١٣٥٧منتجا بنكيا
بالرجوع إلى ١٤ مرجعا فقهيا تقع في ٧١ مجلدا وتحتوى ٣٥٠٠٠ صفحة، ولا زالت الحاجة قائمة إلى مزيد من المشروعات المشتركة في الفقه والاقتصاد الإسلامي.

الحلقة (٦)

<u>الحلقة السادسة تعتبر مدخلا لا بد منه لفهم المشكلة الاقتصادية، وتهدف إلى أن يدرك الطالب:</u>

أولاً: خصائص الحاجات البشرية.

ثانياً: وسائل إشباع الحاجات البشرية .

ثالثاً:وظيفة الموارد الاقتصادية .

<u>أولا: خصائص الحاجات البشرية</u> :

نتوقف عند المقصود بالحاجات الاقتصادية: هي الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة ذات نفع معين للإنسان، وسيأتي تعريف السلع وتعريف الخدمات.

ما هي خصائص الحاجات البشرية؟ الحاجات البشرية لها مجموعة من الخصائص:

١- أنها تنافسية:

وهي تعني أن الحاجات البشرية تتنافس على الموارد الاقتصادية المحدودة، مما يستلزم ترتيب الحاجات حسب أهميتها بالنسبة للفرد أو المجتمع، الفرد له موارده المحدودة والتي تتمثل في دخله الشهري، وأيضا الدولة لها إمكاناتها ومواردها المحدود، فتنافس هذه الحاجات وتزاحمها على الموارد الاقتصادية المحدودة يترتب عليه ترتيب هذه الحاجات حسب أهميتها بالنسبة للفرد أو المجتمع.

٢- أنها تكاملية :

أي أن الحاجات يكمل بعضها بعضاً، وهذا يعني أن إشباع حاجة يستلزم إشباع حاجة أو حاجات أخرى في نفس الوقت، إذا احتجت مثلا إلى الشاي تحتاج إلى الأدوات التي تستخدمها لإعداد الشاي، تحتاج إلى السكر، فحاجتك إلى لأواني وحاجتك إلى السكر هذه كلها حاجات تكمل الحاجة الأساسية التي هي حاجتك إلى الشاي، ويكون الطلب على أواني الشاي وتحضيره، والطلب على السكر هو طلب مشتق من الطلب على الشاي.

٣- أنها متجددة:

تتجدد الحاجة إلى السلعة أو الخدمة بعد مرور فترة من الوقت، فكلما أشبعت الحاجة في فترة من الفترات بدأت تُلح من جديد واحتاج الإنسان إلى أن يشبعها مرة أخرى، فمثلا الحاجة إلى الطعام تتجدد ثلاث مرات في اليوم، الحاجة إلى تغيير اللباس حسب الأشخاص ممكن تتجدد كل يوم مرة أو أكثر أو في كل يومين مرة ، وهكذا كل حاجة من الحاجات بعد مضي فترة من الزمن تعود مرة أخرى لتشبع من جديد.

٤- أنها متعددة:

الحاجات تتعدد مع ارتفاع مستوى المعيشة، فكلما ارتفع مستوى المعيشة تعددت الحاجات، ولذلك فإن حاجات كثير من عامة الناس اليوم إذا ما قورنت بحاجات رئيس دولة قبل مائتين أو مائتين وخمسين عاماً ربما نجد أنها تفوقها، إذاً كلما ارتفع مستوى المعيشة تعددت هذه الحاجات وتنوعت وكثرت.

تقسيم الحاجات: تقسم بعدة اعتبارات وحسب أولويتها إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية:

الحاجات الضرورية: هي الحاجات التي لا يمكن أن يستغني عنها الإنسان لضمان بقاء الجنس البشري على قيد الحياة، ولضمان قدرته على القيام بوظيفته الأساسية في الحياة.

الحاجات الكمالية: هي ما زاد عن الحاجات الضرورية، وكان لها دور وأثر في زيادة درجة الاستمتاع بالحياة، ومكنت الإنسان من القيام بدوره ووظيفته في هذه الحياة بيسر وسهولة، فهذه الحاجات كمالية ويتفاوت الناس في ذلك، فالسيارة قد تكون كمالية لدى بعض الناس وضرورية لدى البعض الآخر، والاتصالات من جوال ونحوه قد تكون ضرورية بالنسبة لأناس وكمالية بالنسبة لآخرين.

ـ هل يوجد حد فاصل بين الضروريات والكماليات ؟

ما هو كمالي بالنسبة لشخص ما في فترة من الفترات ربما يكون ضروري له الآن، بعض الطلاب في المرحلة الجامعية ربما

تكون السيارة بالنسبة له كمالية، ولكن عندما يتخرج من الجامعة ويعمل ويصبح رب أسرة تصبح السيارة بالنسبة له ضرورية.

أيضا ما هو ضروري بالنسبة لشخص قد يكون كمالي بالنسبة لشخص آخر، قد تكون السيارة بالنسبة لك ضرورية لكن بالنسبة لشخص آخر قد تكون كمالية.

أيضا ما هو ضروري في بلد قد يكون كمالي في بلد آخر، مثلا : وجبة الطعام الأرز يعد في دول مثل آسيا بشكل عام ودول شرق آسيا وجنوبها بشكل أخص يعد وجبة رئيسية تكاد لا تخلو منها مائدة من الموائد الثلاث يوميا، في حين أنه في دول كأمريكا وأوربا مثلا يمكن أن يمر على الفرد عام كامل دون أن يتناول أطباق الأرز.

تقسم الحاجات باعتبار آخر إلى فردية وجماعية:

ما هي الحاجات الفردية وما هي الحاجات الجماعية ؟

الحاجات الفردية: هي الحاجات التي يتولى الأفراد إشباعها بأنفسهم، مثل تأمين الطعام والشراب والملبس والمسكن.

الحاجات الجماعية:هي الحاجات التي تتولى الدولة مهمة تأمينها وإشباعها، مثل الأمن والدفاع والعدالة، كحفظ الأمن الداخلي وحفظ البلد من العدو الخارجي، وإقامة الفصل في الخصومات هذه من المهام التي تتولاها الدولة ويكون إشباعها إشباعاً عاماً، وتسمى بالتالي حاجات جماعية

ثانيا: وسائل إشباع الحاجات البشرية.

ما هي وسائل إشباع الحاجات بشكل عام ؟

هي السلع والخدمات، **السلع** :هي الأشياء المادية الملموسة القادرة على الإشباع ، فكل شيء مادي ملموس قادر على الإشباع هذا سلعة وليس خدمة. مثل الكرسي هو سلعة شيء مادي ملموس قادر على إشباع حاجة لدى الإنسان وهي حاجته للجلوس، القلم وهو شيء مادي ملموس يشبع حاجة لدى الإنسان تتمثل بكتابة ما يجول في ذهنه من أفكار وخواطر، أو يكتب ما يشاء من الرسائل أو ينقل ما يشاء من كتب العلم، إذن هي تشبع حاجة وشيء مادي ملموس.

أما **الخدمة** : فهي عمل يقوم به شخص لصالح شخص آخر، وليس بالضرورة أن يتجسد هذا العمل في شيء مادي ملموس، هذا يسمى خدمة، مثل العمل الذي يقوم به الطبيب لصالح المريض، أو العمل الذي يقوم به المعلم لصالح الطالب، أو غيرها من المهن، هذه تسمى خدمات.

هل تدخل جميع السلع في نطاق الدراسة الاقتصادية؟

الذي يدخل في نطاق الدراسة الاقتصادية هي السلع ذات الندرة النسبية والتي يتطلب الحصول عليها بذل مجهود أو دفع ثمن، أما السلع الأخرى فتسمى سلع حرة، كالأكسجين مثلا وأشعة الشمس هذه رغم أنها تشبع حاجة لدى الإنسان، ربما احتياج الإنسان للأكسجين أشد إلحاحا من حاجته للطعام والشراب، يستطيع أن يصبر عن الطعام والشراب فترة لكن لا يستطيع الصبر عن الأكسجين، ومع ذلك هي سلعة حرة؛ لأن الإنسان يحصل عليها مجانا ولا يبذل مجهودا في سبيل الحصول عليها، فهي سلعة حرة أو سلعة مجانية، وكذلك الحال بالنسبة لأشعة الشمس.

تقسيم السلع تقسم أيضا إلى سلع استهلاكية وسلع إنتاجية :

عرفنا السلع عموما بأنها الأشياء المادية الملموسة القادرة على الإشباع وتقسم إلى:

١- **السلع استهلاكية**: المنتجات القادرة على إشباع الحاجات البشرية مباشرة، تشبع حاجات الأفراد مباشرة ، هذا كرسي

يشبع حاجة مباشرة؛ لأني كفرد انتفع به ويشبع حاجة لدي عندما أجلس عليه، القلم سلعة استهلاكية مباشرة؛ لأني أقوم باستخدامه بشكل مباشرة.

٢- **سلع إنتاجية** : هي الأدوات والمعدات التي استخدمت لإنتاج الكرسي والقلم.

وتعريفها بأنها هي : السلع التي لا تصلح للاستخدام أو الإشباع المباشر لكنها تستخدم في إشباع الحاجات البشرية بصورة غير مباشرة . فجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في إنتاج السلع الاستهلاكية وما يرتبط بمباني أو مصانع كلها تسمى سلع إنتاجية.

ثالثاً: وظيفة الموارد الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية لها جانب يتعلق بالحاجات ولها جانب آخر وهي الموارد الاقتصادية، ما هي الموارد الاقتصادية ؟

الموارد الاقتصادية هي: الوسائل التي تستخدم لإنتاج السلع و الخدمات، سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية، وتسمى عناصر الإنتاج، وهي تشمل: الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، عناصر الإنتاج الأربعة.

الأرض : ليس المقصود بها المساحة الجغرافية فقط، وإنما كل ما في باطن الأرض من ثروات طبيعية ومعادن ومواد خام كله يدخل في إطار عنصر الأرض.

وهناك تقسيم ثنائي لهذه العناصر يجعل الأرض و رأس المال تحت اسم رأس المال ويجعل العمل والتنظيم تحت اسم العمل.

هذه الموارد الاقتصادية فهي وسائل تستخدم لإنتاج السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية.

ما هي الصفات أو السمات الرئيسة للموارد الاقتصادية؟

١ـ الندرة:

المقصود بالندرة: الندرة النسبية بمعنى أن الموارد الاقتصادية محدودة بالنسبة لحجم الطلب عليها، الموارد الاقتصادية هي كثيرة؛ ولكنها نادرة نسبيا بالقياس إلى حجم الطلب عليها؛ ولأن حجم الطلب عليها كبير ينظر إليها على أنها موارد محدودة أو نادرة. فالموارد الاقتصادية في هذا الإطار تكون غيركافية لإنتاج كل ما يحتاج إليه الإنسان من السلع وخدمات لإشباع كافة احتياجاته.

و يترتب على وصف الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية، ضرورة اختيار الحاجات التي يراد إشباعها أولا ودرجة هذا الإشباع ، فهذه الموارد الاقتصادية لكونها نادرة نسبيا أو محدودة بالقياس إلى حجم الطلب عليها، يترتب على اتصافها بهذه الصفة ضرورة اختيار الحاجات المراد إشباعها أولاً ودرجة هذا الإشباع، فلا بد أن توضع قائمة بالحاجات التي تحتل سلم الأولوية في الإشباع، يجب أن تشبع قبل غيرها، يختارها الفرد إذا كان فردا، وتختارها الدولة إذا كانت دولة، الدولة تريد أن تقيم الجسور وتنشئ الطرق والمطارات والموانئ والمدارس و..و..إلخ

ولكن لا تستطيع أن تقوم بذلك دفعة واحدة، فلا بد أن تحدد أي حاجة من هذه الحاجات هي أهم من غيرها، أيهما يحتل المركز الأول وأيهما يحتل المركز الثاني وأيهما يحتل المركز الثالث، ثم درجة الإشباع، نحن نستطيع أن نبني مدرسة تكلف مليار، ونستطيع أن نبني مدرسة تكلف مليون، إذا أخذت التي تكلف مليار معناها درجة الإشباع كبيرة جعلت فيها كل الوسائل، ولكن نظرا لمحدودية الموارد تجعل درجة الإشباع أقل، فإذاً لكون الموارد الاقتصادية محدودة فتحدد درجة الإشباع.

إذا ضرورة تحديد الحاجات المراد إشباعها أولاً ودرجة هذا الإشباع.

٢ـ تعدد طرق الاستعمال:

من الخصائص تعدد طرق الاستعمال، والمقصود بها قابلية المورد الواحد للاستخدام في أكثر من مجال، فلو أخذنا أي عنصر من عناصر الإنتاج الأرض مثلاء ممكن أن توظف في القطاع الصناعي، وممكن توظف في القطاع الزراعي، ويمكن يبنى عليها مجمع تجاري أو غير ذلك.

إذاً كل عنصر من عناصر الإنتاج يمكن أن يستخدم في أكثر من مجال من المجالات، وكذلك بالنسبة لرأس المال والعمل يمكن أن يوظف في الصناعة أو التجارة أو الزراعة.

➢ **ما الذي يترتب على اتصاف الموارد الاقتصادية بخاصية تعدد طرق الاستعمال ؟**

يترتب على ذلك توجيه الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات التي تحقق إشباع الحاجات التي وقع عليها الاختيار في أي وقت من الأوقات. نحن عرفنا قبل قليل أن الذي يترتب على اتصاف الموارد الاقتصادية بالندرة ضرورة تحديد الحاجات المراد إشباعها أولا ودرجة هذا الإشباع، هنا في خاصية تعدد طرق الاستعمال يترتب عليها إمكانية توجيه الموارد الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع ذلك النوع من الحاجات الذي وقع عليها الاختيار.

٣ ـ قابلية الاستبدال:

المقصود بها أن الموارد الاقتصادية قابلة نسبيا لأن يحل بعضها محل بعض إلى حد ما.

قلنا أن عناصر الإنتاج يمكن تقسيمها إلى قسمين، **رأس المال والعمل**، بحيث يشمل رأس المال الأرض بمواردها الطبيعية ورأس المال سواء نقدياً أو عينياً، والثاني العمل يشمل العمل وهو المجهود البدني والتنظيم الذي يمثل الهيئة الإشرافية في العملية الإنتاجية.

رأس المال ممكن أن يحل إلى حد ما محل العمل، وكذلك العمل ممكن أن يحل إلى حد ما محل رأس المال. هذا هو المقصود بقابلية الاستبدال، ولكن ليس إحلالاً تاماً ولكن إلى درجة ما؛ لأن العنصر البشري

لا يمكن إلغاؤه تماما، لا يمكن أن نأتي بأرض ومواد خام بترول ونحاس وحديد ونتركها وتنتج بنفسها سلعاً، لا بد أن يكون الإنسان حاضراً وموجوداً.

➢ **ما الذي يترتب على اختصاص الموارد الاقتصادية بقابلية الاستبدال ؟**

يترتب على ذلك ضرورة اختيار النسب التي تدمج بها عناصر الإنتاج، فالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية يتطلب حسن اختيار النسب التي تدمج بها عناصر الإنتاج .

هل نتوسع باستخدام رأس المال فيكون أسلوب الإنتاج أسلوب إنتاجي كثيف رأس المال؟

أو نتوسع باستخدام العمل ونقلل مشاركة رأس المال في العملية الإنتاجية؛ فيكون الإنتاج هو إنتاج كثيف العمل؟

الذي يقرر النسب التي تدمج بها عناصر الإنتاج هو عنصر التنظيم، المنظم الذي يقوم بعملية الإشراف على العملية الإنتاجية.

الحلقة(٧)

الحلقة السابعة وتهدف إلى أن يدرك الطالب أموراً:

أولاً: كيف يتعاطى النظام الاقتصادي الرأسمالي مع المشكلة الاقتصادية؟

وثانياً:كيف ينظر النظام الاقتصادي الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية وكيف يعالجها ؟

ثالثاً: إلى أي مدى نجح هذان النظامان الاقتصاديان في علاج المشكلة الاقتصادية؟

أولاً: كيف يتعاطى النظام الاقتصادي الرأسمالي مع المشكلة الاقتصادية؟

المشكلة الاقتصادية كما يصورها النظام الرأسمالي تنشأ بسبب ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة بالنسبة إلى حاجات الناس، أي أن الموارد الاقتصادية المتاحة لا تكفي بإنتاج كل ما يحتاجه الناس من السلع والخدمات اللازمة لإشباع كافة الحاجات البشرية، والموارد الاقتصادية لها استعمالات بديلة، وندرة هذه الموارد تفرض علينا الاختيار بين الاستعمالات البديلة، بمعنى لو كانت الموارد الاقتصادية وفيرة جدا لانتهت مشكلة الاختيار، بحيث أن أي حاجة يريد أن يشبعها الإنسان يجد من الموارد الاقتصادية

ما يكفي لإشباعها، فالموارد الاقتصادية تفرض علينا الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة ندرة، أعني ندرة الموارد الاقتصادية تفرض علينا الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المتاحة؛ لكي يتم إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الناس الأكثر أهمية وإلحاحا.

هذه المشكلة التي وصفها النظام الرأسمالي على هذا النحو تصاغ بأسئلة ثلاثة :

وهي: **ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟**

وهذه الأسئلة الثلاث ما وجدت إلا بسبب ندرة أو محدودية الموارد الاقتصادية.

قال **توم جرمن** في كتابه الاقتصاد: "إن كان ثمة مبدأ أساسي واحد يقود الحياة على هذه الأرض فهو الندرة" .

النظام الاقتصادي والنشاط الاقتصادي بأكمله ينشأ من ندرة السلع والخدمات بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية، وإذا لم يوجد ما يكفي من سلعة أو خدمة ما لكل فرد يرغب بها أو يحتاجها فإن المجتمع يواجه مشكلة كبيرة؛ إذ كيف يقرر المجتمع من يحصل على هذه السلعة أو الخدمة ومن لا يمكنه ذلك، وقد شهد التاريخ فترات يحصل الناس فيها على ما يريدون بقوة السلاح، نهب واغتصاب ما يملكه الآخرون من السلع، وهو أمر ترفضه الشرائع السماوية لكن هذه المجتمعات التي يتم فيها التوزيع على هذا النحو وتسد حاجاتها بهذه الطريقة يمكن أن توصف بأنها **مجتمعات** متخلفة أو **مجتمعات** همجية، أما المجتمعات المتحضرة فتسعى لأن يكون لديها نظام اقتصادي عادل لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات الضرورية والكمالية، ومن خلال هذا النظام يتم الإجابة على الأسئلة الثلاثة التي تشكل جوهر المشكلة الاقتصادية **ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ ولمن ننتج؟**

كل مجتمع أياً كان هذا المجتمع يواجه بهذه الأسئلة الثلاثة، ويجيب عليها بطريقته الخاصة، وأي مجتمع يكون له إجابة فريدة على هذه الأسئلة يختص بها ويتميز بها عن غيره من المجتمعات يكون له نظامه الاقتصادي الخاص به، الإجابة على هذه الأسئلة في الواقع هي التي تشكل مفرق الطرق بين النظم الاقتصادية، فكل نظام اقتصادي يجيب على هذه الأسئلة الثلاثة بطريقة يختص بها ويتفرد أو يتميز بها عن غيره، يكون له نظامه الاقتصادي الذي يتميز به عن غيره من النظم الاقتصادية.

نحن عرّفنا توصيف المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي الذي يرى بأنها: عدم كفاية الموارد الاقتصادية لإنتاج كل ما

يحتاجه الناس من السلع والخدمات اللازمة لإشباع كافة الحاجات البشرية، والتي يعبر عنها أو تصاغ بالأسئلة الثلاثة **ماذا ننتج؟ وكيف ننتج ؟ولمن ننتج ؟**

يعالج النظام الرأسمالي هذه المشكلة الاقتصادية بإجابته على هذه الأسئلة الثلاثة، فكيف يجيب على هذه الأسئلة الثلاث؟ يجيب على هذه الأسئلة الثلاث أو يعالج المشكلة من خلال السوق، أو نظام الأسعار الذي هو تفاعل قوى العرض والطلب، ومن خلال تفاعل قوى العرض والطلب، يتم الإجابة على سؤال **ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ ولمن ننتج؟** من خلال السوق تتم الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة، في السوق يتقابل المنتج أو من يقوم مقامه الذي هو البائع والمستهلك، والمنتج يمثل جانب العرض، والمستهلك يمثل جانب الطلب، المنتج يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، والمستهلك يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع، يريد أن يشبع أكبر قدر ممكن من حاجاته بأقل قدر ممكن من النفقات. المستهلك مثل الذي يصوّت لصالح السلع التي تنتج، هذا المستهلك الذي يطلب سلعة من السلع لا يُنظر إلى طلبه ولا يعتد به ما لم يصاحب هذا الطلب قدرة على الشراء، لابد أن يكون الطلب مدعوماً بالقدرة على الشراء، إذا كان يطلب السلعة ولديه قدرة على دفع ثمنها أصبح طلباً حقيقياً ويُعتد به ويتجاوب معه المنتجون، فعندما تتراكم طلبات المستهلكين عندها يتجه المستهلكون لطلب سلع معينة تصبح هذه السلع أكثر إغراءا بالنسبة للمنتج، فيتوجه إليها ينتجها مدفوعا بالسعي للحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، وبهذه الطريقة أو بهذا التفاعل بين جانب العرض وجانب الطلب بين المستهلك والمنتج يتحدد إجابة السؤال الأول **ماذا ننتج؟** . إذاً تنتَج تلك السلع التي يطلبها المستهلكون ويكونوا على استعداد لدفع أقيامها، لدفع المال في سبيل الحصول عليها.

أما **كيف ننتج؟** فإن إجابة هذا السؤال ترجع إلى سعي المنتجين في الاقتصاد الرأسمالي للحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، فكونهم المنتجون في المشروع الاقتصادي الرأسمالي يسعون إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فهم يأخذون بأسلوب الإنتاج الذي يحقق لهم أكبر معدل من الأرباح، يأخذون إذا كان هذا الأسلوب من الإنتاج الذي يتوسع باستخدام الآلة ويقلل من الاعتماد على العنصر البشري هو الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح يأخذ به.

ثم **لمن ننتج؟** النظام الاقتصادي الرأسمالي ومن خلال السوق يَقصم عائد العملية الإنتاجية، كل عنصر من عناصر الإنتاج يساهم في الإنتاج يكون له مكافأة، يكون له عائد ، يكون له جزاء، فرأس المال يأخذ الفائدة التي هي الربا، هذا رأس المال النقدي، أما إذا كان رأس مال عيني فيمكن تأجيره وأخذ الإيجار، آلات معدات يتم تأجيرها، بالنسبة للأرض تأخذ الريع، فالريع يشمل مثلاً أقيام أو أثمان المواد الخام التي تستخرج من الأرض أو تأجير الأرض أو نحو ذلك، هذا كله يدخل في إطار الريع الذي يكون عائداً للأرض، والعمل يأخذ الأجر المرتب الشهري أو جميع ما يصرف للموظف في الشركة أو المؤسسة هذا أجر يتقاضاه العامل، المنظم الذي يتحمل المخاطرة، ويقوم بالتوليف بين عناصر الإنتاج الذي يقوم باختيار المشروع دراسة جدواه، واختيار المشروع، مقره، من هم المستهدفون فيه، ما هو أسلوب الإنتاج الذي يستخدمه، كم يستخدم من رأس المال، وكم يستخدم من العمال، ما نوعية العمال الذي يقوم بتوظيفهم إلى آخره، هذا يأخذ الربح ، على هذا النحو يتم إجابة السؤال الثالث **لمن ننتج؟** أي من يقطف ثمرة هذا الإنتاج؟ كل عنصر من العناصر التي ساهمت في الإنتاج أصبح لها عائد، نقول وإن كان في نظر الاقتصاديين الرأسماليين أن الاقتصاد الرأسمالي نجح وحقق نتائج كبيرة والكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية ونحو ذلك إلا أن من منظورنا ومن منطلقاتنا الإسلامية نستطيع أن نلاحظ ملاحظات ونستطيع أن نجزم بأن هذه الطريقة التي عالج بها النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية أفرزت سلبيات، وأذكر ثلاث سلبيات، كل سلبية من

هذه السلبيات ارتبطت بجواب سؤال من هذه الأسئلة الثلاث التي تشكل جوهر المشكلة الاقتصادية.
السلبية التي أفرزتها طريقة الرأسمالي في معالجة المشكلة الاقتصادية هي: هدر الموارد الاقتصادية هناك.
ماذا ننتج؟ تنتج السلع التي يطلبها المستهلك القادر على الدفع الذي يملك المال ويستطيع أن يدفع ثمن السلعة، أما إذا كان لا يملك المال وهو بحاجة إلى سلعة ممكن تكون طعام أو شراب فلا تنتج له، تنتج للذي يدفع، إذا كان هذا الثري الذي يدفع وخاصة أنه ٨٠٪ من ثروات العالم يملكها ٢٠٪ من سكان العالم و٢٠٪ يملكون ٨٠٪ من ثروات العالم و٨٠٪ من سكان العالم يملكون ٢٠٪ من ثروات العالم، فهؤلاء الذين تتكدس الأموال في أيديهم إذا وجد منهم من يطلب مثلا: الخمور تنتج أو لا تنتج؟ تنتج. إذا يطلبون المراقص أو غيرها؛ تفتح وتقام وتشيد أو لا؟! وهكذا سيهدر الكثير من الأموال وقد بلغ ما أنفق على الخمر وحدها انظر سلعة محرمة وحدها بلغ ما أنفق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية فقط خلال عام واحد فقط ١٠٤ مليار دولار! إذاً هذا إجابته بهذه الطريقة ماذا ننتج ترتب عليه هدر أموال الموارد الاقتصادية.
كيف ننتج؟ عرفنا أن المشروع الاقتصادي في النظام الرأسمالي يأخذ بأسلوب الإنتاج الذي يحقق ربح أكبر، وهذا الأسلوب الإنتاجي الذي يحقق ربحا أكبر غالبا ما يكون هو الأسلوب الذي يتوسع باستخدام الآلة ويقلل الاعتماد على العنصر البشري، وهذا الأسلوب الإنتاجي يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، أيضا من السلبيات التي ارتبطت بسؤال: لمن ننتج؟ انعدام عدالة التوزيع، فالطريقة التي وزع فيها عائد العملية الإنتاجية من خلال السوق في النظام الرأسمالي لا تحقق العدالة، فالربا من شأنه أن يؤدي إلى التفاوت الطبقي وتكدس الثروات في أيدي فئة قليلة، العامل يأخذ الأجر، المنظم يأخذ الربح، قد يحصل المنظمون من الإرباح على الأموال الطائلة، في حين أن العمال الأُجراء لا يحصلون على دخول كافية
ولا يكون لديهم مدخرات، بخلاف أصحاب رؤوس الأموال الذين يقرضون بالربا، والمنظمون الذين يتولون الإشراف على العملية الإنتاجية، إذاً هذا أدى إلى انعدام وخلل في عدالة التوزيع. هذا فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الرأسمالي ومعالجته للمشكلة الاقتصادية.

الاقتصاد الاشتراكي:

كيف عالج الاقتصاد أو كيف ينظر النظام الاقتصادي الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية؟

النظام الاقتصادي الاشتراكي لا يقبل التوصيف الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية، إلا أن طريقة معالجته للمشكلة وما انتهى إليه في علاجه لهذه المشكلة هو اعتراف بوجودها، لكن نظرة النظام الاقتصادي الاشتراكي للمشكلة: يرى أن المشكلة ليست ندرة الموارد الاقتصادية؛ وإنما هي نتاج التناقض بين أشكال الإنتاج وعلاقات التوزيع، والتي أفرزها النظام الاقتصادي الرأسمالي من خلال سماحه للأفراد بتملك وسائل الإنتاج ملكية مطلقة، ومنحهم حرية التصرف كما يشاءون، وسعي أولئك الأفراد لتعظيم ثرواتهم إلى مدى كبير جعل الناس يشعرون بوجود مشكلة. فمن وجهة النظام الاشتراكي إذا أعيد النظر في أشكال الإنتاج وأساليب التوزيع وأصبحت الدولة هي التي تملك وسائل الإنتاج وهي التي تقوم بعملية تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وليس السوق فإن المشكلة تنتهي، هكذا يرى النظام الاقتصادي الاشتراكي المشكلة.

وإذا نظرنا كيف يعالج النظام الرأسمالي المشكلة: نجد أنه يعالجها من خلال جهاز التخطيط المركزي .
جهاز التخطيط المركزي : هو جهاز تملكه وتديره الدولة، وهذا الجهاز هو الذي يقوم بحصر كافة الاحتياجات البشرية للشعب في المجتمع الاشتراكي أو في الدولة الاشتراكية، يقوم هو بحصر الاحتياجات أنت لا تطلب الحاجة ولا تقول: أنا

أحتاج طعام، شراب، ملابس، كمبيوتر وإلى آخره، الدولة هي تقرر ماذا تحتاج! هي تحدد الاحتياجات، ثم إنها تقوم بكفالة فرص العمل للجميع، توظف الجميع ولكنها لا تجعل هناك حوافز لا تجعل لهم من الحوافز ما يفاوت بينهم في الدخول والأجور؛ بل تكون متقاربة

لا يعني أنها متطابقة أو متساوية تماما، لكن القاعدة التي يسير عليها أو الشائعة في الاقتصاديات الاشتراكية لكل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته. فبما تعطي بما يتوفر للشخص من أجور أو رواتب تدفعها الدولة يقوم هذا الفرد بإنفاقه على السلع التي قامت الدولة بإنتاجها وطرحتها في الأسواق بأسعار محددة، الدولة هي التي تحدد الأسعار، الأسعار ما يحكمها عرض أو طلب، فقد تنفذ بعض هذه الحاجات وبعض الحاجات تضل مكدسة، لماذا؟

لأن الناس يريدون هذه السلعة فيتسابقون إليها ويقفون عليها طوابير حتى تنفذ، بينما حاجات أخرى قررت الدولة أن الناس يحتاجونها بقيت مكدسة، فلاشك أنه لو تمكنت الدولة في الاقتصاد الاشتراكي مثلا من إنتاج ما يحتاجه الناس بالفعل دون زيادة أو نقص لكان عملية الإنتاج التي تديرها الدولة في ظل الاقتصاد الاشتراكي ناجحة وذات كفاءة عالية، ولكن الواقع خلاف ذلك، فهناك طوابير على سلع معينة، وهناك تكدس لبضائع أخرى؛ لأن الدولة هي التي حكمت على الناس وقررت ما الذي يحتاجون وما الذي لا يحتاجون، ولاشك أن هذا يعتبر إخفاق من إخفاقات الاقتصاد الاشتراكي، وأكبر دليل على إخفاق الاقتصاد الاشتراكي هو سرعة انهياره وسقوطه، فهو لم يعمر.

يعني نحن نحكم عليه من خلال الدولة الرئيسة التي تعتبر أو كانت المحضن الرئيس لهذا النظام الاقتصادي، وهو الاتحاد السوفيتي فهذا الاتحاد السوفيتي لم يعمر أكثر من سبعين عاما، جاء ينتقد النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي سبقه في الوجود، إلا أنه جاء انهياره أسرع من انهيار الاقتصاد الرأسمالي.

الحلقة (٨)

وتهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب أمور:

أولاً: إلى أي مدى يقبل المختصون في الاقتصاد الإسلامي التوصيف الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية.

ثانياً: كيف يتم التغلب على هذه المشكلة في منظور الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: إلى أي مدى يقبل المختصون في الاقتصاد الإسلامي التوصيف الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية.

حاول كثير من الاقتصاديين المسلمين إيضاح موقف الإسلام من المشكلة الاقتصادية أو ندرة الموارد الاقتصادية، وفيما يلي نماذج لطائفة من آراء هؤلاء الاقتصاديين:

أولاً: الدكتور عيسى عبده يقول:"الأصل في الخلق هو الوفرة، والندرة ليست أصلا من أصول الخلق، وهذا يعني أن الندرة وضع استثنائي له أسبابه"، ويلخص الدكتور عيسى عبده هذه الأسباب على النحو التالي:

١ / يقول عجز الإنسان عن الإفادة بما في الأرض من طيبة أو خدمة، طيبة يقصد سلعة .

٢ / غرور ابن آدم ومبالغته في تقدير ذاته وقيمته، مما يدعوه إلى التباطؤ والدعة بقصد التقليل من التضحيات والشقاء في سبيل كسب المعاش، ويقول أيضا يذكر من الأسباب: "يتلف الناس كثيرا مما ينتجونه بتوجيهه إلى ما لا يسهم في الرفاهية الاقتصادية"، ثم يقول: "بعد هذا كله يبقى قدر من السلع والخدمات يتظالم الناس في قسمتها"، هذه رؤية الدكتور عيسى عبده للمشكلة الاقتصادية، ويفضِّل أن توصف الموارد الاقتصادية بالوفرة النسبية وليس بالندرة النسبية.

ثانياً: الدكتور شوقي دنيا يرى أن الندرة لا وجود لها على المستوى الكوني وقد توجد على المستوى الإقليمي، والدكتور شوقي دنيا هو تلميذ للدكتور عيسى عبده، ولم يخرج في رأيه عن رأي أستاذه في هذا الخصوص؛ لأن الدكتور عيسى عبده إنما يتحدث عن المستوى الكوني ولا يتحدث عن المستوى الإقليمي، فالدكتور شوقي دنيا يقول إن الندرة لا وجود لها على المستوى الكوني وقد توجد على المستوى الإقليمي.

ثالثاً: الدكتور محمد عبد المنعم عفر يقول: "الإسلام ينظر إلى المشكلة الاقتصادية على أنها قصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الموارد الممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجاته وتطوير طاقاته، علاوة على كسل الإنسان وتجاوزه الحد في تقديره لحاجاته" .

رابعاً: الدكتور محمد عبد المنعم الجمال يقول:"المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الفقر الذي لازم الإنسان عبر التاريخ، إلا أن الإنسان لا يشعر بوطأة الفقر إلا تدريجياً بزيادة حاجاته تبعاً لدرجة تطوره وتقدمه، فالإنسان الأول رغم قلة موارده لم يكن يشعر بوطأة الفقر نظراً لقلة حاجاته".

خامساً: يرى الدكتور سعيد مرطان أن القول بالندرة النسبية للموارد الاقتصادية لا يعني عدم كفاية الموارد لتلبية الحاجات البشرية، وأكد على أن هذان مفهومان مختلفان، يقول: إنا إذا قلنا بأن الموارد الاقتصادية نادرة نسبيا، فإن وصفنا للموارد الاقتصادية بهذا الوصف لا يعني أننا نرى عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية الحاجات البشرية، وهذه الآراء يكمل بعضها البعض إذ ليس بينها تعارض صريح، ونستطيع أن نوجد قاسما مشتركا بين هذه الأقوال.

مهم ! الجميع يتحرج من أن يصف الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية وصفاً مطلقاً، يتحرج أن يصف الموارد الاقتصادية كل ممن ذكرنا يتحرج وغيرهم لم نذكره يتحرجون من أن توصف الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية؛ خشية أن يكون في وصف الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية جحودا لأنعام المنعم سبحانه، خشية أن يكون فيه كفر بالنعمة، فالله تبارك وتعالى يقول:{**وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**}إبراهيم٣٤

ومن الآيات التي تتحدث أو توحي بالوفرة قول الله تبارك وتعالى {**وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ**}النحل٥، لاحظ قوله تعالى **وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ** فهي أكثر من الحاجة أيضا يقول الله تبارك وتعالى{**وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ** }النحل٨

انظر الحاجة لم تقتصر على وظيفتها الأصلية وهي الركوب بل امتدت إلى ما وراء هذه الوظيفة الأساسية وهي الزينة{**وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ** }النحل٨

إذاً هناك نصوص تتحدث عن الوفرة وفرة الموارد الاقتصادية، وأن الله تبارك وتعالى أتاح للإنسان وسخر له وحباه وأنعم عليه بالنعم الكثيرة التي لا تعد ولا تحصى، هذه النصوص تجعل المختصين في الاقتصاد الإسلامي يتحرجون من وصف الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية هكذا بإطلاق، ولذلك نجد أن الدكتور عيسى عبده رفض أن يصفها **بالموارد الاقتصادية**، كان يميل إلى أن توصف **بالوفرة النسبية** وليس الندرة النسبية، نجد أن الدكتور شوقي دنيا يقول: "ممكن أن توصف الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية إذا كنا نتحدث عن مستوى إقليمي، لكن إذا كنا نتحدث عن مستوى الكره الأرضية عن المستوى الكوني

فلا نصف الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية"، نجد مثلا الدكتور محمد عبد المنعم عفر والدكتور محمد عبد المنعم الجمال حاولا أن يتحدثا عن المشكلة الاقتصادية وأسبابها دون اللجوء إلى استخدام مصطلح وفرة نسبية أو ندرة نسبية، **يعني**

حاولا أن يتفاديا الخوض بمثل هذا النوع من المصطلحات هل توصف بالوفرة النسبية أو بالندرة النسبية، ولكن مع ذلك هناك نصوص أخرى تتحدث عن إمكانية عرض البشر إلى شيء من النقص في الموارد المتاحة لاستخدام الإنسان، فكونها وردت نصوص توحي بالوفرة، فقد وردت نصوص تتحدث بشكل واضح وصريح عن النقص والشح في الموارد الاقتصادية، وإذا تأملنا هذه النصوص **نستطيع أن نقول أن الندرة النسبية في المنظور الإسلامي تحدث في واقع الناس لحِكَم عظيمة يريدها الله تبارك وتعالى ومن ذلك**:

أولا:أن النقص في الموارد حافز لعمارة الأرض وتنميتها، قال تعالى:{**وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ**} الزخرف٣٢

فالله تبارك وتعالى فاوت بين الناس في الثراء، فمنهم الغني الثري جدا، ومنهم المتوسط، ومنهم الفقير،
حال التفاوت الله تبارك وتعالى له حكمة فيه: فهو حافز لعمارة الأرض وتنميتها.

ثانياً:كذلك من الحكم الابتلاء قال تعالى:{**وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ{١٥٥} الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُواْ إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّـا إِلَيْهِ رَاجِعونَ{١٥٦} أُولَـئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ{١٥٧}**البقرة

إذاً هذا ابتلاء، فالله تبارك وتعالى قرر أن الشح والنقص في الموارد يحدث في الواقع، ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والثمرات والأنفس وبشر الصابرين .

ثالثاً:أن وفرة الموارد الاقتصادية بكميات كبيرة تؤدي إلى طغيان الإنسان وكفره، فالله يقول:{**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ**}الشورى٢٧

فالوفرة تؤدي إلى الطغيان، ولكي لا يقع هذا الطغيان فإن الله تبارك وتعالى ينزل بقدر ما يشاء، لا يجعل النعم تتوفر بشكل كبير تصل إلى درجة الوفرة:{**وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ ...**}الشورى٢٧

رابعاً:أن النقص في الموارد وظهور الفقراء وذوي الحاجة في المجتمع تتحقق به ممارسة عبادات أوجبها الله تبارك وتعالى ودعا إليها، فالزكاة ركن من أركان الإسلام، كيف يمكن أن يقام بهذا الركن إذا لم يوجد هناك نقص وشح في الموارد الاقتصادية، وإذا لم يكن هناك فقراء يستحقون أن تدفع إليهم هذه الزكاة.

خامساً:أيضا الندرة مرتبطة بسنن كونية، ومن هذه السنن أن قدرة الموارد في كفاية وإشباع الاحتياجات البشرية مرتبط بمدى التزامهم بالإيمان بالله قولاً وعملاً، وإن انحراف المجتمعات سبب في تحقق النقص في الإنتاج سواءً بسبب تسليط الله بعض مخلوقاته بإفساد وتحطيم الإنتاج أو بنزع البركة منه، يقول الله تبارك وتعالى: {**وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ** }النحل١١٢

وقال الله تبارك وتعالى: {**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَـكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ** }الأعراف٩٦

وكذلك في المقابل يقول الله تبارك وتعالى: { **فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً(١٠) يُرْسِلِ السَّمَاء عَلَيْكُم مِّدْرَاراً(١١) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَاراً**}

ثانياً:**كيف يتم التغلب على المشكلة الاقتصادية في المنهج الإسلامي أو في المنظور الإسلامي ؟**

جاء الإسلام بكثير من الإجراءات والتشريعات التي تسهم إلى حد كبير في معالجة المشكلة الاقتصادية، وهي من الكثرة

بحيث لا يمكن الإلمام بها على وجه التفصيل، كما يصعب أيضا الإلمام بكافة الوسائل التي انتهجها المسلمون لتحجيم هذه المشكلة والسيطرة عليها، لكننا سنشير هنا إلى بعض القواعد العامة التي جاء بها الإسلام في هذا الخصوص لنعرف إلى أي مدى اهتم النظام الاقتصادي الإسلامي بهذه المشكلة، وكيف سعى لتوجيه الناس إلى حلها، ولذلك أولاً سيكون حديثنا من خلال أربع محاور:

المحور الأول / الحاجات والرشد في الاستهلاك: إذا نظرنا في مفهوم الحاجة في النظام الإسلامي نجد أنه يختلف عن مفهوم الحاجة في النظم الاقتصادية الأخرى .

ففي النظام الإسلامي من المهم أن نفرق بين حاجات الكفاية والحاجات الكمالية.

فحاجات الكفاية: تتمثل في الحاجات التي لا يمكن أن تستمر حياة الإنسان بدونها.

أما الحاجات الكمالية: فهي الحاجات التي تسهم في استمرار حياة الإنسان على نحو مريح، لكن ما جاوز هاتين الدائرتين يدخل في إطار الرغبات الترفيه؛ أي الترف المنهي عنه شرعاً، وقد حث الإسلام على القناعة وعدم المبالغة في الاستهلاك، قال الله تبارك وتعالى: {**يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**}

وقال الرسول ﷺ: (**من أمسى آمناً في سربه، معافىً في بدنه، يملك قوت يومه، أمسى كأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها**)، ومن أهم ضوابط الاستهلاك في الإسلام أن تكون السلعة المستهلكة مباحة، فلا يدخل في مكوناتها محرم وأن يتحقق التوسط والاعتدال في النفقة، قال الله تبارك وتعالى: {**وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً** }الإسراء٢٩

وأن يتناسب الإنفاق مع مستوى الدخل، يقول الله تبارك وتعالى: {**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ...** }الطلاق٧

هذا فيما يتعلق في المحور الأول فالإسلام فرق بين دوائر ثلاث:

حاجات الكفاية الدائرة الأولى، الدائرة الثانية الحاجات الكمالية، الدائرة الثالثة الرغبات الترفيه، وإذا وجد في المجتمع المسلم من يتجه إلى الدائرة الثالثة الرغبات الترفيه في الوقت الذي يواجه بعض أفراد المجتمع نقصاً في إشباع حاجات الكفاية، يكون هناك خلل وخلل خطير يشير إليه الرسول ﷺ بقوله: (**والله لا يؤمن من بات شبعان وجاره جائع**)، إذا لاحظنا هذا الحديث (**والله لا يؤمن من بات شبعان وجاره جائع**)، نجد هذا الذي بات شبعان وجاره جائع ليس بالضرورة أن يكون أشبع الحاجات الكمالية فضلاً عن أن يشبع الحاجات الترفيهية، ولكن لكون جاره جائع وهو يبيت شبعان وصفه الرسول ﷺ بهذا الوصف.

المحور الثاني / تنمية الموارد والمحافظة عليها: اهتم الإسلام بتنمية الموارد الاقتصادية في مجال الزراعة على سبيل المثال يقول الرسول ﷺ: (**ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طائر أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة**)، وقد قال الرسول ﷺ: (**إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليغرسها**)، فلا شك أن هذين الحديثين وغيرهما من الأحاديث في هذا الإطار فيهما تشجيع كبير على تنمية الزراعة، وكان الرسول ﷺ يقطع الأراضي وينهى عن الاحتجار، بالإضافة إلى نهيه عن قطع الأشجار في الحروب. وفي مجال الصناعة فالصناعة تدخل في إطار عمل اليد الذي هو أفضل وجوه الكسب، أما التجارة فقد حث عليها وجعلها بديلا مشروعا عن الربا المحرم، يقول الله تبارك وتعالى:{... **وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ... }البقرة٢٧٥

وفي مجال الثروة الحيوانية ورد النهي عن ذبح الشاة الحلوب، يقول الرسول ﷺ: **(إياك والحلوب)**، كما ورد النهي عن عسيب الفحل، وهو أخذ الأجرة على ضراب الفحل؛ لأن أخذ الأجرة على ضراب الفحل تحول دون سرعة نماء الثروة الحيوانية، فهذا كله فيه تنمية الثروة الحيوانية، وهذه النصوص

لا يوقف عندها؛ بل تتخذ نبراسا لانتهاج كل السياسات التي تتوافق مع ما يدعو إليه الإسلام ويحث عليه في تنمية هذه الموارد، ومن باب المحافظة على الموارد توجيه الإسلام إلى حفظ الأموال ومنعها من السفهاء، قال الله تبارك وتعالى: {**وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً** }النساء٥

وقد قال الله في باب اليتيم: {**وَابْتَلُواْ الْيَتَامَى حَتَّىَ إِذَا بَلَغُواْ النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلاَ تَأْكُلُوهَا إِسْرَافاً وَبِدَاراً أَن يَكْبَرُواْ...**}النساء٦

كل هذه النصوص تتحدث عن منهجية الإسلام في المحافظة على الموارد الاقتصادية وتنميتها.

المحور الثالث / عدالة التوزيع: من الأمور التي اهتم بها الإسلام وركز عليها تركيزا بالغا قضية التوزيع، وأن لا يكون المال دولة بين الأغنياء، ولم يقبل الإسلام مطلقاً وجود مشكلة الجوع والفقر المدقع دون أن تعالج في المجتمع الإسلامي، وأبرز سبل علاجها تحقيق عدالة التوزيع، والله تبارك وتعالى ذكر في تعظيم حق الفقير والمسكين الوعيد الشديد لمن يضيع حق المسكين، قال الله تبارك وتعالى: {**خُذُوهُ فَغُلُّوهُ(٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ(٣١) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ(٣٢) إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ(٣٣) وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ(٣٤) فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ(٣٥) وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ(٣٦)**}، وعدالة التوزيع التي جاء بها الإسلام كثيرة منها: **الزكاة** و**الإرث** و**الوصية** و**الوقف** و **الكفارات** و**النذور** و**الهدية** و**نفقة الأقارب** و**الأضاحي** و**صدقة التطوع** و**زكاة الفطر**، كل هذه وغيرها من الأدوات التي أقرتها الشريعة تسهم في دور كبير في نقل جزء من الثروة ممن يملكها إلى من يفتقر إليها.

المحور الرابع / توجيه السوق: بالرغم **أن** الإسلام أقر جهاز الأسعار وتفاعل قوى العرض والطلب في نظامه الاقتصادي، إلا إنه جعل السوق تعمل في ظل ضوابط وقيود، ومن ذلك:تحريم الربا وتحريم الغش ومنع تلقي الركبان، والنهي عن النجش، ومنع أن يبيع أحد بأعلى من سعر السوق أو بأقل منه، تحريم الاحتكار، النهي عن بعض البيوع التي يكتنفها الجهالة والغرر، النهي عن البيع على بيع أخيه، هذه وغيرها مما ورد في كتب الفقه من المعاملات المنهي عنها لها دور كبير في توجيه السوق وضبطه وتفادي أي اختلالات ممكن أن تنشأ في ظل غياب هذه الضوابط والقيم التي توجه السوق، ولاشك أن لهذه الضوابط أثراً كبيراً في ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية، وإعطاء الأولوية لتلبية حاجات الفرد الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع عائد العملية الإنتاجية، وكذلك شرع الإسلام بعض العقود في المعاملات والتي من شأنها أن تكون دون تعطل بعض عناصر الإنتاج عن الاستخدام مثل عقود المضاربة والسلم، فهذه لها دور كبير أيضا في الحيلولة دون بقاء أي عنصر من عناصر الإنتاج عاطلاً عن العمل.

الحلقة (٩)

في الحلقات الأربع القادمة سيكون موضوعنا في السوق والعرض والطلب.

وتهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: المفهوم الاقتصادي للسوق.

ثانياً: أشكال السوق.

ثالثاً: وظائف السوق.

أولاً: **المفهوم الاقتصادي للسوق**:

يتبادر إلى أذهان كثير من عامة الناس عندما يذكر السوق أنه ذلك المكان الذي يجدون فيه كثيراً مما يحتاجونه من السلع، لكن السوق في المفهوم الاقتصادي يختلف عن المفهوم المتعارف لدي عامة الناس من جانبين:

الأول / أن الاقتصاديين عندما يتحدثون عن السوق فإنهم يذكرون لكل سلعة من السلع سوق، فيقولون سوق القمح، وسوق النفط، وسوق القطن وهكذا، عندما يقال سوق القمح في العالم، فإن هذا السوق يتكون من جميع الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من القمح أينما وجدت على سطح الكرة الأرضية، أي كميات مطلوبة للشراء أو معروضة للبيع في العالم تدخل في إطار هذا السوق سوق القمح، وكذا الحال مع بقية الأسواق الأخرى، بينما المفهوم العامي للسوق يتبادر إلى الذهن المكان الذي يتوافر فيه ما يحتاجه من السلع، والأسواق تأخذ شكليات متعددة، يمكن أن تأخذ شكل مزاد علني وهو مايعرف بالحراج، أو أسواق يتوافر فيها كم هائل من أنواع السلع، أو أسواق متخصصة لا يتواجد فيها إلا سلعة واحدة، فأياًّ كانت الشكليات فإن جوهر الأسواق واحد، فالمفهوم الاقتصادي مما يختلف فيه عن المفهوم العام.

ثانياً /الجانب الآخر هو أن السوق في المفهوم الاقتصادي هو عبارة عن وسائل اتصال بين البائع والمشتري، وليس بالضرورة أن يكون هناك مكان يلتقي البائع والمشتري فيه وجه لوجه.

ولذلك فإن **تعريف السوق**: **هو مجموعة العمليات والإجراءات التي يتصل من خلالها بائعوا ومشتريوا لسلعة ما بغرض الاتجار بها**. فإن **البيع** من العمليات والإجراءات يتحقق الاتصال من خلالها بين البائع والمشتري لغرض الاتجار بسلعة من السلع، فالاتصال بين البائع والمشتري الذي يكون من خلال الهاتف أو الفاكس أو عن طريق الإنترنت، ليس بالضرورة رؤية البائع لوجه المشتري ولا المشتري لوجه البائع، ولكن يتحقق من ذلك أن يحوز المشتري السلعة ويقبض البائع الثمن هذا سوق بالمفهوم الاقتصادي.

ثانياً: **أشكال السوق**: للسوق أربعة أشكال:

أولاً / / **هو سوق المنافسة الكاملة ولها شروط**، وهذه السوق إذا نظرنا إلى شروطها ربما يستحيل أن توجد في حياة الواقع؛ لأن شروطها شروطاً غير ممكنة التحقق فهي أقرب إلى سوق تخيلية لا وجود لها إلا في أذهان الاقتصاديين لأغراض التحليل الاقتصادي. **فما هي شروط المنافسة الكاملة؟** هذه أهم الشروط لا كل الشروط:

الشرط الأول: **وهو تجانس السلع المنتجة**، فسوق المنافسة المتكاملة يشترط فيها هذا الشرط، أن تكون السلع المنتجة متجانسة، سلع تتوافق في خصائصها ومواصفاتها بشكل كامل، بمعنى أن ما ينتجه المصنع (أ) يساوي في جودته ما ينتجه المصنع (**ب**) يساوي في جودته ما ينتجه المصنع (**ج**)، وبالتالي تكون السلع التي تنتجها المصانع الأخرى بديلاً تاماً للسلعة.

الشرط الثاني: **وجود عدد كبير من البائعين أو المشترين**، والحقيقة أن المقصود هو وجود عدد كبير جداً من البائعين أو المشترين، ومقياس العدد أو الكثرة يمكن التوصل إليه بأنه يصل إلى الحد الذي ينعدم فيه تأثير أي بائع أو مشتري بمفرده على السعر السائد في السوق، عندما يكون عدد البائعين والمشترين كبير جداً إلى درجة أنه لا يتمكن بائع بمفرده ولا مشتري بمفرده من التأثير على السعر السائد في السوق؛ يكون قد تحقق شرط من شروط المنافسة الكاملة، وأي شرط من شروط المنافسة الكاملة يتحقق يكون شرط ضروري وليس شرط كافياً، إذاً لابد من توافر جميع هذه الشروط حتى توصف

السوق بأنها سوق منافسة كاملة.

الشرط الثالث: **حرية الدخول والخروج من وإلى السوق**، هذا أيضاً شرط أساسي من شروط المنافسة الكاملة ويقصد به عدم وجود أي عوائق أو قيود تحول دون من يريد الدخول مع زمرة المنتجين لهذه السلعة، وأيضاً أن لا تكون هناك قيود تحول بين من أراد أن يصفي إنتاجه ومشروعه ويخرج من السوق، لابد أن تكون هذه الحرية مكفولة، وأن تكون هناك سهوله لمن أراد النفوذ أو الخروج من السوق؛ لكي توصف بأنها سوق منافسة كاملة.

الشرط الرابع: **المعرفة التامة لأحوال السوق من قِبل الباعة والمشترين**، فيشترط أن يكون الباعة والمشترين على حد سواء على علم بأحوال السوق، على علم بما يجري في السوق من تغيرات، وعلى علم بالكميات المعروضة والمطلوبة من السوق، وعلى علم بكل الأمور التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر بالسوق، بحيث لا يبيع البائع السلعة بسعر أقل مما تستحق، ولا أيضاً يظلم المشتري فيشتري السلعة بأكثر مما تستحق، وحقيقة لو توفرت هذه الشروط مع الشروط الأخرى التي لم نذكرها لأصبحت هذه السوق سوق مثالية، ووجود سوق تتوافر فيها بالفعل هذه الشروط يعني وجود سوق لا يخدع ولا يغبن ولا يظلم فيه أحد، وهذا خلاف واقع الأسواق. والنظام الاقتصادي الإسلامي رغم سموه وتميزه على النظم الاقتصادية ومحاربته للظلم والاحتكار إلى أنه لا يدعي هذه المثالية في السوق.

ثانياً / / سوق المنافسة الاحتكارية: وهذه السوق هي أكثر الأسواق شيوعاً ولا تتوافر فيها كثير من شروط المنافسة الكاملة، فلو نظرنا على سبيل المثال في شرط تجانس السلع الذي يجب توافره في سوق المنافسة الكاملة نجد أن هذا الشرط لا مجال لتوفره في سوق المنافسة الاحتكارية، فالسلع في السوق الاحتكارية غير متطابقة ولا يمكن أن توصف بأنها بديلاً تاماً لبعضها البعض.

من شروط المنافسة الاحتكارية:

١ / **أن يكون عدد البائعين والمشترين كبيراً لكنه لا يصل إلى عدد ومستوى البائعين والمشترين في سوق المنافسة الكاملة**، ونحنُ قلنا في سوق المنافسة الكاملة أن العدد الكبير جداً يصل إلى درجة لا يمكن أن يؤثر بائع بمفرده أو مشترٍ بمفرده أن يؤثر في السعر السائد في السوق، أما بالنسبة للمنافسة الاحتكارية فالعدد كبير؛ لكنه لا يصل إلى هذه الدرجة بل قد يوجد بعض التأثير من قبل البائعين أو المشترين على السعر السائد في السوق، ولكنه تأثير محدود لا يمكن أن يصل إلى مستوى التأثير الذي يمكن أن يقع في سوق **احتكار القلة** أو سوق **الاحتكار التام** وهما السوقان اللذان سوف نذكرهما بعد قليل.

٢ /**الدعاية والإعلان تعتبر في الحقيقة سمة من سمة أسواق المنافسة الاحتكارية**، حيث تسعى المصانع والمتاجر والشركات للترويج عن منتجاتها عن طريق الدعاية والإعلان، وكل شركة من الشركات تحاول أن تضفي من الصفات والمزايا على السلع التي تنتجها هذه الشركات.

٣ /**وإذا نظرنا إلى شرط حرية الدخول والخروج من وإلى السوق نجد أن هذه الحرية لا تتحقق بنفس الدرجة التي تتحقق فيها في سوق المنافسة الكاملة**، بمعنى أن هناك بعض القيود والعوائق التي قد تحول دون شركة للدخول إلى السوق أو الخروج منه موجودة لكنها قليلة، بحيث لاتصل إلى نفس مستوى الحرية التي هي سمة من سمات المنافسة الكاملة، إذاً سوق المنافسة الاحتكارية هي أكثر الأسواق شيوعاً وتشابه سوق المنافسة الكاملة في جوانب وتختلف في جوانب أخرى، فهي لا تخلو من بعض الممارسات الاحتكارية، فعلى سبيل المثال فإنه يمكن أن يوجد بعض المنتجين الذين لهم أثر في التأثير على السوق، أو قد توجد بعض القيود والعقبات التي تحد من حرية الدخول أو الخروج من السوق ولو كانت قليلة، فلا شك أن هذه

القيود والعوائق التي تحد من حرية الدخول أو الخروج من السوق في ظل المنافسة الاحتكارية هي أقل منها في سوق احتكار القلة.

ثالثاً / / سوق احتكار القلة: يوجد فيه عدد قليل من البائعين والمنتجين، وأيضاً هذا السوق يتسم بأنه يتأثر كل منتج أو بائع بسياسة الآخرين التسعيرية، يعني على سبيل المثال لما يوجد في البلد شركات محدودة للطيران أو شركات محدودة للاتصالات ثم نشاهد في واقع هذه الشركات أن كل شركة منها تتأثر بالسياسة التسعيرية للشركات الأخرى، فإذا قامت شركة بحملة تسعيرية أو بدعاية إعلانية لهذه السياسة التسعيرية تتفاعل الشركة الأخرى وتقوم أيضاً بطرح سياسة تسعيرية جديدة تتناسب مع ما جدّ في السوق من تغيرات، هذا يكون في حالة أسواق الاحتكار القلة؛ لأن المنتجين هنا عدد محدود، فإذا اتخذ منتج سياسة تسعيرية جديدة، فإنه يؤثر بالتأكيد على بقية المنتجين في السوق، وبالتالي يعيدون النظر في حساباتهم ويجروا التعديل في سياستهم التسعيرية. فهذه السوق إذاً تتميز بقلة المنتجين أو المقدمين للخدمة، ولكل منتج تأثير على التسعير السائد في السوق، والسياسات التي يتخذها أحد المنتجين تنعكس آثارها على بقية المنتجين في هذه السوق، وقد يلجأ المنتجين في هذا السوق إلى تنسيق سياساتهم الإنتاجية والتسعيرية، مثل: منظمة أوبك على سبيل المثال، يمكن أن ينظر إلى الدول المصدرة في منظمة أوبك على أنهم عدد محدود من المنتجين واتحادهم واجتماعهم في منظمة واحدة هو نوع من السياسات الإنتاجية والتسعيرية في هذا السوق.

رابعاً / /سوق الاحتكار التام: هو سوق يكون فيه بائع واحد ومنتج واحد للسلعة، إذا كان السوق لا يوجد فيها إلا منتج واحد للسلعة فهي سوق احتكار تام، ومع وجود منتج واحد للسلعة لا يوجد صناعات **منافسة** تنتج سلعاً بديلة، مع وجود موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد للسوق، يعني إذا كان لا يوجد في السوق إلا منتج واحد وخاصة إذا انعدمت الصناعات المنافسة التي تنتج السلع البديلة نتيجة لوجود موانع قوية تحول دون دخول منافسين جدد؛ فهذا هو الاحتكار التام، **والاحتكار التام** هو وجود منتج واحد للسلعة، وفي هذه الحالة يستطيع أن يفرض السعر الذي يريد.

هذا بالنسبة لأشكال السوق، **ولو عقدنا مقارنة سريعة بين هذه الأشكال الأربع نجد أنه**:

من ناحية العدد: بالنسبة للمنافسة الكاملة العدد كبير جداً، والمنافسة الاحتكارية العدد كبير، واحتكار القلة العدد قليل، والاحتكار التام لا يوجد إلا منتج واحد.

من ناحية السعر: سعر بيع السلعة السعر ثابت، والسوق يسودها سعر واحد، أما الأشكال الثلاثة المنافسة الاحتكارية، والاحتكار القليل والاحتكار التام نجد أن السعر يتغير عكسياً مع الكمية المباعة.

أما في قدرة المُنتِج في التحكم في السعر في سوق المنافسة المتكاملة منعدمة، أما في سوق المنافسة الاحتكارية موجودة بدرجة قليلة، يعني قدرة المنتج على التحكم بالسلعة موجودة؛ لكنها بدرجة محدودة، أما بالنسبة لاحتكار القلة قدرة المنتج على التحكم بالسلعة كبيرة، أما بالنسبة للاحتكار التام فقدرة المنتج على التحكم بالسعر كبير جداً.

أما بالنسبة لنوع السلعة: فالمنافسة الكاملة متجانسة تماماً، أشبه ما تكون متطابقة ١٠٠٪، أما المنافسة الاحتكارية هناك تشابه كبير في السلع، في احتكار القلة السلع مختلفة ولها بدائل قريبة، أما الاحتكار التام فهي مختلفة ولا يوجد لها بدائل قريبة.

أما بالنسبة لشرط الدخول والخروج من السوق: في المنافسة الكاملة فهو سهل جداً، أما المنافسة الاحتكارية فهو سهل إلى حد معقول، إلى حد ما، أما احتكار القلة فهو صعب، أما الاحتكار التام فالسوق مغلقة ولا مجال فيها إلا لهذا المحتكر.

ثالثاً: وظائف السوق:

ننتقل إلى أهم وظائف السوق:**للسوق وظيفتان وهما:**

١ /تحديد أسعار السلع والخدمات .

٢ / تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة.

الوظيفة الأولى: فيما يتعلق بتحديد أسعار السلع والخدمات، فالسوق يحدد أسعار السلع والخدمات، **الأسعار** بمعنى أنها تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، فالسلع التي يتوجه الناس لشرائها ترتفع أسعارها، إلا إذا استجاب المنتجون لهذا الزيادة في الطلب فأنتج المزيد من السلع، فإذا توفرت السلعة بشكل كبير تعود أسعارها للانخفاض، وهكذا تتجاذب قوى العرض والطلب حتى تتحدد الأسعار .

الوظيفة الثانية: فهي تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة. من وظائف السوق أنها تخصص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة، فالسلع التي يزيد الطلب عليها يتم توجيه المزيد من الموارد الاقتصادية إليها، ويزداد توظيف الموارد الاقتصادية من عمل ورأس المال وموارد طبيعية في إنتاج هذه السلع، وبالتالي فالسوق يقوم بوظيفة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة.

الحلقة (١٠)

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: تعريف العرض وتعريف الطلب.

ثانياً: كيف تتفاعل قوى العرض و الطلب، وأثر هذا التفاعل في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد.

أولاً: تعريف العرض وتعريف الطلب:

قلنا إذا ذُكرت **السوق** فالمقصود بها **جهاز الأسعار، أو قوى العرض والطلب**، العرض والطلب هما الفكرتان الأساسيتان لمعرفة كيف تتحدد الأسعار، وكيف يتم تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة.

تعريف العرض: هو كمية السلع التي يرغب البائعون في بيعها عند مختلف الأسعار.

تعريف الطلب: هي كمية السلع التي يرغب المشترون في شرائها عند مختلف الأسعار.

ثانياً:كيف تتفاعل قوى العرض و الطلب، وأثر هذا التفاعل في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد:

لبيان كيف تتفاعل قوى العرض والطلب وتتحدد الأسعار من خلال هذا التفاعل، ننظر إلى جدول الطلب، هذا الجدول افتراضي أسميناه **جدول الطلب على لحوم الضأن خلال شهر**، ولابد من ذكر المدة الزمنية التي يغطيها الجدول، فهو جدول الطلب على لحوم الضأن خلال شهر، ننظر إلى هذا الجدول لنستخلص منه بعض الملاحظات؛ لكي نعرف من خلاله كيف يعمل السوق من تفاعل قوى العرض والطلب وتتحدد الأسعار لدينا:

جدول الطلب على لحوم الضأن خلال شهر

السعر (س)	الكمية المطلوبة (ك ـ ط)	الكمية المعروضة (ك ـ ع)
صفر	٧٠	صفر
٥	٦٠	صفر
١٠	٥٠	١٠
١٥	٤٠	٢٠
٢٠	٣٠	٣٠
٢٥	٢٠	٤٠
٣٠	١٠	٥٠
٣٥	صفر	٦٠

أول ملاحظه نلاحظها في هذا الجدول هي الطلب والكمية المطلوبة، قلنا جدول الطلب على لحوم الضأن خلال شهر، لكن في العمود الثاني لم نقل الطلب، قلنا الكمية المطلوبة ك-ط، وهذه الملاحظة تصدق أيضاً على العرض والكمية المعروضة، إذاً هناك أربع مصطلحات الطلب والكمية المطلوبة والعرض والكمية المعروضة، الجدول لا يسمى جدول العرض إنما يسمى جدول الطلب، فهنا نسأل هل يوجد فرق بين الطلب والكمية المطلوبة أم لا ؟ مر معنا قبل قليل تعريف الطلب، الطلب قلنا أنه كمية السلع التي يرغب المشترون شرائها عند مختلف الأسعار، فالطلب وصف شامل لجميع الكميات المطلوبة عند مختلف الأسعار، يعني السبعين عند الصفر والستين عند الخمسة والخمسين عند العشرة والأربعين عند الخمسة عشر والثلاثين عند العشرين والعشرين عند الخمسة وعشرين والعشرة عند الثلاثين والصفر عند الخمسة والثلاثين، الطلب وصف شامل للكميات المطلوبة عند مختلف الأسعار، لكن الكمية المطلوبة تقترن بسعر، الكمية المطلوبة خمسين عند السعر عشرة، الكمية المطلوبة أربعين عند السعر خمسة عشر ، الكمية المطلوبة ثلاثين عند السعر عشرين، فهي تقترن كل كمية مطلوبة بسعر محدد.

التفريق بين الطلب والكمية المطلوبة: الملاحظة الأولى:

الطلب: وصف شامل للكميات المطلوبة عند مختلف الأسعار، والزيادة أو النقص في الكمية المطلوبة ناتجة عن تغير الأسعار، أما الزيادة أو النقص في الطلب فينتج عن عوامل أخرى سيأتي بيانها، والسعر ليس واحداً منها.

بالنسبة للتغير في الكمية المطلوبة: هو ناتج عن التغير في السعر، فالكمية المطلوبة كانت خمسين لما كان السعر عشرة، وأصبحت أربعين عندما كان السعر خمسة عشر، فالتغير في الكمية المطلوبة ناتج عن تغير السعر، لكن الطلب إذا زاد أو إذا نقص فإنه ناتج عن عوامل أخرى غير السعر، السعر ليس من بينها بل من عوامل أخرى سوف تأتي معنا لاحقاً، إذا تغير الطلب يعني أن الكميات السبعين والستين والخمسين .. إلى آخره؛ سوف تتغير بالكامل تكون أكبر منها إذا زاد الطلب،

تكون هناك كمية أكبر من السبعين، وكمية أكبر من الستين وهكذا عند مختلف الأسعار، هنا يكون زاد الطلب وإذا نقص الطلب تكون الكميات عند نفس الأسعار أقل مما هو موجود، فعند الصفر كمية أقل من السبعين، وعند الخمسة كمية أقل من الستين وهكذا، إذاً هذا التفريق والملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية:ننظر للعمود الأول والعمود الثاني الذي هو السعر والكمية المطلوبة، نلاحظ أنه لما كان السعر صفر -يعني السلعة تبدل مجاناً- كانت الكمية المطلوبة سبعين، طبعاً الكميات المطلوبة بملايين الكيلو جرامات، المقصود 70مليون كيلو جرام من اللحم عندما كان مجانا، لكن لما أصبح السعر خمسة نقصت الكمية المطلوبة إلى ٦٠ مليون كيلو جرام، الناس يريدون السلعة الرخيصة إذا كانت السلعة توزع مجانا بلا مقابل يتزاحم الناس لاقتنائها، لكن عندما يكون لها سعر يحجم الناس تدريجياء فلما أصبح السعر خمسة ذهب عشرة ملايين كيلو جرام كانت مطلوبة اختفت من قائمة الطلبات، ولما أصبح السعر بعشرة انخفضت الكمية المطلوبة من ٦٠ إلى ٥٠ مليون كيلو جرام، وعندما ارتفع السعر من عشرة إلى خمسة عشر انخفضت الكمية المطلوبة من ٥٠ إلى ٤٠ مليون، وعندما ارتفع إلى عشرين انخفضت الكمية إلى ٣٠، وعندما ارتفع السعر إلى 25 انخفضت الكمية المطلوبة إلى ٢٠، وعندما ارتفع السعر إلى ٣٠ انخفضت الكمية المطلوبة إلى ١٠ملايين، وعند السعر٣٥ لا يوجد أحد له رغبة في حيازة هذه السلعة واقتنائها عند هذا السعر.

هذا يعني وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، أي إذا ارتفع السعر انخفضت الكمية المطلوبة، وإذا انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة.

الملاحظة الثالثة: ننظر في العمود الأول والثالث، لو افترضنا أنه ليس هناك أحد يدفع فما هناك أحد ممكن ينتج، هو ينتج لكي يحقق الربح، فإذا كان الناس على غير استعداد لبذل قيمة في مقابل الحصول على هذه السلعة، فلن يكون هناك أحد منتج لهذه السلعة، إذا أصبح السعر خمسة ريال يضل لا وجود للمنتجين؛ لأن السعر خمسة ريال لا تغطي نفقات الإنتاج، ولا يُمكِّن المنتِج من تحقيق ربحه، وعندما ارتفع السعر إلى عشرة أصبح هناك كمية معروضة بعشرة ملايين كيلو جرام، ولما ارتفع السعر إلى ١٥أصبحت الكمية المعروضة هناك ٢٠مليون كيلوا جرام، ولما ارتفع السعر إلى ٢٠ أصبح هناك ٣٠مليون كيلو جرام، ولما ارتفع السعر إلى ٢٥أصبحت الكمية المعروضة ٤٠مليون كيلو جرام، ولما ارتفع السعر إلى ٣٠ أصبحت الكمية المعروضة ٥٠ مليون كيلو جرام، ثم عندما ارتفع السعر إلى ٣٥ أصبحت الكمية المعروضة ٦٠مليون كيلو جرام.

إذاً فالعلاقة بين السعر والكمية المعروضة علاقة طردية، السعر يزيد فتزيد الكمية المعروضة، وإذا انخفض السعر انخفضت الكمية المعروضة، إذاً الملاحظة الثالثة العلاقة بين السعر والكمية المعروضة هي علاقة طردية

الملاحظة الرابعة: ننظر في ملاحظة أخرى، إذا نظرنا في الجدول نجد أن عند جميع الأسعار باستثناء سعر واحد تكون الكميات المطلوبة إما أكبر من الكميات المعروضة أو أقل، لكن هناك سعر واحد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، السعر عشرين الكمية المطلوبة ثلاثين والكمية المعروضة ثلاثين، هذا السعر يسمى سعر التوازن، يوجد سعر واحد فقط تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة هو سعر التوازن.

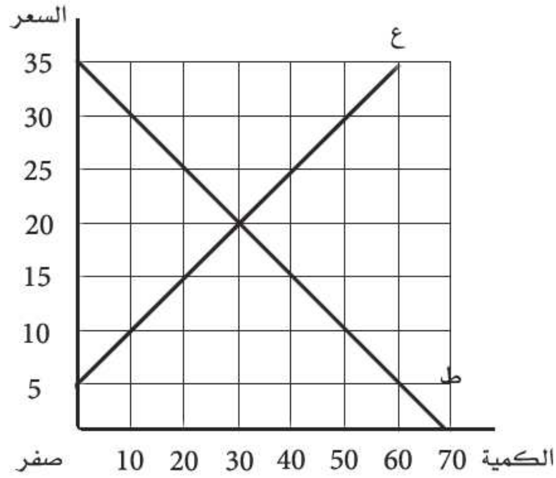
الملاحظة الخامسة: فيه ملاحظة أخرى:

السعر (س)	الكمية المطلوبة (ك ـ ط)	الكمية المعروضة (ك ـ ع)
صفر	٧٠	صفر
٥	٦٠	صفر
١٠	٥٠	١٠
١٥	٤٠	٢٠
٢٠	٣٠	٣٠
٢٥	٢٠	٤٠
٣٠	١٠	٥٠
٣٥	صفر	٦٠

اللون الأخضر(الأربعة أسطر فوق في الجدول) يحدد لنا المنطقة التي تكون فيها الأسعار أقل من سعر التوازن، إذا كانت الأسعار أقل من سعر التوازن ما الذي نلاحظه؟ السبعين مليون أكبر من الصفر التي هي الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة، الستين مليون أكبر من الصفر، الخمسين أكبر من العشرة مليون، الأربعين مليون أكبر من العشرين مليون، إذاً في المنطقة التي تكون الأسعار فيها أقل من سعر التوازن تكون الكمية المطلوبة أكبر من الكمية المعروضة، وإذا كانت الكميات المطلوبة أكبر من الكميات المعروضة يوجد فائض في الطلب، فعندما تكون السلعة مجاناً فائض الطلب سبعين مليون، عندما يكون السعر خمسة فائض الطلب ٦٠ مليون، عند السعر١٠ ،٥٠-١٠=٤٠ مليون فائض، عند السعر ١٥، ٤٠-٢٠=٢٠ مليون فائض، فيوجد فائض في الطلب عندما يكون السعر أقل من سعر التوازن.

الملاحظة السادسة: ونلاحظ أيضاً ملاحظة أخرى في الجدول اللون الأصفر في الجدول (الثلاثة أسطر الأخيرة في الجدول) يغطي المساحة التي تكون الأسعار فيها أعلى من سعر التوازن، فسعر التوازن عشرين، والأسعار هنا٢٥و٣٠و٣٥ نلاحظ هنا أن الكميات المعروضة أكبر من الكميات المطلوبة، الأربعين أكبر من العشرين، والخمسين مليون أكبر من العشرة مليون، والستين مليون أكبر من الصفر، فهنا يكون فائض في العرض، عند السعر خمسة وعشرين فائض العرض عشرين مليون، وعند السعر ثلاثين فائض العرض أربعين مليون، وعند السعر خمسة وثلاثين فائض العرض ستين مليون، إذاً الملاحظة الأخيرة السادسة أنه يكون فائض في العرض عندما يكون السعر أعلى من سعر التوازن.

هذا الجدول يمكن رسمه بيانياً، نفس المعلومات الواردة في الجدول نقوم برسم منحنيات العرض والطلب باستخدام البيانات التي أشتمل عليها جدول الطلب.



نلاحظ أن لدينا محور رأسي ومحور أفقي، المحور الرأسي مخصص للأسعار، والمحور الأفقي مخصص للكميات، التقاء المحورين القيمة تكون صفر عند التقاء المحور الرأسي بالأفقي، فإذا اتجهنا صعوداً على المحور الرأسي تزداد الأسعار، وإذا انطلقنا من الصفر واتجهنا يميناً على المحور الأفقي تزداد الكميات، نقوم بالنظر في كل سعر والكمية المطلوبة التي تقابله، فنضع هذه النقاط، يعني مثلا عند الصفر كان سبعين مليوناً، عند السعر خمسة كان ستين مليوناً، عند السعر عشرة كان خمسين مليوناً، عند السعر خمسة عشر كان أربعين مليوناً، وعند السعر عشرين كان ثلاثين، وعند خمسة وعشرين كان عشرين، وعند ثلاثين كان عشرة، وعند خمسة وثلاثين كان صفراً، ثم نصل هذه النقاط ويكون هذا منحنى الطلب، ثم بعد ذلك نقوم برسم منحنى العرض بنفس الطريقة، ونصل إلى أن النقطة التي يتقاطع عندها منحنى الطلب مع منحنى العرض هي نقطة التوازن، والسعر هو سعر التوازن، والكمية عند هذا السعر هي الكمية التوازنية. فالسعر ٢٠ هذا هو السعر التوازني، والكمية التوازنية ٣٠، هنا عند السعر ٣٠ لو رسمنا خطاً يوازي المحور الأفقي إلى أن نصل إلى منحنى العرض نتوصل إلى فائض العرض عند هذا السعر، هنا السعر أعلى من سعر التوازن أم أقل من سعر التوازن؟ سعر التوازن هو ٢٠ إذاً السعر ٣٠ هو أعلى من سعر التوازن، وإذا كان السعر أعلى من سعر التوازن يوجد لدينا فائض في العرض، وفائض العرض تمثله المسافة التي تقع بين منحنى الطلب ومنحنى العرض، والتي يمكن تحديده بهذا المقدار، هنا من ١٠ إلى ٥٠ لو نقصنا ١٠ من ٥٠ ظهر عندنا ٤٠ هي فائض العرض عند السعر ٣٠، وأيضاً ممكن أن نحدد فائض الطلب، فعندما نأخذ أي سعر أدنى من سعر التوازن، مثل السعر ١٠ ونرسم خطاً موازياً أفقيا للمحور الأفقي ننتهي بالوصول إلى منحنى الطلب، هذه المسافة التي تقع بين منحنى العرض ومنحنى الطلب تمثل فائض الطلب.

مثلاً إذا **نقصنا** ١٠ من ٥٠ يكون فائض الطلب ٤٠مليون عند السعر عشرة، طبعاً لو أخذنا سعر آخر بالنسبة لفائض العرض مثلاً عند السعر ٢٥ أصبح الفائض ٢٠ مليون؛ لأن المسافة تكون محصورة بين العشرين وبين الأربعين، فتكون عشرين مليوناً، ولو أردنا أن نعرف فائض الطلب عند السعر يكون أيضاً ٢٠مليون؛ لأنه محصور بين الكمية ٢٠ و٤٠، إذاً عرفنا أن العرض والطلب أداتان رئيستان لتحديد الأسعار وتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، وعرفنا جدول الطلب وكيف أن هناك علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، فالكميات المطلوبة تزداد عندما ينخفض السعر وتقل عندما يزيد السعر، أما الكميات المعروضة فتقل إذا انخفض السعر وتزداد إذا ازداد السعر، وهذا التفاعل بين قوى العرض والطلب يؤدي إلى الوصول إلى سعر التوازن؛ لأن المنتج عندما يعرض سلعه ولا يتمكن من تصريفها عند سعر مرتفع سيقوم بخفض سعره، وكذلك المستهلك عندما لا يجد السلع بسعر منخفض يريد أن يحصل على السلعة به فإنه أيضا يأخذ السلعة بسعر

أعلى، فهذا التجاذب بين قوى العرض والطلب، أو بين المنتج والمستهلك يقود إلى تحديد الأسعار.
فالأسعار تقوم بوظيفة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة، أنت على سبيل المثال تريد أن تأخذ هدية أو مجموعة من الهدايا لتعطيها إلى بعض أحبابك وأقاربك مثلا، فعندما تنزل للسوق كان في ذهنك أشياء محددة عندك ميزانية محددة، فلما جئت للسوق وجدت أن هناك خصومات تصل إلى ٥٠٪ وبعض السلع أقل مما كنت تتوقع، فلا شك أنك في هذه الحالة ممكن تتوسع في الهدايا وتشتري المزيد من السلع، والعكس صحيح عندما تتوقع أن تحصل على هذه الهدايا بأسعار منخفضة ثم تجد أن أسعارها مرتفعة، فإنك تعيد النظر في هذه الهدايا ومن الذي يمكن أن تهدي إليه، ومن الذي يمكن أن تتركه لمناسبة أخرى، وأيضاً ما نوعية الهدية وما مقدارها، إذاً هذه السوق تقود قرارات المستثمرين والمنتجين، وهذا التجاذب بين قوى العرض والطلب يكون له أثر واضح لا يمكن أن يخفى على كل ذي عينين في توجيه الموارد الاقتصادية أو تخصيصها بين الاستخدامات المتعددة التي يمكن أن توجه إليها هذه الموارد.

الحلقة (١١)

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: القانون العام للطلب.

ثانياً: أثر السعر في تمدد وانكماش الطلب

ثالثاً: أثر ظروف الطلب في زيادة الطلب أو نقصه.

أولاً: القانون العام للطلب:

يقول كلما ارتفع سعر سلعة ما انخفضت الكمية المطلوبة منها، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وكلما انخفض سعر سلعة ما زادت الكمية المطلوبة منها، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، هذا القانون يوضح لنا **طبيعة العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة**، فالعلاقة هي علاقة عكسية، كما مر معنا في الملاحظات التي استخلصناها من جدول الطلب، ولكن هذا القانون يقول إن هذه العلاقة العكسية لا تصح إلا في ظل افتراض، **وهو بقاء الأشياء الأخرى على حالها.**

يقول: إن هناك عوامل أخرى مؤثرة، فالعلاقة العكسية لا تصدُق أي لا تكون سليمة وصحيحة إلا إذا ظلت العوامل الأخرى ـ والعوامل الأخرى نسميها ظروف الطلب ـ ثابتة.

ربما تقول: إنني أرى في الواقع الأسعار تزيد ومع ذلك لا تقل الكمية المطلوبة منها، أوضح مثال أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية ارتفعت أسعار النفط حتى بلغ سعر برميل النفط إلى ١٤٠ دولار، ومع ذلك ما انخفضت الكميات المطلوبة من النفط، **فلماذا ؟**

هنا يأتي دور ظروف الطلب العوامل الأخرى، فهذه العلاقة العكسية إذا وفق القانون العام للطلب أن هذه العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة لا تكون صحيحة أو لا تصدق إلا إذا ظلت ظروف الطلب باقية على حالها.

هذا القانون له أيضا حالات استثنائية، يعني إذا كانت العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة لا تصدق إلا مع افتراض ثبات ظروف الطلب وهو بقاء الأشياء على حالها، أيضا هذه العلاقة العكسية لا تصح حتى وإن ظلت ظروف الطلب على حالها في بعض الأحوال، يعني هناك حالات استثنائية لا تصح فيها هذه العلاقة العكسية حتى وإن ظلت ظروف الطلب ثابتة، فما هي هذه الحالات الاستثنائية؟

الحالة الأولى: من الحالات الاستثنائية إذا ارتفع سعر سلعة ما وتوقع الناس مزيدا من الارتفاع، أو إذا انخفض سعرها وتوقع الناس مزيدا من الانخفاض، يعني **مسألة توقعات**، نحن نعلم أن التوقعات لها دور كبير في قرارات المستهلكين والمنتجين على حد سواء ، **المنتج** إذا توقع أن السلعة سيزداد الطلب عليها توجه لإنتاجها، وإذا توقع أن الطلب سينخفض عليها لم يتوجه لإنتاجها، وكذلك **المستهلك** إذا توقع أن سعر السلعة سيزيد وهو يريد الحصول على شيء منها سعى إلى أن يحصل على ما يريده منها قبل الزيادة، وإذا توقع أن سعر السلعة سينخفض، فإنه سيؤجل الاستهلاك إذا كان استهلاكاً ممكناً تأجيله إلى أن ينخفض سعر هذه السلعة ويستهلكها. التوقعات لها دور كبير في صياغة قرارات المستهلكين والمنتجين وقد أشار الله إلى شيء من هذا بقوله:{**وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ**}، إذا ارتفع سعر السلعة يتوقع الناس مزيدا من الارتفاع، في السنتين الماضيتين كانت أسعار الأرز ترتفع، كان سعر كيس الأرز الذي يزن حوالي ٤٠ إلى ٤٥ كيلو كانت أسعارهم من ١٤٠ إلى ١٦٠، وارتفع حتى وصل إلى أكثر من ٣٠٠ ريال، كان الناس يتوقعون وهو يرتفع مزيدا من الارتفاع، فكان بعض الناس يتوقع يصل إلى ٥٠٠ ريال، وبالتالي قاموا بشراء كميات كبيرة من الأرز لتخزينها، حتى إذا وصلت إلى تلك الأسعار المرتفعة لا يحتاجون إلى الشراء، يكون متوفر لديهم من الكميات ما يغنيهم عن الشراء، ولو توقع الناس مزيدا من الانخفاض فتبدأ الآن دورة عكسية حتى بالنسبة للأرز، الآن انخفض فالناس يتوقعون أنه ينخفض أكثر فأكثر، فإذا توقع فريق من الناس هذا التوقع فإنه لا يشتري كميات كبيرة، وإنما يشتري بقدر الحاجة ويؤجل الشراء إلى فترة الانخفاض.

هذا أيضا يصدق على أسعار الأسهم، في عام ٢٠٠٦ كانت أسعار الأسهم عالية جداً، وكان الناس يتوقعون أن الأسعار تزيد أكثر فأكثر، مثلا شركة صافولا وصلت ٢٠٠٠ ريال وكان الناس يتوقعون أن تصل إلى ٢٥٠٠، وكان الناس يشترون، بعد ما بدأ مسلسل الهبوط أصبحت صافولا بـ ٢٣ ريال والناس يحجمون عن الشراء يقولون أنها ستنخفض أكثر فأكثر.

إذا هذه الحالة المرتبطة بالتوقعات هذه من الحالات الاستثنائية لقانون العرض والطلب، بمعنى أن العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة ليست علاقة عكسية حتى وإن ظلت ظروف الطلب ثابتة، وإنما هي علاقة طرديه؛ لأنها حالة استثنائية لا تتوافق مع العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة التي نص عليها القانون العام .

الحالة الثانية : **حالة السلع الدنيا**، وهي السلع التي يكون علاقة الطلب عليها بالدخل علاقة عكسية، فيزيد الطلب عليها إذا انخفض الدخل، أو يقل الطلب عليها إذا زاد الدخل، هذه السلع الدنيا وتسمى السلع الرديئة، أو السلع ذات الجودة الأقل، هذه علاقة الطلب عليها بالدخل علاقة عكسية.

الإنسان إذا زاد دخله هل يشتري السلع ذات الجودة الأعلى السلع الأصلية، أم يشتري السلع الرديئة؟

سيحجم عن شراء السلع الرديئة ويتجه لشراء السلع ذات الجودة الأعلى، فهذه هي السلع الدنيا، فإذا ارتفعت أسعارها ومن المعلوم حسب القانون العام للطلب أن السلع إذا ارتفعت أسعارها تقل الكمية المطلوبة منها، لكن إذا كانت السلع الدنيا حالة استثنائية لهذا القانون فهذا يعني أنه إذا ارتفع سعر السلعة الدنيا فإن الطلب عليها يزيد ولا يقل، **كيف يكون هذا؟؟**

خذ على سبيل المثال الحالات التي ترتفع عليها الطلب بشكل عام، مثلا سيارة تويوتا تعتبر ذات جودة عالية، وسيارات الهونداي تعتبر ذات جودة أقل أو رديئة، هنا إذا ارتفعت أسعار السيارات بشكل عام، الأشخاص الذين كان بمقدورهم شراء السلع ذات الجودة الأعلى بسبب الارتفاع العام في أسعار السيارات وغير السيارات، تكون إمكاناتهم المادية لا تمكنهم من شراء السلع ذات الجودة الأعلى، فبتالي تتجه شريحة كبيرة منهم إلى شراء السلع ذات الجودة الأقل، بدلا من شراء سيارة

تويوتا قد يشتري سيارة هونداي.

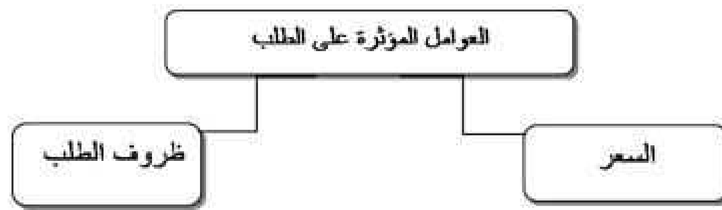
وكذلك الحال بالنسبة للسلع الرديئة الأخرى، ربما في حالات التضخم في حالات انهيار الأسهم تنشط المتاجر التي تبيع السلع الرخيصة، هناك محلات كبيرة مشهورة تبيع سلع رخيصة، ففي مثل هذه الفترات تنشط مبيعاتها بشكل كبير في الوقت الذي تواجه كثير من المتاجر حالة ركود اقتصادي.

ثانياً: أثر السعر في تمدد وانكماش الطلب، وأثر ظروف الطلب في زيادة الطلب أو نقصه:

ننتقل إلى العوامل المؤثرة على الطلب :

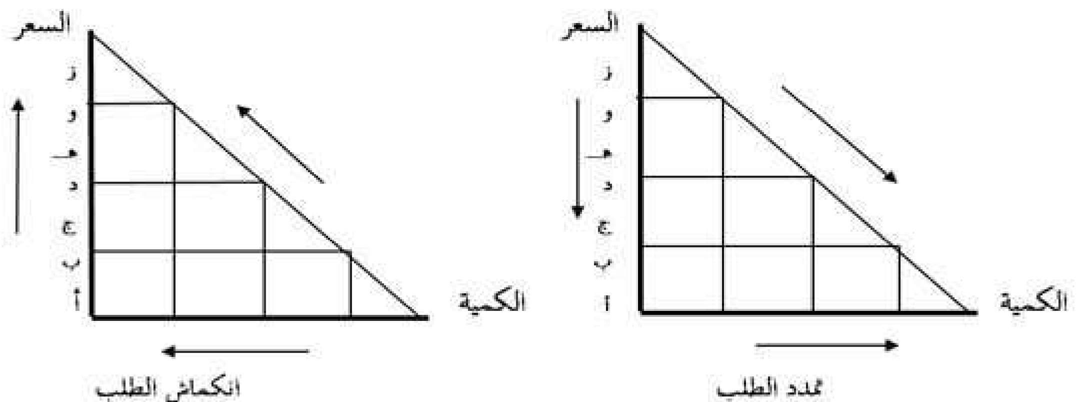
تقسم العوامل المؤثرة على الطلب إلى قسمين :

السعر وظروف الطلب



١ـ السعر :

نتظر في مسألة تمدد الطلب وانكماش الطلب، ننحن نعرف إذا انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة، وإذا زاد السعر قلت الكمية المطلوبة، فهنا لدينا شكلين لننظر لهما:



في الحالة الأولى :وهي حالة تمدد الطلب إذا انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة، إذا نزلنا من السعر

و إلى هإلى د إلى ج، عند و ثم عند د ثم عند ب، تنظرون إلى السهم المتجه إلى يمين المنحنى، نحن نتجه أو ننحدر من أعلى المنحنى إلى اليمين، ننتقل من نقطة إلى نقطة على نفس المنحنى، هذا يعبر عن زيادة الكمية المطلوبة نتيجة لانخفاض السعر، فنقول:إذا زادت الكمية المطلوبة نتيجة لانخفاض السعر فهذا يعتبر تمدد في الطلب، لاحظ أنه لا يوجد إلا منحنى طلب واحد لا يوجد منحنى طلب آخر في الشكل، وإنما ننتقل من هذا المنحنى من نقطة إلى نقطة أخرى، فكلما انخفض السعر تزيد الكمية المطلوبة وننتقل إلى نقطة أخرى تقع إلى يمين النقطة السابقة، وإذا انخفض السعر أكثر وأكثر انتقلنا إلى نقطة أخرى على منحنى الطلب تقع إلى يمين النقطة السابقة، فنتجه باتجاه السهم النازل هذا، فهذا تمدد في الطلب تزيد الكمية المطلوبة مع انخفاض السعر.

وانكماش الطلب يحكي الوجه الآخر للموضوع، فإذا ارتفع السعر تنخفض الكميات المطلوبة وننتقل من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس المنحنى، ولكننا ننتقل باتجاه اليسار، انكماش يعود المنحنى إلى حيث ابتدأ، فننتقل من نقطة إلى نقطة أخرى تقع إلى يسار النقطة السابقة، ثم إلى نقطة ثالثة تقع على يسار النقطة التي قبلها، هذا يسمى انكماش الطلب، وهو يعني انخفاض الكمية المطلوبة نتيجة لارتفاع السعر.

هذا فيما يتعلق بالسعر، فالسعر أثره إما تمدد في الطلب أو انكماش في الطلب، ولا يؤدي السعر إلى زيادة في الطلب ولا إلى نقص في الطلب .

٢ـ ظروف الطلب :

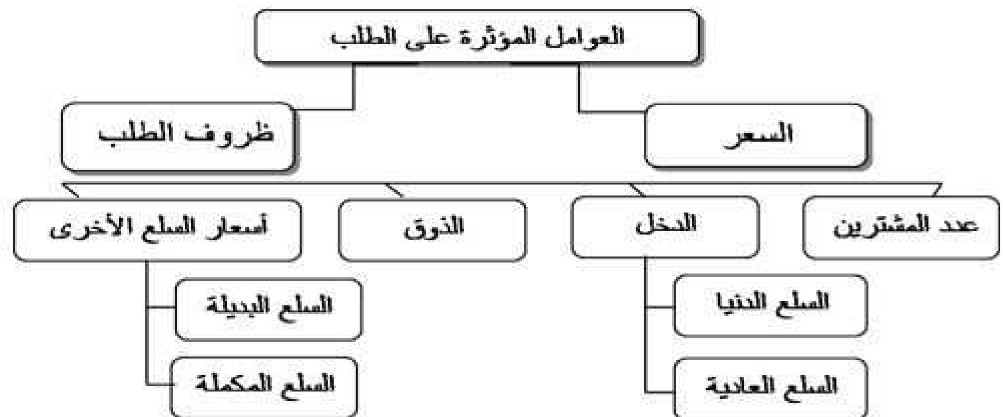
ظروف الطلب تنقسم إلى :

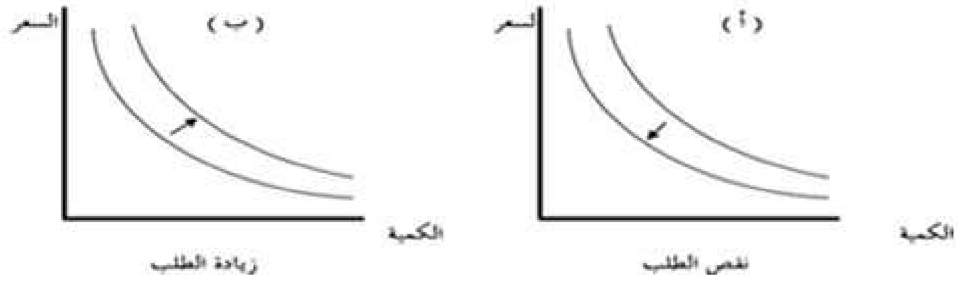
1ـ عدد المشترين.

2ـ الدخل .

3ـ الذوق .

4ـ أسعار السلع الأخرى.





1ـ عدد المشترين

ما الذي يترتب على زيادة عدد المشترين؟

أي زيادة في الدخل، أو زيادة في عدد المشترين، أو تغير في ذوق المستهلك، أو تغير في أسعار السلع سواء كانت سلع بديلة أو مكملة سيؤدي إلى زيادة في الطلب أو نقص .

إذا زاد الطلب ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين وهذا يمثله (الشكل ب)

وإذا نقص الطلب انتقل منحنى الطلب إلى يسار منحنى الطلب الأصلي، وهذا يمثله (الشكل أ)

إذا زاد عدد المشترين أيٍّ من الشكلين(أ) أو (ب) يمثل الحالة ؟

في الواقع زيادة عدد المشترين تعني أن هناك المزيد من الكميات المطلوبة التي يمكن شرائها عند مختلف الأسعار، وبالتالي فإن الطلب يزيد فينتقل منحنى الطلب إلى اليمين.

لكن لو أن عدد المشترين نقص، على سبيل المثال عندما يسافر الناس في الإجازات الصيفية فيقل عدد المشترين الموجودين في السوق المحلية مثلا، أو مثلا عندما يحدث هجرة من بلد وتكون هجرة كبيرة أثرت على عدد المشترين الموجودين في هذا البلد، فهذا يكون نقص في الطلب فينتقل منحنى الطلب إلى جهة اليسار.

لكن المثال الذي نذكره عادة عن عدد المشترين الزيادة، فالزيادة في عدد المشترين يؤدي إلى زيادة في الطلب، وبالتالي ينتقل منحنى الطلب إلى اليمين وهو الذي يعبر عنه الشكل(ب)

٢- الدخل

بالنسبة للدخل نحن نفرق بين نوعين من السلع، السلع الدنيا والسلع العادية :

السلعة الدنيا : مر معنا تعريفها وقلنا أنها السلع التي يزيد الطلب عليها إذا قل الدخل، أو يقل الطلب عليها إذا زاد الدخل **فعلاقة الطلب عليها بالدخل علاقة عكسية.**

السلع العادية : **فإن علاقة الطلب عليها بالدخل علاقة طردية،** بمعنى أنه إذا زاد الدخل زاد الطلب على السلع العادية، وإذا قل الدخل قل الطلب على السلع العادية.

إذا زاد الدخل و السلعة دنيا أيٍّ من الشكلين (أ) أو (ب) يعبر عن الحالة ؟

نحن قلنا أن علاقة الطلب على السلع الدنيا بالدخل علاقة عكسية، الدخل زاد معناه الطلب على السلع الدنيا ينقص، وإذا كان الطلب على السلعة الدنيا ينقص فإن منحنى الطلب ينتقل إلى اليسار.

إذا زاد الدخل و السلعة عادية، هنا الذي يعبر عن الحالة هو الشكل (ب) فيزيد الطلب.

إذا نقص الدخل والسلعة دنيا، فإن الشكل الذي يعبر عن الحالة هو الشكل (ب)، يزيد الطلب على السلعة الدنيا إذا نقص الدخل.

٣- الذوق :

الذوق قد يتغير إما لصالح السلعة، بمعنى يتحول ذوق كثير من المستهلكين لصالح سلعة معينة، أو لغير صالح السلعة وهناك أمور تؤثر في الذوق، مثل **العادات** و**التقاليد** **الدعاية** و**الإعلان** ، أيضا **الدين** يشكل ذوقاء مثلا الدين الإسلامي بتحريمه الخمر ولحم الخنزير ووضع ضوابط للباس المرأة المسلمة يشكل ذوق المسلم في هذه الجوانب، فيقوم بصياغة ذوق المسلم فيما يتعلق بهذه الأمور.

إذاً الذوق من الأمور التي تؤثر فيه الدعاية والإعلام، لنفرض أن الدعاية والإعلام أدت إلى تغير ذوق المستهلك لغير صالح السلعة التي كانت قيد الاستهلاك، هل يزيد الطلب عليها أو يقل؟

السلعة التي يتغير الذوق لغير صالحها يمثلها الشكل (أ)، إذا انصرف عنها المستهلك وتغير ذوقه بظهور سلع جديدة، أو قناعته بسلعة أخرى عند ذلك ينتقل منحنى الطلب جهة اليسار.

٤- أسعار السلع الأخرى :

السلع تنقسم إلى :سلع بديلة وسلع مكملة.

السلع البديلة :هي السلع التي يمكن إحلالها محل السلع قيد الاستهلاك والبحث، **والعلاقة بين أسعار السلع البديلة والطلب على السلعة الأساسية التي هي قيد الدراسة أو قيد البحث أو التي هي قيد الاستهلاك هي علاقة طردية،** نحن على سبيل المثال نستهلك شاي ليبتون، ممكن نستخدم بدل شاي ليبتون شاي لورد مثلا، في هذه الحالة يكون الشاي لورد بديل للشاي ليبتون، فإذا انخفض سعر السلعة البديلة (شاي لورد)، هل يزيد الطلب على السلعة الأساسية (ليبتون) أو يقل؟ يقل الطلب على السلعة قيد الاستهلاك أو السلعة الأساسية(شاي ليبتن)؛ لأن سعر السلعة البديلة انخفض، **إذن العلاقة بين أسعار السلعة البديلة و السلعة الأساسية أو قيد البحث هي علاقة طردية،** فإذا انخفضت أسعار السلع البديلة، انخفض الطلب على السلع الأساسية، وإذا ارتفع سعر السلع البديلة زاد الطلب على السلعة الأساسية التي هي قيد الاستهلاك، على سبيل المثال إذا كان المستهلك يستهلك شاي ليبتون، وارتفع سعر البدائل الأخرى لشاي ليبتون والتي هي مثلاً شاي لورد، فعند ذلك يزداد طلبة على السلعة التي هي قيد الاستهلاك .

أما إذا انخفضت أسعار البدائل، لنقل مثلا: من بدائل شاي ليبتون شاي لورد، انخفض سعر شاي لورد مع بقاء شاي ليبتون على مستوى سعره السابق، عند ذلك يقل الطلب على شاي ليبتون، وإذا ارتفع سعر السلعة البديلة ازداد الطلب على السلعة قيد البحث، وإذا انخفض سعر السلعة البديلة انخفض الطلب على السلعة قيد البحث، فالعلاقة بين سعر السلعة البديلة والطلب على السلعة الأساسية التي هي قيد الدراسة والبحث هي علاقة طردية.

نعود لمنحنى الطلب الشكل (أ) والشكل (ب)، إذا ارتفع سعر السلعة البديلة أي من الشكلين يعبر عن حالة الطلب على السلعة الأصلية؟

الجواب:الشكل(ب)؛ لأنه يزيد الطلب على السلعة قيد البحث والدراسة، ولا يعني السلعة قيد الاستهلاك.

أما بالنسبة للسلع المكملة :

أولاً: السلع المكملة مثل : السيارة والبنزين ، أو السكر والشاي ، هذه السلع يكمل بعضها بعضا لا يمكن استهلاك سلعة بدون استهلاك السلعة الأخرى. **في هذه الحالة تكون العلاقة بين سعر السلعة المكملة والطلب على السلعة الأصلية علاقة عكسية،** فإذا كانت السلعة الأساسية هي الشاي وارتفع سعر السكر كسلعة مكملة؛ فإن الطلب على الشاي ينخفض.

فأي من الشكلين (أ) أو (ب) يعبر عن الحالة ؟؟ إذا انخفض سعر السلعة المكملة ماذا يحصل للطلب على السلعة الأساسية؟ الجواب هو الشكل (ب) يزيد الطلب على السلعة الأساسية.

هنا إعادة وتلخيص لما سبق :

إذا بالنسبة للسلع الأخرى:

السلع البديلة : هي التي يمكن أن تحل محل السلع قيد الاستهلاك، مثل: شاي لورد في مقابل شاي ليبتون .

والعلاقة في هذه الحالة بين سعر السلعة والطلب على السلعة الأصلية هي علاقة طردية، فإذا زاد سعر السلع البديلة ازداد الطلب على السلعة الأصلية

أما السلع المكملة: فهي السلع التي يكمل بعضها بعضا، فلا يمكن استهلاك سلعة بدون استهلاك السلعة الأخرى في نفس الوقت.

فعلاقة سعر السلعة المكملة بالطلب على السلعة الأساسية علاقة عكسية، فإذا زاد سعر السلعة المكملة انخفض الطلب على السلعة الأساسية.

هذا فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الطلب وقلنا إنها تنقسم إلى قسمين :

١ـ السعر ٢ ـ ظروف الطلب

السعر: عرفنا في التحدث عن السعر تمدد الطلب وانكماش الطلب، فإذا زادت الكمية المطلوبة نتيجة لانخفاض السعر هذا تمدد في الطلب، وإذا انخفضت الكمية المطلوبة نتيجة لارتفاع السعر، فهذا انكماش في الطلب .

أما زيادة الطلب ونقصه: فإنه يعني وجود منحنى جديد في حالة زيادة الطلب، يوجد منحنى جديد يقع إلى يمين منحنى الطلب الأصلي، أما في حالة نقص الطلب فيوجد منحنى جديد يقع يسار منحنى الطلب الأصلي .

فهذا الانتقال في منحنى الطلب يمينا ويسارا زيادة ونقصا لا يتحقق إلا بوجود تغيرات في ظروف الطلب التي هي عدد المشترين والدخل والذوق وأسعار السلع الأخرى .

الحلقة (١٢)

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولا: أثر زيادة السعر في تمدد العرض .

ثانياً: أثر نقص السعر في انكماش العرض .

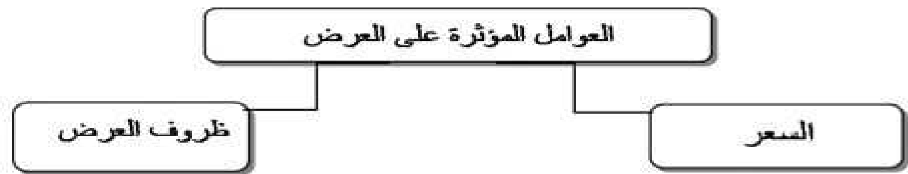
ثالثاً: متى يزيد العرض باعتباره وصف شامل لجميع الكميات المعروضة عند مختلف الأسعار ومتى يقل.

رابعاً: أثر الزيادة في الطلب أو العرض أو نقصهما على الوضع التوازني في السوق.

ننظر إلى ذلك من خلال أولا: العوامل المؤثرة على العرض :

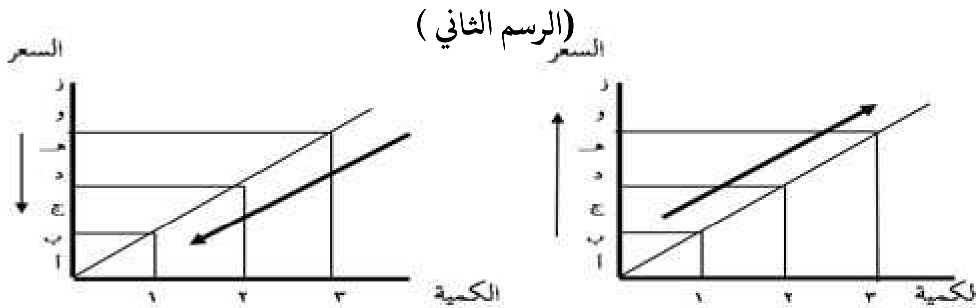
العوامل المؤثرة على العرض:

تنقسم إلى السعر، وظروف العرض



السعر:

(الرسم الأول) **(الرسم الثاني)**



فيما يتعلق بالسعر **فإن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة هي علاقة طردية**، بمعنى أنه إذا زاد السعر تزيد الكمية المعروضة، وإذا انخفض السعر تنخفض الكمية المعروضة، الحالة الأولى هنا أو الرسم الأول: السعر يزيد، فإذا زاد السعر زادت الكمية المعروضة، وانتقلنا من نقطة إلى نقطة أخرى على منحنى العرض باتجاه السهم، هنا ننتقل من النقطة التي تقابل السعر ب إلى النقطة التي تقابل السعر د، إلى النقطة التي تقابل السعر هـ، هذا تمدد في العرض؛ لأن الكمية المعروضة زادت نتيجة لزيادة السعر.

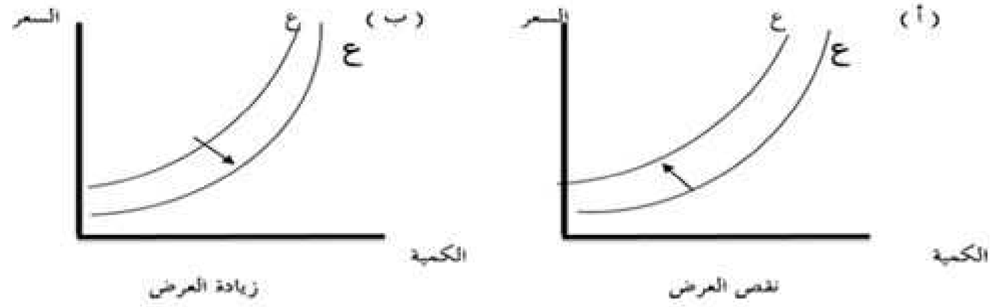
أما إذا انخفض السعر فإن الكمية المعروضة تنخفض، وننتقل من نقطة إلى نقطة أخرى إلى يسارها على منحنى العرض، يتجه السهم باتجاه اليسار الذي هو الشكل الثاني، فهنا الأسعار تنخفض من و إلى هـ إلى د باتجاه الصفر، فإذا انخفضت كل انخفاض في السعر يقابله انخفاض في الكمية المعروضة، وبالتالي ننتقل على منحنى العرض من نقطة إلى نقطة أخرى تقع إلى يسار النقطة السابقة ،كما هو واضح من اتجاه السهم، وهذا يسمى انكماش العرض، يعني أن الكمية المعروضة تنخفض نتيجة لانخفاض السعر، إذاً:

الحالة الأولى: هي تمدد في العرض.

الحالة الثانية : هي انكماش في العرض.

ظروف العرض:





١- <u>النظام الضريبي والإداري للحكومة</u>:

النظام الضريبي والإداري للحكومة يحدد توجهات العرض، يؤثر على المعروض من السلعة، فقد تكون الإجراءات التي تتخذها الدولة تؤدي إلى حفز الإنتاج، أو دعم وحفز الاستيراد وبالتالي يزيد المعروض من السلعة، وقد تكون إجراءات الدولة خلاف ذلك بمعنى أنها تؤثر على المعروض من الإنتاج سلباً فينقص العرض.

الإجراءات التي تتخذها الدولة مثلا :

فيما يتعلق بزيادة الرسوم الجمركية، أو فرض مزيد من الضرائب، أو تقييد الإنتاج بأي صورة من صور القيود التي تتخذها الدولة كإجراءات الأمن والسلامة ونحو ذلك، هذه لا شك أنها تضع قيوداً جديدة على الإنتاج، وبالتالي ينخفض الإنتاج ويقل المعروض من السلعة، وينتقل منحنى العرض إلى اليسار كما هو في الشكل (أ).

أما إذا تمثلت إجراءات الدولة بخفض الضرائب المفروضة مثلا على المستثمرين الأجانب الذين ينتجون سلعا للاستهلاك المحلي مثلا، فهنا يزيد المعروض من السلعة، أو عندما تقوم الدولة بتقديم الإعانات والدعم للمنتجين فإن الإنتاج يزيد في هذه الحالة فينتقل منحنى العرض إلى اليمين كما هو الشكل (ب).

إذاً الحكومة لها دور في زيادة العرض أو نقصه، فالإجراءات التي تتخذها الدولة إذا كانت تفرض المزيد من القيود كإجراءات الأمن والسلامة، أو زيادة الضرائب المفروضة على المستثمرين أو نحو ذلك، فإن هذا يقلل العرض وينتقل منحنى العرض إلى اليسار.

أما إذا كانت إجراءات الدولة تقدم مزيداً من التسهيلات والدعم والإعانات للمنتجين، فعند ذلك يزيد المعروض من السلعة وينتقل منحنى العرض إلى اليمين.

ننتقل إلى العامل الثاني من ظروف العرض:

٢-<u>تكاليف عناصر الإنتاج</u>: مر معنا أن عناصر الإنتاج هي: الأرض ورأس المال والعمل والتنظيم .

أي عنصر من عناصر الإنتاج له كلفة استخدام في العملية الإنتاجية .

ـ فتكلفة استخدام رأس المال عند تمويله للمشروعات الإنتاجية يتمثل في الفائدة التي تُدفع سنويا لقاء استخدام هذا المال .

ـ عنصر العمل الأجر ممكن أن تزيد الأجور وممكن أن تنخفض، فزيادة الأجور لا شك زيادة في تكاليف الإنتاج، وانخفاضها انخفاض في تكاليف الإنتاج.

ـ المواد الخام من حديد ونحاس ونفط لها أسعار في السوق، فإذا ارتفعت أسعارها تؤدي إلى زيادة في تكلفة الإنتاج، وإذا انخفضت أسعارها أو إذا انخفضت أسعار إيجار الأرض مثلا فهذا انخفاض في تكاليف الإنتاج. إذاً هذه العناصر لها تكلفة عندما تساهم في العملية الإنتاجية.

زيادة تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انخفاض المعروض من السلعة، **فالعلاقة بين تكاليف الإنتاج والحجم المعروض من السلعة هي علاقة عكسية**، بمعنى أنه إذا زادت تكاليف الإنتاج انخفض حجم المعروض من السلعة، وإذا انخفضت تكاليف الإنتاج يزيد المعروض من السلعة، ولو ضربنا مثلاً: لو أن مشروعاً رأس ماله يحتاج إلى مليون ريال، وبالمليون ريال يستطيع أن ينتج ١٠٠٠ وحدة سنويا، فإذا ارتفعت تكاليف الإنتاج لم يعد بمقدور هذا المشروع أن ينتج بالمليون ريال نفس القدر الذي كان ينتجه في السابق، عندما ترتفع أجور العمال، ترتفع أسعار الوقود أسعار المواد الخام بشكل عام، فلا يصبح بمقدور هذا المشروع الإنتاجي أو هذا المصنع أن ينتج نفس القدر نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج، فبدلاً من أن ينتج ١٠٠٠ وحدة أصبح ينتج ٨٠٠ وحدة، إذاً ارتفاع تكلفة الإنتاج أدت إلى انخفاض المعروض من السلعة وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليسار كما هو الشكل (أ).

إذا زادت تكاليف عناصر الإنتاج فإن الشكل (أ) هو الذي يمثل الحالة، أما إذا انخفضت تكاليف عناصر الإنتاج فإن الشكل (ب) هو الذي يمثل الحالة، بمعنى أن العرض يزيد وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليمين.

لكن ماذا لو انخفضت أجور العمال وارتفعت أسعار المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج، فهل ينتقل منحنى العرض في هذه الحالة إلى اليمين، أم ينتقل إلى اليسار، هل يزيد العرض فينتقل منحنى العرض إلى اليمين، أو يقل العرض فينتقل منحنى العرض إلى اليسار؟

من الصعوبة أن نحدد إلا إذا وجدت بيانات إحصائية دقيقة تحدد لنا ما هي المحصلة النهائية؛ لأن بعض عناصر الإنتاج ارتفعت تكاليفها، وبعض عناصر الإنتاج انخفضت تكاليفها، فهل المحصلة النهائية هي ارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج، أو انخفاض في تكاليف عناصر الإنتاج؟ فإذا لم يكن هناك بيانات إحصائية دقيقة تجعلنا نتوصل إلى هل ظلت التكاليف ثابتة أم انخفضت أو زادت ؟ فإننا لا نستطيع أن نجزم هل منحنى العرض انتقل إلى اليمين أو اليسار.

٣ـ التقنية:التغير في التقنية سيؤدي بلا شك إلى تغير منحنى العرض، والتحسن في التقنية يؤدي إلى ارتفاع حجم المعروض من السلعة أي زيادة العرض، إذا تحسنت التقنية تصبح الشركات والمصانع أكثر قدرة على عرض كميات أكبر من المنتج عند مختلف الأسعار وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليمين، فعلى سبيل المثال: إذا وجد أو توصلت التقنية إلى ابتكار آلات ومعدات جديدة تساعد المزارعين على زراعة أراضي لم يكن بمقدورهم في السابق اعتمادا على قدراتهم المحدودة زراعتها، فلا شك أن هذا يؤدي إلى زيادة حجم المعروض من السلع أو المحاصيل الزراعية.

وكذلك في أي مجال إذا أسهمت الحواسيب التي تستخدم في المصانع والشركات في زيادة حجم الإنتاج لدي هذه الشركات والمصانع، فلا شك أن ذلك سيؤدي إلى زيادة المعروض.

كذلك يرتبط بالتقنية اكتشاف مثلا البذور الجيدة التي ممكن أن تسهم في زيادة المحاصيل الزراعية ونحو ذلك، فكل تحسن من هذا النوع يؤدي إلى زيادة المعروض من السلع، ونحن حقيقة منذ الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي يشهد تمددا واتساعاً وتحسنا عاما بعد عام، وأدى ذلك إلى توافر كثير من السلع بكميات كبيرة والحصول عليها بأسعار أقل مما كان في بعض الأوقات.

٤ـ الطقس:عامل آخر من العوامل هو والطقس أو التغيرات المناخية وخاصة أن بعض الدول تشهد زيادة في موسم الأمطار يسهم في ازدهار الزراعة ونمو المحاصيل الزراعية، أو تتعرض بعض البلدان إلى الفيضانات أو الأعاصير التي تدمر المحاصيل الزراعية، وهي تسهم في نقص المعروض من تلك السلع الزراعية، وبالتالي يمثلها الشكل (ب)؛ لأنه يصبح نقص في العرض،

أما إذا كانت التغيرات الجوية

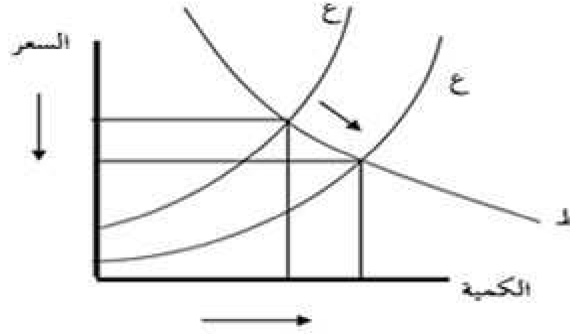
أو الطقس مواتيا أو مساعدا على نمو المحاصيل الزراعية فعند ذلك ينتقل منحنى العرض إلى جهة اليمين.

أثر زيادة العرض والطلب ونقصهما على الوضع التوازني في السوق:

نفرق بين أربع حالات:

الحالة الأولى :إذا زاد العرض وظل الطلب ثابتاً:

كما هو الشكل البياني



نقص السعر التوازني وزادت الكمية التوازنية

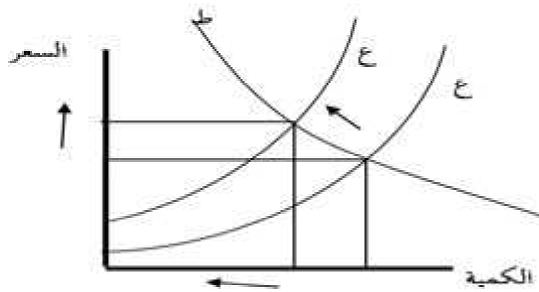
هنا نلاحظ أن منحنى الطلب لدينا منحنى طلب واحد ثابت لم يزد ولم ينقص، بينما العرض يوجد لدينا منحنيان، فمنحنى العرض انتقل إلى اليمين يعني وجود زيادة في العرض، بينما ظل الطلب ثابتا، الوضع التوازني تغير فنجد أن السعر انخفض والكمية التوازنية زادت.

من غير الممكن أن الطلب يظل ثابتاً، ولكن المقصود بهذا الافتراض أننا نعرف الأثر الناشئ عن زيادة العرض فيما لو ظل الطلب ثابتاً، يعني الزيادة في العرض ما الذي تؤدي إليه؟ ما هو أثر الزيادة في العرض؟

أثر الزيادة في العرض أن السعر التوازني يقل إذا كان الطلب ثابتاً، في حين تزيد الكمية التوازني.

الحالة الثانية: إذا نقص العرض وظل الطلب ثابتاً:

في هذه الحالة لدينا منحنى الطلب لم يتغير، ولدينا منحنى العرض الأساسي ثابتاً.



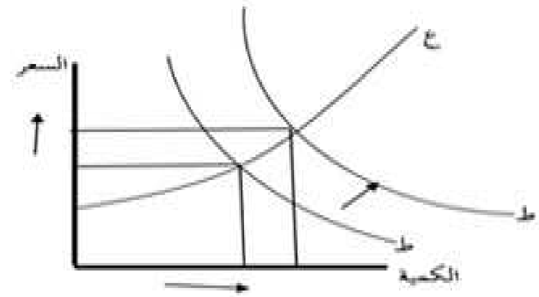
زاد السعر التوازني ونقصت الكمية التوازنية

إذا نقص العرض وظل الطلب ثابتا، انتقل منحنى العرض إلى اليسار، فأصبح لدينا وضعاً توازنياً جديداً. ونستطيع أن نقول: إنه في هذه الحالة السعر التوازني زاد أما الكمية التوازنية فقد نقصت.

الحالة الثالثة: إذا زاد الطلب وظل العرض ثابتاً :

فزيادة الطلب ممكن أن تنتج من تغير في ظروف الطلب، وقد سبق دراستها،كزيادة عدد المشترين، أو زيادة الدخل إذا كانت السلعة عادية، أو تغير الذوق لصالح السلعة، أو ارتفاع أسعار السلع البديلة فيزيد الطلب على السلع قيد الاستهلاك،

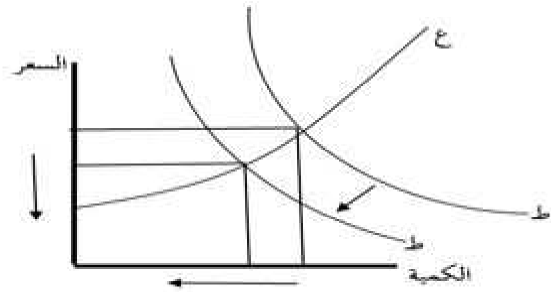
أو انخفاض أسعار السلع المكملة فيزيد الطلب على السلع الأساسية والتي هي قيد الاستهلاك، ففي مثل هذه الحالات يزيد الطلب، فإذا زاد الطلب لكن العرض ظل ثابتا لم يتغير، فحينئذ يحدث تغير في الوضع التوازني في السوق فيزيد السعر التوازني وكذلك تزيد الكمية التوازنية.



زاد السعر التوازني وزادت الكمية التوازنية

الحالة الرابعة: إذا نقص الطلب وظل العرض ثابتاً:

هنا نقص الطلب ووجد لدينا منحنى طلب جديد، بحيث انتقل منحنى الطلب إلى اليسار تعبيرا عن النقص؛ لأنه انخفاض في جميع الكميات المطلوبة عند مختلف الأسعار، فانتقل منحنى الطلب إلى اليسار، بينما ظل العرض ثابتا لم يتغير، وهذا الوضع أدى إلى نقص السعر التوازني ونقص الكمية التوازنية، إذا نقص الطلب وظل العرض ثابتاً ينقص السعر التوازني وتنقص الكمية التوازنية.



نقص السعر التوازني ونقصت الكمية التوازنية

خلاصة :

إذاً هناك أربع حالات يتبين لنا من خلالها أثر زيادة العرض أو زيادة الطلب أو نقصهما على الوضع التوازني في السوق:

الحالة الأولى :عندما يزيد العرض ويظل الطلب ثابتا:

فزيادة العرض مثلا نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج أو لأي سبب من الأسباب، أو تحسن التقنية ينتقل منحنى العرض إلى اليمين، فإذا ظل الطلب ثابتاً ينقص السعر التوازني وتزيد الكمية التوازنية .

الحالة الثانية : إذا نقص العرض وظل الطلب ثابتا:

فلو زادت تكاليف الإنتاج فإن العرض ينقص وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى اليسار، فلو ظل الطلب ثابتاً يترتب على نقص العرض مع ثبات الطلب زيادة في السعر التوازني ونقص في الكمية التوازنية.

الحالة الثالثة :إذا زاد الطلب وظل العرض ثابتاً:

فزيادة الطلب مع ثبات العرض تؤدي إلى زيادة السعر التوازني وزيادة الكمية التوازنية.

الحالة الرابعة : إذا نقص الطلب وظل العرض ثابتاً:

فعند ذلك يقل السعر التوازني وتقل الكمية التوازنية.

الحلقة (١٣)

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً :اهتمام الإسلام بالسوق والتجارة، وإلى أي مدى تعتبر السوق الإسلامية سوق حرة.

ثانياً :ضوابط السوق في الاقتصاد الإسلامي.

أولاً :اهتمام الإسلام بالسوق والتجارة، وإلى أي مدى تعتبر السوق الإسلامية سوق حرة.

اهتم الإسلام بالسوق والتجارة بشكل عام اهتماماً كبيراً، ومن النصوص الشرعية في هذا الخصوص

ـ قول الله تعالى:{ **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** }البقرة

ـ وقوله تعالى:{**رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ** }النور

فقد امتدح الله أولئك التجار ولم يعتبر تجارتهم منقصة لهم، فالتاجر الذي لا تشغله تجارته عن طاعة الله وعبادته هو خير من الذي لا تجارة له.

وقد اعتبر القرآن الكريم تعاطي التجارة وارتياد الأسواق، والحصول على ما يحتاجونه من السلع والخدمات أمرا لا تستقيم حياة البشر بدونه، قال تعالى:{**وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ**}(٧) الفرقان

فرد الله عليهم بقوله:{**وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ**}الفرقان

ولما تحرَّج المسلمون من الاشتغال بالتجارة في موسم الحج قال لهم الله تعالى:{**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ**}البقرة .وقال الله تعالى:{ **لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ**} البقرة.

ومن هذه المنافع التبادل التجاري، وعند التأمل في أحكام الشريعة الإسلامية ندرك أن الإسلام اعتنى بتنظيم السوق الإسلامية عناية بالغة، فجعلها تقوم على أساس المنافسة الحرة، وتعمل في ظل ضوابط وقيم أخلاقية أسهمت في تهذيب وتقييد هذه الحرية على النحو الذي يحقق مصلحة الفرد والمجتمع.

ـ فإلى أي مدى إذاً يمكن اعتبار السوق الإسلامية سوقاً حرة ؟

ـ وإلى أي مدى يمكن أن تتوافر الشروط الأساسية لسوق المنافسة الكاملة؟

ـ وهل الضوابط الشرعية والقيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية في باب المعاملات المالية تقيد هذه الحرية فعلياً وإلى أي مدى ؟

إن السوق التي يسودها الالتزام بأحكام التعاملات المالية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية هي سوق حرة ، تتوافر فيها معظم الشروط الأساسية لسوق المنافسة الكاملة. وقلت معظم الشروط الأساسية

لا أقول جميع الشروط؛ لأنه سبق أن قلت أن سوق المنافسة الكاملة هي سوق افتراضية تخيلية لو توافرت جميع شروطها لا يمكن أن يُضمن فيها أحد ولا يُغبن فيها أحد والإسلام لم يدعِ المثالية في السوق.

ولكن معظم الشروط الأساسية تتوافر في السوق الإسلامية، أو بمعنى آخر أن الإسلام يدعو إلى تحقيق أكبر قدر ممكن

تحقيقه من هذه الشروط في واقع السوق الإسلامية.

إنها سوق حرة باعتبار أن الأحكام والضوابط الشرعية التي تخضع لها السوق هي أحكام تهدف لتحقيق العدل والنفع الاجتماعي لكافة أطراف التبادل في السوق، وهي أحكام يخضع لها الجميع باختلاف الزمان والمكان، فهي لا تحابي أطرافاً وتغفل عن آخرين، وتدخُّل الدولة الذي يهدف إلى التأكد من التزام الناس بما افترضه الله عليهم في حالة الإنتاج، الاستهلاك، البيع والشراء، الاستثمار، لا يعتبر تدخلا لأنه لم يأتِ بجديد، إذ من المفترض أن يلتزم المسلمون بما افترضه الله عليهم دون توجيه أو محاسبة من قِبل الدولة، وعلى هذا فمنع الدولة مثلا للربا، أو الاحتكار، أو الغش لا يخرج عن كونه واجباً شرعيا تمارسه الدولة، ولا يعتبر تدخلا يمكن أن يؤثر على حرية السوق، بل على العكس من ذلك فإن ممارسة الدولة لهذا الدور يهيئ المناخ الآمن والمناسب للتبادل الحر والمنصف بين المتعاملين في السوق.

إن الإسلام لم يضع قيود أو عقبات تحول دون دخول المنتجين السوق، أو خروجهم منه بل شجع على الإنتاج في كافة الميادين، وحث على جلب السلع إلى السوق فقال الرسول ﷺ: **(الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون)** رواه ابن ماجه والحاكم وفي هذا تشجيع على أن يكون عدد البائعين في السوق كبيرا، وهذا الشرط له دور في القضاء على التوجهات الاحتكارية في السوق، وتوسيع دائرة التنافس المشروع بين المتعاملين، وبناء سعر عادل يسود السوق.

قال ابن عابدين: " يُعلم من هذا عدم جواز ما عليه بعض أهل الصنائع والحرف، من منعهم من أراد الاشتغال في حرفتهم وهو متقن لها، أو أراد تَعَلُّمَها، فلا يحل التحجير"

كذلك كفل الإسلام حرية انتقال عناصر الإنتاج بين وجوه الاستخدام المختلفة، فأتاح للفرد حرية العمل وتوظيف أموالهم في أي ميدان من ميادين التنمية والاستثمار المشروع.

والإسلام لا يمنع أن يوجد في السوق سلع ذات جودة أقل، إلى جانب السلع ذات الجودة العالية، لكنه يمنع التغرير بالمستهلك وخداعه، فالسلع ذات الجودة العالية لها سعرها، والسلع ذات الجودة الأقل لها سعر أقل، والإسلام اتخذ من الإجراءات التي تنفي الجهالة بأحوال السوق وتجعل البائع والمشتري على حد سواء على إطلاع ومعرفة بالأسعار والسلع المتاحة للبيع ومزاياها وعيوبها، فمنع تلقي الوافدين، وعقد الصفقات معهم بعيدا عن أعين الناس، حفاظا على مصالحهم ومصالح عامة الناس، وجعل من واجب أطراف التبادل بيان العيوب خاصة، ولم يمنعهم من إبراز المزايا إذا كانت مزايا فعلية تتوافر عليها السلعة.

والإسلام يعتبر الربح هدفا في النشاط التجاري، ومحفزا للاستثمار والإنتاج، ولكنه لا يغالي في هذا الشأن ويجعله الهدف الأوحد كما هو الحال في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولا يلغي هذا الهدف أيضا كما هو حال النظام الاقتصادي الاشتراكي، الذي لا يحق للفرد فيه تملك وسائل الإنتاج، والربح الذي يسمح به الإسلام هو الربح الناشئ عن بيوع واستثمارات مشروعة، فلا يكون ناشئاً عن ربا أو عن بيوع الغرر مثلاً، أو نتيجة غبن فاحش أو ناشئ عن الاحتكار، إذاً الإسلام توفرت فيه كثير من شروط المنافسة الكاملة أو الشروط الأساسية من المنافسة الكاملة.

ثانياً:ضوابط السوق في الاقتصاد الإسلامي

تتميز السوق في الاقتصاد الإسلامي بأنها تعمل على تخصيص الموارد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في ظل ضوابط شرعية وقيم أخلاقية، فقد وضع الإسلام الكثير من الضوابط على ممارسة النشاط الاقتصادي بصفة عامة، والتعامل في السوق بصفة خاصة، بحيث لا يتحول مفهوم الربح من حافز للإنتاج والعمران إلى هدف يسعى المنتجون والبائعون إلى

تعظيمه، وهذه الضوابط الشرعية تضمن كفاءة السوق وتحول دون انحرافها نحو إنتاج السلع الكمالية التي تهم فئة قليلة من أفراد المجتمع على حساب السلع الأساسية التي تهم الشريحة الأكبر في المجتمع.

وأهم هذه الضوابط:

أولاً /تحريم الربا :

لقد حرم الله الربا قليله وكثيرة

ـ قال الله تبارك وتعالى:{ **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** }البقرة.

ـ وقال الله تعالى:{**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩)**}.

ولا فرق في ذلك بين الفائدة البسيطة والفائدة المركبة، ولا بين القرض الإنتاجي والقرض الاستهلاكي، فتمويل المشروعات الإنتاجية بالربا يزيد تكلفة الإنتاج، ولا يحقق العدالة بين أصحاب المال والممارسين للعملية الإنتاجية، فالمشروع يمكن أن يخسر وممكن أن يحقق أرباحاً عالية جدا، فالنتيجة غالبا أن أحد الطرفين مغبون.

وأبرز البدائل التي يقدمها الإسلام في هذا المضمار **عقد المضاربة**، حيث يدخل صاحب رأس المال شريكا في المشروع الإنتاجي، فيشترك الطرفان في الربح والخسارة، أما فيما يتعلق بالقروض الاستهلاكية فالإسلام يدعو إلى بذلها دون فائدة أي دون ربا، وهو ما يعرف بالقرض الحسن، ذلك لمن يريد الأجر من الله، وإلا اتجه بماله لبناء مشروعات إنتاجية توفر فرص العمل للناس وتغنيهم عن اقتراض المال لغرض الاستهلاك.

ثانياً /تحريم الاحتكار:

من ضوابط السوق أيضا تحريم الاحتكار، حرّم الإسلام الاحتكار حيث قال رسول الله ﷺ: **(لا يحتكر إلا خاطئ).**

وقول الرسول ﷺ: **(الجالب مرزوق والمحتكر ملعون).**

وتتأكد حرمة الاحتكار عندما تكون السلع المحتكرة سلع غذائية، وإذا تفرد بائع أو شركة بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة دون أن يغالي في السعر أو يسعى إلى خزن السلع وحبسها عن السوق كي يرفع أسعارها، ولم يكن تفرد هذا البائع أو الشركة نتيجة قيود تمنع الآخرين من البيع أو الإنتاج، فهذا لا يعتبر احتكارا في المفهوم الشرعي.

والاحتكار يؤدي إلى اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب، حيث يكون العرض محدوداً مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع عن المستوى الطبيعي.

ثالثاً / منع إنتاج وتبادل السلع الضارة :

فالسلع التي نصت على تحريمها النصوص الشرعية كالخمر والميتة والخنزير وغيرها من السلع الضارة التي تندرج تحت قول الله تعالى{ **وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**}الأعراف، لا يجوز إنتاجها أو تداولها؛ لعدم جواز استهلاكها، وقد قال الرسول ﷺ: **(إن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه).**

وهذا الارتباط بين تحريم هذه السلع ومنع تداولها يؤدي إلى حماية المجتمع من الأضرار، وحفظ عناصر الإنتاج من الهدر بتوجيهها إلى السلع المباحة و النافعة.

رابعاً / الأمر بالعدل في الكيل و الميزان:

قال الله تعالى:{وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (١)الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ(٢)وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ}
فواجب المسلم أن يكون عدلاً في تعاملاته، ينصف الآخرين ولا يبخسهم حقوقهم كما يحب أن ينصفوه، وقد اختصت رسالة شعيب بمعالجة هذا الانحراف .

خامساً / تحريم الغش و التدليس:

منع الإسلام الغش و التدليس وما يرتبط به من إخفاء عيوب السلعة، وقد قال الرسول ﷺ: **(من غشنا فليس منَّا)**، ولا يمنع الإسلام إظهار مزايا السلعة والدعاية لها دون غش وتدليس، وقد أجازت الشريعة للمشتري رد السلعة على البائع إذا ظهرت له عيوب لم تكن معلومة عند الشراء، و لا شك أن منع الغش و التدليس يزيد من ثقة المستهلكين بالإنتاج، ويكون سبب في ازدهار التجارة وَنمائها، و قد قال الرسول ﷺ: **(البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما)**.

سادساً / تحريم النجش :

وَ هو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها، ولقد منع الإسلام النجش هذا السلوك لما يترتب عليها من زيادة الأثمان بغير حق، فتضعف بذلك قدرة المستهلك على شراء ما يحتاج من السلع، وهذا السلوك إذا أصبح ظاهرة أدى إلى خلل في عدالة التوزيع.

سابعاً / النهي عن بيع السلعة قبل اكتمال حيازتها :

قال رسول الله ﷺ: **(لا تبع ما ليس عندك)**، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال:
(من اشترى طعاما فلا يَبِعْهُ حتى يستوفيه) ، قالوا: كنا نشتري الطعام من الركبان جزافاً،فنهانا الرسول ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه، وهذا النهي يؤدي إلى استقرار الأسعار والحيلولة دون المضاربة على السلع لجني الأرباح، دون تقديم خدمة حقيقية من نقل السلع أو تخزينها وتسليمها وقبض الثمن ومنع مادة النزاع بين البائع والمشتري إذا لم يستطع البائع تسليم السلعة، وكثير من المشكلات والأزمات الاقتصادية كالأزمة الاقتصادية الراهنة كان بيع السلع قبل حيازتها أو بيع ما لم يتم قبضه أو تملكه تملكا فعلياً أدى إلى انهيارات و أزمات و الإسلام منع ذلك وحرمه.

ثامناً / النهي عن تلقي الركبان وبيع حاضر لباد:

لقد منع الإسلام من شراء السلع التي تجلب إلى السوق قبل وصولها إلى السوق، قال رسول الله ﷺ:
(لا تلقوا السلع حتى يُهبط بها إلى السوق).
وعن أبي هريرة ﷺ قال: **(نهى الرسول ﷺ أن يتلقى الجلب، فمن تلقاه واشترى منه فإذا أتى السوق فهو بالخيار)**، وقال الرسول ﷺ: **(لا تلقوا الركبان، ولا يَبِعْ حاضر لباد)**.
ففي النهي عن تلقي الركبان يتحقق إنصاف البائع وحمايته من الغبن نتيجة الجهل بأوضاع السوق، وفي النهي عن بيع الحاضر للباد وعن تلقي الركبان منعا لسبب من الأسباب المفضية إلى الاحتكار.
كما أن فيه دعما لحركة التبادل في السوق وتوفير السلع بأسعار معقولة وعادلة، **ومن هذه الضوابط**:
أن الإسلام قد جاء بقيم أخلاقية لها أثرها في توجيه السوق الإسلامية ومنها :

١- الصدق والأمانة:

قال ﷺ: **(التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة).**

وقال ﷺ: **(إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبر وصدق).**

فالصدق والأمانة يشيعان الرضا والطمأنينة في نفوس المتعاملين، ولهما دور في ازدهار التجارة ونموها؛ لأن الثقة في التعامل حلت محل الحذر.

٢- قيام التجارة على التراضي

فلا بد من ذلك قال الله تعالى: { **إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ** } سورة النساء

وبذلك تطيب المكاسب، وتصفو النفوس، ولا يأكل الناس أموالهم بينهم بالباطل.

٣- السماحة والسهولة في البيع والشراء :

وقد قال ﷺ: **(رحم الله عبدا سمحا إذا باع، سمحا إذا أشترى، سمحا إذا قضى، سمحا إذا اقتضى) .**

الحلقة (١٤)

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: كيف تتحدد الأسعار في الاقتصاد الإسلامي؟

ثانياً: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التسعير على أداء الاقتصاد وكفاءته؟

ثالثاً: إلى أي مدى يمكن أن تخضع السوق لرقابة الدولة في الاقتصاد الإسلامي؟

أولاً: كيف تتحدد الأسعار في الاقتصاد الإسلامي؟

تتحدد الأسعار في الاقتصاد الإسلامي من خلال **التفاعل والتجاذب بين قوى العرض والطلب في ظل الأخلاقيات وضوابط التعامل في السوق الإسلامي**، وقد غلا السعر على عهد النبي ﷺفقالوا يا رسول الله لو سعرت لنا، فقال رسول الله ﷺ: **(إن الله هو القابض الباسط الرازق المُسَعِّر، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم أو مال)**، فانظروا كيف اعتبر النبي ﷺ تعطيل آلية العرض والطلب ووضع أسعار محددة للسلع والخدمات ظلماً، والأصل في النظام الاقتصادي الإسلامي أن الأسعار تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، لكن قد يتخلف التزام بعض المتعاملين في السوق بهذه الضوابط والقيم والأحكام الشرعية التي حفلت بها الشريعة، والتي تحكم السوق وتوجه مسيرته، قد يوجد من الناس من لا يلتزم بهذه الضوابط الشرعية وبأحكام التعاملات الشرعية حق الالتزام، **فما هو دور الدولة أو ولي الأمر في هذه الحالة؟ هل يشرع التدخل الحكومي أم لا؟**

إن من صور هذا التدخل في السوق: التسعير من قِبل الحاكم، والمقصود تحديد الحكومة سعراً معين للسلعة أو الخدمة وإلزام الناس بذلك التسعير دون زيادة.

فهل أجاز الفقهاء هذا النوع من التدخل؟ هل أجاز التسعير أم لا؟

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن الأصل في التسعير هو التحريم، وقد استدلوا على ذلك من الكتاب والسنة.

فمن الكتاب قول الله تعالى: {**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً** }النساء٢٩. حيث اشترطت الآية التراضي، والتسعير لا يتحقق به التراضي، ومن السنة ما ورد عن أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر في المدينة على عهد النبي ﷺ ، فقال الناس : يا رسول الله لو سعَّرت لنا، قال رسول الله ﷺ: **(إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم أو مال)** .

قال **ابن قدامة**: "**والدلالة في وجهين**، الأول: أن النبي ﷺلم يسعر وقد سألوه ذلك، ولو جاز لأجابهم إليه، الثاني: أنه علل ذلك بكونه مظلمة والظلم حرام". كما رأى ابن قدامة أن التسعير يحدث أثراً عكسيا؛ حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهو عكس ما يهدف إليه التسعير؛ لأن الجالبين إذا بلغهم ذلك لم يقدموا بسلعهم بلداً يكرهون على بيعها فيه بغير ما يريدون، ومن عنده البضاعة يمتنع عن بيعها ويكتمها، ويطلبها أهل الحاجة إليها فلا يجدونها إلا قليلا، فيرفعون في ثمنها ليصلوا إليها فتغلو الأسعار ويحصل الإضرار بالجانبين.

جواز التسعير أو وجوبه إذا دعت الحاجة إليه: أجاز بعض الفقهاء التسعير بل وجوب التسعير، عندما تقع السوق تحت التأثير المفتعل، الذي يؤدي إلى فقدان آلية السوق دورها في تحديد السعر العادل، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب بسبب الاحتكار ونحوه، ومن أبرز الفقهاء الذين ساروا بهذا الاتجاه **ابن تيمية** رحمه الله، فقد رفض أولاً الرأي الذي يرى عدم جواز التسعير مطلقا فقال: "ومن منع التسعير مطلقا محتجاً بقوله ﷺ: **(إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم أو مال)**، فقد غلط، فإن هذه قضية معيَّنة وليست لفظاً عاما، وليس فيها أن أحدا امتنع من بيعٍ يجب عليه، أو عملٍ يجب عليه، أو طلب في ذلك أكثر من عوض المثل، ومعلوم أن الشيء إذا رغب الناس في المزايدة فيه فإذا كان صاحبه قد بذله كما جرت به العادة، ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسعر عليه. والمدينة آنذاك إنما كان الطعام الذي يباع فيها غالبا من الجلْب، وقد يباع فيها شيء يزرع فيها، وإنما كان يزرع فيها الشعير، فلم يكن البائعون ولا المشترون أناسا معينين، ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس إليه أو إلى ماله ليجبر على عمل، أو على بيع، بل المسلمون كلهم من جنس واحد كلهم يجاهد في سبيل الله" . إ هـ

كما قدم ابن تيمية تفسيرا أكثر وضوحا للدلالة على جواز التسعير فقال: "فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء وإما لكثرة الخلق، فهذا إلى الله، فإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق" ا.هـ. وانظر إلى قوله: "وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء"، أي لنقص العرض "وإما لكثرة الخلق" وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب، فهو بلغة الاقتصاد يعني زيادة الطلب الناتج عن كثرة الخلق، وكما تتم حماية المستهلك بالتسعير من جشع التجار واحتكارهم، يجب أن يكون التسعير منصفا للباعة والمنتجين. يقول **القاضي أبو وليد الباجي**: "إن التسعير بما لا ربح فيه للتجار يؤدي إلى فساد الأسعار، وإخفاء الأقوات، وإتلاف أموال الناس" .

ثانياً: إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التسعير على أداء الاقتصاد وكفاءته:

الآثار الاقتصادية للتسعير: وتتلخص بعدد من الأمور:

أولاً / / نقص الكميات المتاحة من السلع وظهور السوق السوداء، التسعير يؤدي إلى الإخلال بقوى العرض والطلب، حيث تقل الكميات المعروضة في السوق بسبب انخفاض هامش الربح، وهذه المشكلة

لا تقل خطورة عن غلاء الأسعار؛ وهي تؤدي إلى تداول هذه السلع في الخفاء بأسعار مرتفعة. شح ونقص هذه الكميات في الأسواق؛ يؤدي إلى هروب هذه الأسواق إلى سوق خفية هي السوق السوداء، حيث تباع هذه السلع بأسعار مرتفعة، لكن الدولة تستطيع التغلب على هذه المشكلة بتوفير التسهيلات والمعونات للمنتجين حتى تتوفر هذه السلع، فإذا قامت الدولة بمنح المعونات للمنتجين توفرت هذه السلع بكميات أكبر عند السعر الذي تحدده الدولة. الدولة ممكن أن تحدد السعر وتخفضه عما كان سائداً، ولكن هذا النقص في السعر، الفرق بين السعر السابق والسعر الذي حددته الدولة وهو النقص على المنتجين أو الباعة، تقوم الدولة بتعويض البائعين بالمعونات لكي يظل الإنتاج متوافراً بنفس القدر من الكميات السابقة

أو بمقدار أكبر بحيث يتم حصول المستهلك على السلعة، فلا تنقص ولا تظهر السوق السوداء وكل من يريد أن يحصل على السلعة يدرك حاجته منها، وفي نفس الوقت لا يضار البائعون والمنتجون فيستمروا في البيع والاتجار بهذه السلعة .

ثانياً / / زيادة التكاليف المالية والإدارية، يتطلب التسعير زيادة في التكاليف المالية والإدارية يتحمل المجتمع آثارها، فبعض هذه التكاليف تسبق عملية التسعير وبعضها يستمر للتأكد من الالتزام بالسعر المحدد، مما يزيد من أعباء الأجهزة المعنية بمراقبة الأسواق والإشراف على التسعير والتزام الناس به، لكن دعم المنتجين من قِبل الدولة كفيل بإيجاد التوازن بين العرض والطلب، وتحقيق الربح المعقول للباعة والمنتجين.

ثالثاً / / التسعير لا يحقق دوما مصلحة للمستهلك، فيفترض أن تدخل الدولة لتسعير السلع والخدمات هو لمصلحة المستهلك، لكن قد لا تتحقق المصلحة للمستهلك إلا في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإن مصلحة المستهلك ربما تكون في عدم التسعير، فلا شك أن في المدى الطويل الأفضل أن يترك أمر تحديد الأسعار لتفاعل قوى العرض والطلب .

رابعاً / / انخفاض مستوى الجودة وانعدام الحوافز؛ نظرا لأن التسعير يؤدي إلى انعدام أثر المنافسة كحافز رئيس على اجتذاب قرار المستهلك بالشراء، فإن مستوى جودة السلع والخدمات يتراجع؛ لأن السعر موحد والمستهلك مضطر للشراء نظرا لانخفاض العرض الكلي بسبب التسعير عن الطلب الكلي.

خامساً / / إهدار الموارد وتعطيلها، فإذا كان التسعير مجحفا بحق المالك أو المنتج فإن ذلك سيؤدي إلى تعطيل الموارد، وعلى سبيل المثال فقد أدى تسعير الإيجارات في بعض الدول إلى تعطيلها وعدم تأجيرها؛ لأن القيمة المدفوعة غير مغرية فيتجهون إلى بيعها أو حفظها للأبناء.

سادساً / / ظهور بعض المساوئ الاجتماعية، مثل هدر الأوقات الثمينة في طوابير الانتظار للحصول على السلعة، وكاستخدام الرشوة وسيلة للهروب من إجراءات الدولة التي تحمي نظام التسعير.

سابعاً / / انخفاض وتدني كفاءة الاقتصاد في تخصيص الموارد الاقتصادية، فإذا استمر التسعير وخرج عن الوضع الاستثنائي إلى وضع أقرب للاستمرار فلا شك أن في ذلك خطورة كبيرة؛ فهو يهدد الكفاءة الاقتصادية التي تميز آلية السوق في تخصيص الموارد، فبدلاً من أن تقود آلية السوق قرارات المنتجين والمستهلكين للوصول إلى أفضل تخصيص للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة، تتعطل هذه الآلية، وعليه فإن التسعير إذا استمر لفترات طويلة يؤدي إلى تدني كفاءة الاقتصاد في تخصيص الموارد بسبب تهميش آلية السوق، أي إلغاء تفاعل قوى العرض والطلب.

ثالثاً: إلى أي مدى يمكن أن تخضع السوق لرقابة الدولة في الاقتصاد الإسلامي؟

ننتقل إلى مراقبة الحكومة للسوق في الاقتصاد الإسلامي:

إن تدخل الحكومة في السوق في الاقتصاد الإسلامي له طبيعة مختلفة، فهو ليس من نوع التدخل الذي يمكن أن يؤثر على آلية السوق؛ بل هو مجرد مراقبة لحركة السوق، ومدى التزام الباعة والمشترون بما يجب عليهم شرعاً في البيع والشراء، وهذه الضوابط الشرعية وأخلاقيات التعامل في السوق لها دور كبير في دعم آلية السوق والمحافظة على عملها بشكل صحيح.

وتكون مراقبة الحكومة للسوق في الاقتصاد الإسلامي عبر جهاز الحسبة، وهو جهاز يمارس وظائف واختصاصات تهدف إلى تهيئة بيئة مناسبة للتعاملات التجاري والمحافظة على السوق بشكل عام من الناحية الشكلية أو من الناحية الموضوعية.

فمن الناحية الشكلية: العناية بالسوق من حيث البناء والترميم والنظافة،

وأما من الناحية الموضوعية: فالمقصود ما يجري في السوق، ومتى يتوافق ذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسلامة البيوع

من المخالفات الشرعية. وقد مارس الرسول ﷺ هذا الدور بنفسه عندما دخل السوق ووجد مع أحد الباعة صُبرة طعام، فوضع يده داخل الطعام فأصابت بللاً قال: **(ما هذا يا صاحب الطعام)**، قال: أصابته السماء يا رسول الله، فقال ﷺ: **(هلاّ وضعته أعلى الطعام كي يراه الناس، من غشنا ليس منا)**، نخلص إلى أن الإسلام يمنع التسعير ابتداءً، ويجعل الأسعار تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب.

ولا شك أن في ذلك دفعاً للأضرار الكبيرة المترتبة على التسعير، ولا تلجأ الدولة إلى التسعير إلا لدفع ضرر أكبر ناشئ عن توجهات احتكارية في السوق، وعند ذلك تفرض الدولة أسعارا منصفة للمنتجين والمستهلكين بحيث تكون محفزة للجالبين والمنتجين ومقبولة لدى المستهلكين، أما إذا كانت ارتفاعات الأسعار نتيجة زيادة طبيعية في الطلب أو نقص طبيعي في السلع فلا تسعير.

الحلقة (١٥)

تهدف هذه الحلقة إلى أن يعرف الطالب:

أولاً: مفهوم الإنتاج وأهميته في الاقتصاد الإسلامي

ثانياً: عناصر الإنتاج واختلاف عوائدها باختلاف النظم الاقتصادية.

ثالثاً: ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: مفهوم الإنتاج وأهميته في الاقتصاد الإسلامي:

يعرّف الإنتاج لدى المختصين في الاقتصاد بأنه: **إيجاد منفعة أو زيادتها**، وإذا عرضنا هذا التعريف على ما جاء به الإسلام من تشريعات نجد أن الإسلام حث على الصناعة والزراعة والتجارة، واهتم بالعمل المنتج في كافة الميادين. وهذا يعني أن مفهوم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي قد عني فعلاً بإيجاد المنافع وزيادتها في الوقت ذاته، ويعتبر الحافز للإنتاج في النظام الإسلامي أقوى من الحافز للإنتاج في النظم الاقتصادية الوضعية، فحافز الإنتاج في النظام الاقتصادي الرأسمالي هو تحقيق الربح المادي، وحافز الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي هو تحقيق النفع الاجتماعي، أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فالحافز على الإنتاج ليس الربح دون غيره، ولا تحقيق النفع الاجتماعي لوحده، بل يجمع الأمرين معاً ويرعاهما بمحفز ثالث هو ابتغاء الأجر من الله تعالى. فالمسلم عندما يزاول النشاط الإنتاجي المنضبط بتعاليم الشريعة فهو يمارس عبادة يبتغي بها وجه الله.

ولو أخذنا على سبيل المثال: دعوة الإسلام للتنمية الزراعية والتوسع في الإنتاج الزراعي في حديث الرسول ﷺ الذي يقول:**(ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طائر أو بهيمة أو إنسان إلا كان له به صدقة)**. فهذا الأجر الذي يحصل عليه المسلم في مجال الإنتاج الزراعي لا يتعارض مع ما يمكن أن يحققه من ربح مادي، فهو يكسب الأمرين معاً، ويمكن أن نلاحظ في هذا الحديث أن الذي يجمع بين هذين الخيرين الكسب المادي والأجر الأخروي هو المسلم فقط، الرسول يقول: **(ما من مسلم)**، فالمسلم هو الذي يجمع بين هذين الخيرين، ثم إن الإنسان الذي يأكل من هذا الإنتاج ليس بالضرورة أن يكون مسلماً، فالرسول ﷺ قال: **(أو إنسان)** ما قال أو مسلم، **(أو إنسان)** بمعنى أنه يشمل المسلم وغير المسلم، كما نلاحظ أن هذه الأجر ليس أجر زكاة واجبة في هذا الزرع، أو الصدقة التي يبذلها طوعاً، وإنما هو أجر إضافي مرتبط بتقديم النفع الاجتماعي، وهو مستحَق بإذن الله للمسلم وإن قبض ثمن ما ينتجه نقداً، وتمتد أهمية الإنتاج في المفهوم الإسلامي في تعدد أهدافه وتنوعها، كما يهدف إلى توفير فرص العمل لأفراد المجتمع المسلم وإشباع حاجاته، كما يهدف إلى

تعزيز مكانة المجتمعات الإسلامية وجعلها مجتمعات ذات سيادة واستقلال، تملك النفوذ ولا يمارس عليها النفوذ السياسي أو الاقتصادي.

لقد أصبحت المجتمعات اليوم تقاس بقدرتها على الإنتاج والتصدير، ومن العجيب أن بعض الدول التي نجحت اقتصاديا استطاعت أن تحقق من الأهداف ما لم تحققه الدول القوية عسكريا، فالإنتاج هو محور العملية الاقتصادية برمتها، والمجتمعات التي تعتمد بشكل رئيس على استهلاك ما ينتجه الآخرون ستظل مجتمعات غير قادرة على التحكم بقراراتها وإدارة شؤونها.

ثانياً: عناصر الإنتاج واختلاف عوائدها.

اتجه الاقتصاديون في بداية العصر الكلاسيكي إلى تحديد عناصر الإنتاج بثلاثة عناصر : هي **الأرض ورأس المال والعمل**. ولم يكن عنصر التنظيم معروفاً؛ لأن المشروعات كانت صغيرة، وكان أصحابها يديرونها بأنفسهم. **وقد برز عنصر التنظيم كعنصر رابع لعناصر الإنتاج** عندما ظهرت المشروعات الصناعية الكبرى، ويفضل بعض الاقتصاديين اليوم دمج العنصرين (الأرض ورأس المال) تحت اسم **رأس المال**، ودمج العنصرين (العمل والتنظيم) تحت اسم **العمل**، فيكون تقسيم عناصر الإنتاج ثنائياً يشمل عنصرين هما **رأس المال والعمل**، بحيث تندرج الأرض وما في باطنها من ثروات طبيعية في إطار رأس المال، أما عنصر العمل فيشمل العمل الميداني الذي يقوم به العامل، والعمل الإشرافي الذي يقوم به المنظم.

وكل عنصر من هذه العناصر يكون له عائدٌ لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية.

وتختلف عوائد عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد الرأسمالي:

أما في الاقتصاد الرأسمالي فإن رأس المال إذا كان نقدياً فعائده الفائدة، التي هي الربا في المنظور الإسلامي. وإن كان رأس المال عينيا كالآلات والمعدات فيكون عائدها الإيجار، أما ما يخرج من الأرض من معادن وثروات طبيعية فأسعارها تتحدد في السوق وفقاً للعرض والطلب، كما أن إيجار الأرض كمساحة جغرافية يتحدد من خلال حجم الطلب عليها، أما العمل فإن كان إشرافاً وإدارة، أي ما يقوم به المنظم من عملية التوليف بين عناصر الإنتاج فهذا النوع من العمل عائده الربح. أما الجهد الذي يقوم به العمال في الميدان في المشروعات التي يديرها المنظمون فلهم الأجور، كالذين يعملون في خطوط الإنتاج هؤلاء لهم الأجور الثابتة، بخلاف ما لو عملوا لحسابهم الخاص فلهم الأرباح.

أما عوائد عناصر الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي فتختلف عنها في الاقتصاد الرأسمالي. فرأس المال النقدي يكون له نصيب في الربح؛ لأن الربا لا مكان له في الاقتصاد الإسلامي. وإعطاء رأس المال الربح يحقق العدالة، بحيث يكون طرفا التعاقد شركاء في المغنم والمغرم، وإذا كان رأس المال عينيا استحق الإيجار، أو تقويمه بقيمة نقدية في مقابل نصيب من الربح، وتكون الآلات والمعدات في هذه الحالة ملكا للمشروع. أما بالنسبة للأرض فقد تعددت الصيغ في عائدها وإن كان بعض هذه الصيغ موضع اختلاف بين الفقهاء :فإحدى هذه الصيغ المزارعة، وهي اشتراك مالك الأرض مع من يزرعها، ويستدلون على ذلك ما رواه ابن عمر من أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من زرع أو ثمر.

وصيغة أخرى وهي كراء الأرض بالنقدين، وهذه الصيغة أجازها معظم الفقهاء، وممن خالف في ذلك **ابن حزم**، أما كراء الأرض بالمطعوم فقد منعه أكثر الفقهاء. أما بالنسبة للعمل فلا فرق بين النظام الاقتصادي الإسلامي بين المنظم الذي يتولى الإشراف والعامل المباشر في عملية الإنتاج من حيث العائد. فكلاهما يمكن أن يكون عائده الأجر أو حصة في الربح.

ولا يرى بعض الفقهاء **كالخِرَقِي وابن قدامة** أن يجمع العامل بين الربح والأجر في عقد واحد .

ثالثاً: **ضوابط الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي.**

له ضوابط تنظم النشاط الإنتاجي وتضع له حدوداً وآفاقا، وهذه الضوابط **إما أن تكون ثابتة لا تتبدل**، وهي التي دلت نصوص واضحة وصريحة عليها، مثل ضابط الحلال والحرام، فالسلع المحرمة لا يجوز إنتاجها مطلقا مهما وجد الطلب، ومهما كانت مدرة للربح. **وإما أن تكون هذه الضوابط متغيرة حسب ما تقتضيه ظروف الزمان والمكان**، حيث تُسن التشريعات، وتتخذ القرارات التي لا تتعارض مع نصوص الكتاب والسنة، ويتحقق بها مصلحة المجتمع الإسلامي،كزيادة معدل الإنتاج أو خفضه، وما يرتبط بذلك من اتخاذ الإجراءات والقيود التي تحد من الإنتاج، أو تؤدي إلى زيادته حسب مصلحة المجتمع زمانا ومكانا.

ومن أبرز هذه الضوابط :

أولاً / / ضابط المشروعية أي الحلال والحرام، وهذا يعني أن السلع والخدمات المنتجة لابد أن تكون مباحة شرعا؛ لأن النشاط الإنتاجي في الاقتصاد الإسلامي لابد أن يكون منضبطا بأحكام الشريعة الإسلامية، ولذا فإن أي سلعة حرم الإسلام إنتاجها وتداولها فهي تشبع حاجة متوهمة وليست حاجة حقيقية، أو أنها تشبع حاجة للإنسان على وجه يلحق الضرر بالمجتمع. قال **الشاطبي** رحمه الله: "وكم من لذة وفائدة يعدها الإنسان كذلك، وليست في أحكام الشرع إلا على الضد كالزنا وشرب الخمر وسائر وجوه الفسق والمعاصي التي يتعلق بها غرض عاجل" وهذا الضابط ضابط المشروعية في حماية الإنسان جسميا ونفسيا، وحفظ موارد المجتمع وعدم هدرها في إنتاج سلع وخدمات تلحق الضرر بالمجتمع، بل إن هذا الضابط بشكل عام يسهم في تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والمال والعقل والنفس، ويكون سببا أيضا في حفظ المجتمع من فساد العلاقات الاجتماعية، كما الحال في تحريم إنتاج بعض السلع وتداولها، قال الله تعالى:{**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**}المائدة.

ثانياً / / منع الإسراف في استخدام الموارد لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، قال تعالى: {**يَا بَنِي آدَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**} الأعراف٣١. فهذا النص القرآني فيه توجيه عام في النهي عن الإسراف، ولا فرق بين الاستخدام الاستهلاكي والاستخدام الإنتاجي، فكل إسراف في استخدام الموارد غير جائز شرعاً.

وفي المفهوم الاقتصادي يمكن التعبير عن الإسراف في استخدام الموارد بعدم الكفاءة الإنتاجية، أو الحصول على قدر معين من السلع أو المنافع باستخدام موارد أكبر مما يَلزم، أو ترك المال دون تثميره، فهو صورة من صور الإسراف في استخدام الموارد، أي عدم الرشد في استخدام الموارد. ومن صور الإسراف في استخدام الموارد في مجال الإنتاج إضاعة المال، وقد روى الشيخان في صحيحيهما أن النبي ﷺ " كان ينهى عن القيل والقال وكثرة السؤال وإضاعة المال"، ومن صور الإسراف في مجال الإنتاج عدم التوازن في الإنفاق، أي عدم مراعاة أولويات الإنفاق. يقول **الدمشقي**: "**ومن سوء التدبير أن لا يوزع نفقته على جميع حوائجه على التقسيط والاستواء، حتى يصرف إلى كل باب منها قدر استحقاقه**"، ورغم أن الدمشقي يتحدث عن الفرد إلا أن كلامه يصدق على المجتمع في شكل عام، ويصدق على الإنفاق في مجالات الإنتاج. ومن صور الإسراف في مجالات الإنتاج عدم الاهتمام بصيانة المعدات الرأسمالية والمحافظة عليها، سواء بتغيير قطعٍ يمكن إصلاحها، أو بتأخير صيانة هذه القطع وعدم تغييرها بالوقت المناسب حتى يؤدي ذلك إلى ضرر أكبر.

ثالثاً / / ضابط منع الضرر، قال الرسول ﷺ: (**لا ضرر ولا ضرار**)، وقد يصاحب النشاط الإنتاجي بعض الأضرار التي

تلحق بعض أفراد المجتمع، أو يكون ضررها عاما يتحمله المجتمع ككل، واستنادا إلى هذا الحديث ينبغي الحد من الأضرار الناشئة عن الأنشطة الإنتاجية وحصرها في أضيق دائرة، وقد يقبل الضرر الخاص في سبيل تحقيق النفع العام، وقد قررت الشريعة الإسلامية بتحمل الضرر الخاص بدفع الضرر العام، في هذه الحالة تكون إزالة الضرر الخاص بالمواساة والتعويض.

رابعاً / /ضابط أولويات الإنتاج، وهو يهتم بترتيب مجالات الإنتاج حسب أهمية السلع والخدمات بالنسبة للمجتمع، فالسلع والخِدمات التي تكون الحاجة إليها أكبر، تحتل درجة متقدمة في سلم الأولويات الاجتماعية، وترتيب مجالات الإنتاج لا يخضع لعامل الربح فقط، بل هي محكومة بقاعدة ترتيب المصالح، وهي قاعدة شرعية استنبطها بعض فقهاء الشريعة وعلماء الأصول كالشاطبي وغيره من استقراء النصوص الشرعية، حيث ميزوا بين ثلاث مستويات، (المصالح الضرورية والمصالح الحاجية والمصالح التحسينية)، **وكلما وجهت الموارد** الاقتصادية وخصصت لإنتاج السلع الأساسية والأكثر ضرورة، أصبحت المنفعة الاجتماعية المتحققة أكبر مما لو وجهت تلك الموارد لإنتاج السلع وإشباع حاجات أقل أهمية، **ويعبر العز بن عبد السلام** عن هذا المعنى بقوله: "ويلزمه – يعني الإمام – أن يقدم الضرورات على الحاجات في حق جميع الناس، وأن يسوي بينهم في تقديم أضرِّهم فأضرِّهم، وأمسِّهم حاجة فأمسِّهم، والتسوية بينهم ليست في مقادير ما يدفعه إليهم الإمام، بل التسوية بينهم أن يدفع إلى كل واحد منهم ما يدفع به حاجته، من غير نظر إلى تفاوت مقاديره فيتساووا في اندفاع الحاجات"، كما **عبر القسطلاني** عن ضرورة ترتيب أولويات الإنتاج حسب الاحتياج بقوله: "ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الحال، فحيث احْتِيج إلى الأقوات أكثر تكون الزراعة أفضل؛ للتوسعة على الناس، وحيث احْتِيج إلى المتجر لانقطاع الطرق مثلا تكون التجارة أفضل، وحيث احْتِيج إلى الصنائع تكون الصناعة أفضل" .

خامساً / /ضابط إتقان الإنتاج، يقول ﷺ: **(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)**، فالحديث واضح وصريح في أهمية إتقان الإنتاج، وهذا يستلزم أن تبذل إدارة المشروع والعاملين فيها سواء كانوا قطاعا خاصا أو عاما الجهد في اختيار واتباع الأساليب التي تسهم في تحسين ورفع جودة المنتج .

ومن أهم ما يساعد على الإتقان في إنتاج السلع:

١ـ الاهتمام بمواصفات المنتج، فعند تحديد هذه المواصفات لابد من مراعاة التوازن والملاءمة بين عنصر الجودة والتكلفة.

٢ـ العناية بالمتابعة والمراقبة؛ لأن ضبط الجودة يتطلب تصحيح المسارات التي يصيبها خلل ما أثناء مراحل العملية الإنتاجية.

٣ـ العناية بالمظهر الخارجي للسلعة، من حيث التغليف والتعبئة والنقل، مما يؤدي إلى المحافظة على مستوى جودة السلعة وظهورها بشكل مقبول لدى المستهلك.

الحلقة (١٦)

تهدف هذه الحلقة إلى أن يعرف الطالب:

- أولاً :الفرق بين سلوك المستهلك في الاقتصاد الغربي وسلوك المستهلك المسلم .
- ثانياً: ضوابط الاستهلاك في الإسلام .

أولاً :سلوك المستهلك في الاقتصاد الغربي:

لا يمكن أن يعيش الإنسان في هذه الحياة على نحو مريح يمكّنه من أداء وظيفته في تعمير هذه الأرض دون إشباع العديد من الحاجات، لكن الناس كثيرا ما يتفاوتون في تقديرهم لهذه الحاجات في مستوى الإشباع؛ وذلك إما بسبب اختلاف

مستوى الدخل المتاح لكل فرد، أو بسبب تأثير العوامل الاجتماعية على سلوك المستهلك، فالفرد عندما يُقبل على شراء سلعة ويمتنع عن أخرى، وعندما يقوم بتحديد الكمية المستهلكة من السلعة إنما يقوم بذلك في إطار مادي بحت. أما العوامل الدينية والأخلاقية فلا وجود لها وإذا وجدت فتأثيرها ضعيف. إن المستهلك في الاقتصاد الرأسمالي يُقدِم على شراء سلعة معينة إذا شعر أن استهلاكها يعود عليه بالمنفعة، لذا فهو يسعى لتعظيم الاستفادة من دخله المتاح لشراء أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، ويحدد الكمية المشتراة من سلعة ما عندما يتساوى مقدار ما يضحي به من منفعة الثمن مع منفعة السلعة المشتراة، أي تساوي منفعة السلعة مع منفعة الثمن الذي يدفعه لشراء تلك السلعة، وهو ما يعرف بتوازن المستهلك.

ما مفهوم المنفعة وكيف تحدد أو تقاس ؟

مفهوم المنفعة أو الإشباع لا زال غامضا، وقياسها ليس بالأمر السهل اليسير إذا أخذنا بالاعتبار تفاوت الناس في أذواقهم وتفضيلاتهم، لكن الاقتصاديون الغربيون يتفادون الدخول في التفاصيل، ويعتبرون هذا المفهوم شامل لكل الأذواق والرغبات فكل إشباع لرغبة يعتبر منفعة، وقد حاولوا إيجاد معيار كَمِّي لقياس المنفعة التي يحصل عليها الفرد عند المقارنة بين منافع السلع التي يحتاجها، فكوب الشاي يعطي عشر وحدات من المنفعة، وكوب القهوة يعطي سبع وحدات من المنفعة، ولهذا يسعى المستهلك عند اختياره للمنفعة بين عدد من السلع للحصول على أكبر قدر من وحدات المنفعة في حدود دخله المتاح، لكن شعور الاقتصاديين بعدم واقعية هذا التحليل جعلهم يستبدلون أسلوب القياس الكَمِّي لمنفعة السلعة بأسلوب" التحليل التفضيلي"، ترتيب الأولويات أي قدرة المستهلك على المقارنة بين سلعتين أو أكثر من حيث التفضيل، كأن يفضل الشاي على القهوة، أو القهوة على الشاي، أو أن الاثنين على درجة متساوية بالنسبة له، وهذا ما يعرف بمنحنيات التسوية أو التفضيل، لكن هذا الأسلوب يظل قاصرا؛ لإهماله متغيرات اقتصادية مثل: تغيرات السعر وأذواق المستهلكين،كما أن هذا التحليل يرتكز على قوة المستهلك **الرشيد** اقتصاديا على اتخاذ قرار سليم لاختيار التوليفة المناسبة من السلع، وهذا الافتراض غير صحيح في كثير من الأحيان. فافتراض توافر الرشد لدى المستهلك، وافتراض تطابق **دالة** التفضيل مع **دالة** المنفعة الحقيقية للمستهلك يخالف الواقع، فقد يفضل فرد في المجتمع الغربي شرب كأس من الخمر على شرب كوب من الحليب، بينما المنفعة الحقيقية لكوب الحليب أفضل بكثير من منفعة الخمر، وبهذا يتضح لنا سلوك المستهلك في الاقتصاد الغربي **الذي يعتمد على معايير ذاتية مادية لا تخضع لقيم دينية أو أخلاقية، فكل الأشياء التي يؤدي استهلاكها إلى إشباع رغبة أو غريزة إنسانية فهي سلعة وخدمات مقبولة .**

ثانياً: قواعد نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي: اتضح لنا مما سبق بشكل عام إن نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الغربي لا تتفق مع المفاهيم الإسلامية للاستهلاك؛ وبالتالي فإن نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي تختلف في قواعدها ومسلماتها عن نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الغربي. **ونتناول فيما يلي أبرز القواعد التي تبنى عليها نظرية سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي**:

أولاً / / الدخل: فله أهمية وتأثير على سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي لكن هذا التأثير محكوم بقواعد أخرى، وفي قوله تعالى:{**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ**} دلالة على تأثير هذا الدخل فى سلوك المستهلك، فالمسلم إذا اتسع رزقه مطالب بالتوسع بالإنفاق والاستهلاك في ظل الالتزام بالضوابط والمعايير الأخرى التي تحكم الاستهلاك .

ثانياً / / الرشد الاقتصادي: لا يلغي الاقتصاد الإسلامي مبدأ الرشد الاقتصادي، كافتراض نظري ذو أهمية في التحليل

الاقتصادي، لكنه يخضع هذا المبدأ للبعد الديني العقدي، وفي الإسلام لا يمكن القول برشد المستهلك المطلق، فسلوك المستهلك قابل للانحراف تحت تأثير بعض المغريات والمؤثرات بحيث تكون قراراته في بعض الأحيان غير رشيدة وغير اقتصادية، بل تضر ببعض مصالح الفرد والمجتمع، قال الله تعالى: {**زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاء وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ** }آل عمران١٤.

وقد جاء الإسلام بالحجر على السفيه؛ كي لا ينفق الأموال ويستهلكها بغير رشد. فالرشد الاقتصادي في الإسلام ليس فقط هو الموازنة بين الدخل المتاح وأنواع السلع والخدمات ومزاياها فقط، بل إن هذه الموازنة لابد أن تتم ضمن تعاليم وضوابط الشريعة الإسلامية.

ومن أهم هذه الضوابط والتعليمات:

١ـ الامتناع عن استهلاك السلع المحرمة، كما أن النظام الإسلامي وضع ضوابط شرعية لاكتساب المال فقد أوجب على الفرد ضرورة أن يكون الاستهلاك منضبطا في المشروعية، أي اجتناب استهلاك السلع المحرمة كالخمر والخنزير وغيرها، وكذلك عدم استخدام آنية الذهب والفضة للطعام، وعدم استخدام الذهب والحرير للرجال، وفي تحريم هذه السلع منافع تتمثل في المحافظة على دخل الفرد وحمايته من الضياع في سلع لا تحقق نفعاً حقيقياً للفرد، وما يترتب على ذلك من المحافظة على موارد المجتمع بشكل عام، إضافة إلى رفع معدل الادخار وما يترتب عليه من تركيم رأس المال وزيادة معدلات الاستثمار في المجالات الأكثر نفعا .

٢ـ الامتناع عن الإمعان في التنعم والترف المنهي عنه، يمقت الإسلام الترف ويعده سلوكا شاذاً وسبباً في نزول العذاب وهلاك الأمم و دمارها، يقول الله تعالى:{**وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً**}الإسراء١٦. وقال رسول الله ﷺ: (**شرار أمتي الذين ولدوا في النعيم وغذوا به، يأكلون من الطعام ألوانا، ويلبسون من الثياب ألوانا، ويركبون من الدواب ألوانا، يتشدقون في الكلام**)، ومن نماذج السلوك الترفي التي نهى عنها الإسلام التوسع في البنيان والتباهي به من غير حاجة، قال الرسول ﷺ: (**كل مال يكون هكذا فهو وبال على صاحبه يوم القيامة**)، قال ﷺ هذا الكلام في شأن صاحب القبة، وأيضا جاء في الإسلام النهي عن ستر الحوائط والمبالغة في زينة الجدران، والنهي هنا ليس نهي تحريم ولكنه ليس السلوك الأفضل بالنسبة للمسلم.

٣ـ الحذر من إضاعة المال بالإسراف والتبذير والسفه. "**الإسراف**" ⇦ هو تجاوز القصد والاعتدال في الإنفاق وهو مادون الترف، أما **التبذير** ⇦فيعني إنفاق المال وتفريقه إسرافا في غير ما ينبغي، وقد حرم الإسلام الإسراف والتبذير لما يترتب عليهما من تبديد وإضاعة لموارد الفرد والمجتمع، وهي موارد ينبغي الحفاظ عليها والاقتصاد في إنفاقها، قال تعالى:{**وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**}الأعراف٣١.وقال تعالى:{**إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً**} الإسراء٢٧.

أما **السفيه** عند الفقهاء فهو المبذر لماله والمسرف فيه، والذي يعمل بخلاف أحكام الشرع ويتبع هواه . وقد نهى الإسلام أن تدفع إليه الأموال، قال الله تعالى: {**وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً**}النساء٥ . والحجر على السفيه في الإسلام يمثل صورة من صور الحرص على عدم إهدار الموارد والإسراف فيها.

٤_ الاعتدال والتوسط في الإنفاق الاستهلاكي. إن النهي عن الترف والإسراف لا يعني الدعوة إلى البخل والشح، قال الله تعالى {**وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً**}الإسراء٢٩. وقال تعالى: {**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً**}الفرقان٦٧، وقالﷺ: **(كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة)**، وهذا الاعتدال لا يعني أن تتساوى مستويات المعيشة لدى عامة الأفراد في المجتمع المسلم، وإنما يقاس بالنسبة لدخل الفرد، كما قال الله تعالى:{**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ**}، فالذي أنعم الله عليه يجب أن يتوسع في الإنفاق ويحسن كما أحسن الله إليه، وهذا التوسع في الإنفاق له آثار اقتصادية عظمى، ففيه دعم لمسيرة التنمية الاقتصادية وتنشيط للطلب وزيادة في حجم المشروعات الاستثمارية وبالتالي توفر لفرص العمل، ولذلك نجد أن الإسلام رغب كثيرا في الإنفاق، فمن كان لديه
ما يفيض عن حاجته وقد أحسن الله إليه فليحسن كما أحسن الله إليه.

ثالثاً / / <u>الحرية الاقتصادية المنضبطة</u> : في النظام الاقتصادي الرأسمالي للفرد مطلق الحرية التي تعزز سيادة المستهلك وتبرز دوره وأثره في قرارات الإنتاج، حيث ينفق ما يقع تحت يده من أموال كيف شاء، ويستجيب المنتجون لإنتاج ما يطلبه المستهلك الذي يمتلك المال بغض النظر عما يترتب على سلوك المستهلك من نتائج تمتد آثارها إلى المجتمع، أما المستهلك المسلم فحريته منضبطة بتعاليم الدين الإسلامي التي توائم بين مصلحة الفرد والجماعة والتي تعتبر الإنسان مستخلفاً في هذا المال ومسئولاً عنه بين يدي الرب يوم القيامة .

رابعاً / / <u>تعظيم المنفعة:</u> في المجتمعات الغربية التي يسودها الاقتصاد الرأسمالي لا همّ للمستهلك إلا الإشباع المادي والسعي إلى تعظيم منفعته المادية، أما المسلم فإن المنفعة التي يسعى لتحقيقها ليست مادية فقط، وليست محصورة في هذه الدنيا الفانية بل تمتد إلى الدار الآخرة؛ ولذلك قال تعالى:{**وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا**}، ولذلك فهو لا يسعى لإنفاق جميع دخله على متع دنيوية زائلة، وإنما يجعل نصيبا من أمواله لفعل الخير وبذل المعروف الذي يرجو ثوابه من رب العالمين، يوم
لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

❖ **تلخيص لما سبق:**

وبهذا يتضح لنا الفارق الكبير بين سلوك المستهلك المسلم وسلوك غيره من المستهلكين – ولعلنا نلخص أهم ما جاء في هذه الحلقة – فالمستهلك في الاقتصاد الغربي يسعى لتعظيم إشباعه، وهو إشباع غير منضبط بقيم دينية أو أخلاقية، أما سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي فتحكمه قواعد، <u>وهذه القواعد:</u>

١ / الدخل، ورغم أن الدخل له تأثير كبير على الإنفاق الاستهلاكي سواء لدى المسلم أو غيره إلا أن المسلم بنص القرآن الكريم مدعو للتوسع في الإنفاق إذا اتسع رزقه وزاد دخله، قال تعالى:{**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ**}، وهذا التوسع في الإنفاق أو زيادة الاستهلاك المترتبة على زيادة الدخل يجب أن تكون منضبطة بالضوابط الشرعية التي تحكم السلوك الاستهلاكي للمسلم.

٢ / الرشد الاقتصادي، في الاقتصاد الغربي يفترض أن الاقتصاد رشيد، وهو يسعى لإشباع حاجاته وتعظيم منافعه، والحصول على أكبر منفعة ممكنه بأقل ما يمكن من النفقة.

الإسلام لا يستبعد مبدأ الرشد كافتراض نظري له أهميته، لكن مفهوم الرشد في الاقتصاد الإسلامي يختلف عن مفهوم

الرشد عن الاقتصاد الغربي، فالمسلم له معايير محددة تحكم سلوكه، فهو مأمور أن يمتنع عن السلع المحرمة وأن لا يمعن في الترف أو إضاعة المال في الإسراف والتبذير، وكذلك عليه بالاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي، قال تعالى: {**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً**}. وهذه لا يجوز في مثل هذه المعايير الحاكمة للسلوك الاستهلاكي في المجتمعات الغربية.

٣ / الحرية الاقتصادية المنضبطة، فحرية المستهلك المسلم تخضع أيضا للضوابط والقيود الشرعية، بخلاف الحرية المطلقة حرية التصرف في ما يملك بالنسبة للفرد في المجتمعات الغربية الرأسمالية.

٤ / تعظيم المنفعة، فالمجتمعات الغربية لا همّ للمستهلك إلا الإشباع المادي، أما المسلم فإن تعظيم المنفعة لا يتوقف عند إشباع حاجات مادية، بل يمتد إلى تحقيق المنافع الروحية وابتغاء الأجر من الله عز وجل، فربما يصرف أجزاء كبيرة من دخله على أوجه الخير التي تحقق له الإشباع الأعظم عندما يلقى الله تعالى، وهذه المفهوم لا وجود له في ظل الاقتصادات الغربية.

الحلقة (١٧)

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: مفهوم التضخم، ومفهوم البطالة، وطبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم.

ثانياً: أسباب التضخم وآثاره.

ثالثاً: أنواع البطالة وآثارها.

أولا: مفهوم التضخم ومفهوم البطالة وطبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم.

البطالة والتضخم من المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي لا يكاد اليوم أن توجد دولة لا تعاني من هاتين المشكلتين بدرجات متفاوتة. ونتحدث أولا:عن مشكلة التضخم ثم مشكلة البطالة.

التضخم:

فيما يتعلق بالتضخم نحن كثيرا ما نسمع عامة الناس من كبار السن يتحدثون عن مشكلة التضخم بأسلوبهم الخاص، هم يقولون مثلا:لم تعد النقود تساوي شيئا، كان راتبي ألف ريال لكنه اليوم يساوي عشرة آلاف ريال. أو اشتريت هذا المنزل بكذا يوم كان للفلوس قيمة، ونحوها من العبارات.

لو سألت أحدهم **هل سمعت بالتضخم؟ أو هل تعرف ماذا يعني التضخم؟** لقال : لا.

الاقتصاديون يعبرون عن ذلك ⇦ بانخفاض القوة الشرائية للنقود، ويسمون هذه الظاهرة بالتضخم. فإذا ارتفع معدل التضخم انخفضت القوة الشرائية للنقود. والتضخم: ⇦ **هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.**

ومن هذا التعريف يتضح لنا:

١ـ أن ارتفاع الأسعار لفترة قصيرة لا يسمى تضخماً، بل لا بد أن يستمر ارتفاع الأسعار لفترة طويلة حتى يمكن وصفه بأنه تضخم، وبالتالي فإن الارتفاع الطارئ أو المؤقت والذي يحدث غالبا نتيجة ظروف معينة لا تلبث إلا أن تزول سريعا، وتعود الأسعار مثلما كانت عليه لا يعتبر تضخماً.

٢_ أن ارتفاع الأسعار لبعض السلع لا يعتبر تضخما، بل لا بد أن يحدث الارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، لا بد أن يكون ارتفاعاً شاملاً يشمل جميع أو معظم أسعار السلع والخدمات.

ثانيا: أسباب التضخم وآثاره:

١) جذب الطلب – أي زيادة الطلب على السلع والخدمات عن عرض السلع والخدمات، وقد يسمى بالتضخم الطلبي– إن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات إذا لم يواكبه زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات سيؤدي إلى وجود فجوة بين الطلب والعرض، تنعكس بارتفاع الأسعار، فزيادة حجم السكان مثلا أو ارتفاع دخولهم يزيد من حجم الطلب على السلع والخدمات، فإذا كان حجم العرض الكلي لهذه السلع والخدمات لا يكفي لمواجهة الطلب المتزايد وتلبية احتياجات الناس فإن النتيجة هي ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

٢) دفع النفقة –أي الارتفاع المستمر في التكاليف-قد يظل الطلب ثابتا كما هو لكن العرض الكلي ينقص نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، فارتفاع تكاليف الإنتاج يقلل من قدرة المنتجين على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، خاصةً أن المنتجين يسعون دوما للمحافظة على معدلات أرباحهم وزيادتها، وأي ارتفاعٍ في تكاليف الإنتاج يحملونه المستهلك عن طريق زيادة الأسعار، وكثيرا ما يسعد الناس بزيادة أجورهم أو مرتباتهم ثم لا يلبثون إلا قليلا ويدركون أن الزيادة لم تكن في صالحهم وأن مستوى معيشتهم قد تدنى نتيجة التضخم الذي أدى إلى انخفاض دخولهم الحقيقية.

آثار التضخم: للتضخم آثار منها:

١) يؤثر التضخم على العلاقة بين الدائنين والمدينين؛ لأنه يخفض القيمة الحقيقية للنقود، وهذا يعني تناقص القيمة الحقيقية للديون والحقوق الآجلة. إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات يجعل قدرة الفرد على الحصول على قدر معين من السلع والخدمات بمبلغ محدد-ولنقل ألف ريال-أقل مما يحصل عليه في السابق بنفس المبلغ، إذا كان التضخم يخفض القيمة الحقيقية للنقود على هذا النحو.

فما هو أثر التضخم على الدائنين والمدينين؟ من الذي يستفيد الدائن أو المدين؟ ومن المتضرر؟ إن المستفيد هو المدين الذي حصل على القرض عندما كانت القوة الشرائية للنقود قوية، وأعاده عندما أصبحت القوة الشرائية للنقود منخفضة، أما الدائن عكس ذلك.

٢) انخفاض القوة الشرائية للنقود يجعل الناس يحجمون عن الادخار النقدي للأموال، وكلما ارتفع معدل التضخم اتجه الناس للاحتفاظ بثرواتهم على شكل أصول عينية.

٣) يؤدي التضخم إلى تضرر أصحاب الدخول الثابتة، مثل أصحاب الرواتب والمخصصات الغير قابلة للزيادة، بخلاف التجار وملاك العقار ورجال الأعمال بشكل عام، فهؤلاء غالبا يستفيدون من التضخم؛ لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة في دخولهم وارتفاع في قيمة ممتلكاتهم، فالتجار مثلا لديهم مخزون سِلَعي وبالتالي فإن أي زيادة في الأسعار تشكل زيادة في قيمة المخزون، إن التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة لصالح ملاك الأصول العينية على حساب أصحاب الأرصدة النقدية والدخول الثابتة.

هل يوجد أي شكل من الارتباط بين مشكلة التضخم والبطالة ؟

رغم أن كثيراً من دول العالم شهدت حالات كثيرة تزامنت فيها هاتان المشكلتان في وقت واحد وهو ما يشار إليه بالتضخم الركودي، الذي يصف حالة الارتفاع في معدل البطالة ومعدل التضخم في نفس الوقت إلا إننا نستطيع أن نقول: **إن العلاقة**

التقليدية بين معدل البطالة ومعدل التضخم هي علاقة عكسية، وهذه العلاقة العكسية باقية حتى في ظل وجود التضخم الركودي، طالما أن أي انخفاض في معدل التضخم يقود إلى ارتفاع أكبر لمعدل البطالة، وأي انخفاض لمعدل البطالة يقود إلى ارتفاع أكبر في معدل التضخم. ولا زالت بعض الدول إلى يومنا هذا تقوم بخفض قيمة عملتها المحلية لتنشيط الطلب على منتجاتها، وبالتالي خفض معدل البطالة لديها وإن تسبب ذلك في ارتفاع معدل التضخم.

من العاطل؟ وكيف يحسب معدل البطالة ؟

العاطل وفقا لمنظمة العمل الدولية: ⇦ **هو كل قادر على العمل وراغبٌ فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن لا يجده.**

ومن هذا التعريف يتبين لنا:

١. أن العاطل لا بد أن يكون قادرا على العمل، وبهذا الشرط يخرج الأطفال والمرضى وكبار السن.

٢. أن يبحث عن فرصة عمل، ويخرج بذلك طلاب الجامعات والمعاهد العليا الذين تفرغوا لمواصلة مشوار التعليم، وكل من ترك البحث عن العمل اختياراً.

فهذان شرطان أساسيان لا بد من توافرهما معا لتعريف العاطل وفقا لمنظمة العمل الدولية، ولا يعتبر مَن بحث عن عمل أفضل أو عمل إضافي عاطلا .

معدل البطالة: للبطالة معدل طبيعي ومعدل فعلي، أما المعدل الطبيعي للبطالة: فهو معدل يحدث نوعا من التوازن بين التضخم والبطالة، فهو يحافظ على معدل التضخم عند مستوى مقبول وفي حدود معقولة وآمنة،

ولذلك عند هبوط المعدل الفعلي للبطالة عن المعدل الطبيعي يعجل بارتفاع معدل التضخم ويسبب مشكلة التضخم، أما ارتفاع المعدل الفعلي للبطالة عن هذا المعدل الطبيعي فيعني انخفاض التضخم ولكن يسبب مشكلة البطالة

وضع الاقتصاديون المعادلات التي تحسب معدل البطالة ومن أبسط هذه المعادلات المعادلة الآتية: المعدل الفعلي للبطالة يساوي عدد العاطلين، مقسوما على عدد الموظفين زائد عدد العاطلين.

المعدل الفعلي للبطالة = عدد العاطلين ÷ عدد الموظفين + عدد العاطلين.

رغم بساطة هذه المعادلة التي تشعر بسهولة احتساب هذا المعدل إلا أن الأمر ليس على ظاهره، فتحديد عدد العاطلين ليس بالمهمة اليسيرة، وهذا المعدل يعاني من أوجه نقص وقصور نذكر منها على سبيل المثال:

١) أن معدل البطالة نفسه ليس مقياسا للخسارة الاجتماعية الناتجة عن فقدان الوظيفة، فكل فرد ليس لديه وظيفة أو يبحث عن وظيفة يعتبر فرداً،سواءً كان رب أسرة يعول ثلاثة أو أربعة أو حتى عشرة أفراد، أو كان شاباً مراهقاً يبحث عن وظيفة غير كاملة الدوام للحصول على مصروف جيبه. فهذا يعامل فرد وهذا يعامل فرد، فإذا خسر المراهق الوظيفة **فهل خسارته للوظيفة تساوي خسارة الرجل الفرد الذي يعول عشرة أنفس ؟** لا بالطبع، لكن معدل البطالة لا يفرق بين هذا وذاك كلاهما فرد؛ وبالتالي سواءً خسرها المراهق أو خسرها الذي يعول عشرة أنفس فإن ذلك لا يؤثر في معدل البطالة لا يغير شيئاً في حساب معدل البطالة.

٢) أن مفهوم البطالة المذكور يغض الطرف عن بعض المتضررين من الركود الاقتصادي، فبعض الموظفين يجبرهم أصحاب العمل على التحول من الدوام الكامل إلى الدوام الجزئي؛ فبذلك تقل رواتبهم ولا يعتبر هؤلاء بالطبع في حالة بطالة رغم ما

يلحقهم من أضرار اجتماعية.

٣) إن الذين بحثوا عن العمل حتى فقدوا الأمل في الحصول على فرصة عمل أولئك يغض هذا المعدل الطرف عنهم؛ لأنهم تركوا البحث عن العمل فبالتالي لا ينظر إليهم كعاطلين فلا يدخلون في عداد العاطلين، يعني عدد العاطلين الذي يقسم على مجموع عدد الموظفين و عدد العاطلين يستبعد منه احتساب أولئك الذين بحثوا عن العمل حتى توقفوا عن العمل؛ لأنهم يئسوا من الحصول على فرص عمل.

❖ **أنواع البطالة**: هناك أنواع متعددة من البطالة ويمكننا الاقتصار على **أربعة أنواع منها**:

١) البطالة السافرة: والتي تسمى أيضا البطالة البنيانية، وتتمثل في وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ولكنهم لا يجدون العمل، فهذا النوع من البطالة إليه يتجه تعريف منظمة العمل الدولية للعاطل. في **البلدان الصناعية** يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، إلا أن الوضع في الدول النامية مختلف، فالعاطلون عن العمل في الدول النامية قَلَّ أن يحصلوا على إعانات من الدولة؛ ولذلك فإن الضرر المترتب على البطالة في الدول النامية هو أكبر من الضرر المترتب عليها – بالنسبة للأفراد أنفسهم – أكثر من الضرر المترتب عليها في المجتمعات المتقدمة.

٢) البطالة المقنعة: وهي تتمثل في وجود عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة لا تسهم في زيادة الإنتاج، رغم أنها تشغل وظيفة وتتقاضى أجرا مما يرفع من تكلفة المنتجات. وحقيقة أن البطالة المقنعة هي من أخطر أنواع البطالة؛ لأنها تفقد الاقتصاد القومي قدرته على المنافسة مع **الاقتصادات** الأخرى..

٣) البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، وقد تطول فترة البحث من العمل نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية أو لنقصها لدى الطرفين. فهذا النوع من البطالة يسمى بطالة احتكاكية، ويمكن السيطرة عليه بإيجاد مراكز العمل التي تخدم الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال وتوفق بينهما.

٤) البطالة الهيكلية: وهي البطالة التي تحدث نتيجة لعدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، وهي التي يعبر عنها بلغة الصحافة اليوم عدم التوافق بين مخرجات التعليم والحاجة الفعلية للسوق. هذه أهم الأنواع وهناك أنواع أخرى لكن نقتصر على هذه الأنواع الأربعة للبطالة .

❖ **الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة**: للبطالة آثار اجتماعية واقتصادية سلبية ومن هذه الآثار:

١) إن ارتفاع معدل البطالة يضعف مستوى الأمن والاستقرار في البلد؛ لأنه يؤدي إلى انتشار الجريمة وارتفاع معدلاتها وفقد الأمن والاستقرار من العوامل التي تحد من ازدهار النشاط الاقتصادي.

٢) البطالة المقنعة على وجه الخصوص تضعف الاقتصاد القومي وتفقده القدرة على المنافسة مع الاقتصادات الأخرى، ومع ذلك فإن البطالة المقنعة أقل ضررا من البطالة السافرة وخاصةً في المجتمعات النامية التي لا توجد فيها إعانة للبطالة أو مظلة للضمان الاجتماعي.

٣) الانحراف الاجتماعي، وظهور صور من الكسب الغير مشروعة لتأمين احتياجات الأسرة، ومن صور ذلك الاتجار بالمخدرات أو الدعارة أو السرقة أو التزوير ..إلخ

٤) اتساع دائرة الفقر والحرمان وما يرتبط بذلك من تدني جودة الحياة.

٥) عدم ثقة العاطل بنفسه وشعوره بعدم قدرته على تحمل المسؤولية إضافة إلى ضعف مكانته الاجتماعية.

هذا فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة. نخلص في نهاية هذه الحلقة إلى أن مشكلة البطالة ومشكلة التضخم مشكلتان اقتصاديتان تعاني منهما معظم الدول، لا فرق في ذلك بين الدول المتقدمة

أو الدول النامية، **وأن العلاقة التقليدية بين البطالة والتضخم هي علاقة عكسية**، وإن كانت المجتمعات في الأربع عقود الأخيرة تقريبا تشهد حالة تتزامن فيها مشكلة البطالة مع مشكلة التضخم، فكثيرا من الدول اليوم أصبحت تعاني من المشكلتين معا، وهو ما يشار إليه بالتضخم الركودي، ومع ذلك فإن هذا التضخم الركودي لا يلغي **طبيعة العلاقة العكسية** بين البطالة والتضخم؛ لأنه من الممكن تخفيض معدل البطالة ولكن سيترتب عليه ارتفاع في معدل التضخم، أو خفض معدل التضخم لكن سينتج عن ذلك ارتفاع في معدل البطالة .

رأينا أن للبطالة أنواعاً أهمها البطالة السافرة التي يتجه إليها تعريف منظمة العمل الدولية وكذلك البطالة الهيكلية والاحتكاكية والبطالة المقنعة .

الحلقة (١٨)

موضوعها: النقود والبنوك.

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: أهمية النقود من خلال التعرف على الصعوبات التي واجهت البشرية عصر المقايضة.

ثانياً: مراحل تطور النقود.

ثالثاً: الظروف التي أدت إلى نشأة البنوك التجارية.

رابعاً: الظروف التي أدت إلى نشأة المصارف الإسلامية.

خامساً: أبرز الخدمات التي تقدمها البنوك.

أولاً: أهمية النقود من خلال التعرف على الصعوبات التي واجهت البشرية عصر المقايضة.

أصبحت النقود جزءاً مهما في حياة الإنسان، إذ لا يستطيع أحد اليوم أن يتصور كيف تسير الحياة بدون النقود، وقد عاشت المجتمعات الإنسانية البدائية حياة بسيطة تعتمد على الصيد بالدرجة الأولى، ثم اكتُشفت الزراعة، وتوجه المجتمع البشري نحو التخصص وتقسيم العمل، وترتب على ذلك وجود فائض في الإنتاج لدى بعض قطاعات المجتمع؛ أدى إلى تبادل بعضها ببعض وهو ما عرف اقتصادياً بالمقايضة. ومع اتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل ونمو الأنشطة الاقتصادية ظهرت عيوب المقايضة وعجزها عن الوفاء باحتياجات المجتمع البشري،

ومن هذه العيوب (للمقايضة) :

١) صعوبة التوافق المزدوج للرغبات بين أطراف التبادل، في ظل المقايضة وانعدام النقود كوسيط للتبادل واجه الناس صعوبة في الحصول على احتياجاتهم من السلع؛ لأن كل شخص لديه سلعة أو سلع معينة يريد جعلها ثمناً لسلع يحتاجها لا يتحقق مراده بمجرد الحصول على الشخص الذي تتوفر لديه هذه السلع التي يريد، إذ لابد أن يكون الطرف الآخر أيضا لديه الرغبة في قبول هذه السلعة ومقايضتها بما لديه، مثال:إذا كان لدى شخص ما فائض من القمح، ويرغب في الحصول على اللحم فقد تجد صعوبة في الحصول على شخص يملك اللحم ولديه في نفس الوقت الرغبة في الحصول على القمح.

٢) عدم صلاحية تبادل السلع أي (المقايضة) كمقياس للقيمة، في ظل المقايضة يصعب تقدير قيم السلع المتبادلة؛ لاختلاف

أنواعها ومقاديرها، وبالتالي عدم وجود معيار منضبط يحدد قيم السلع بدقة ومعيار حاجة المقايض للسلعة لا يكفي؛ لأنه يؤدي إلى تفاوت كبير في تقدير قيم السلع، على سبيل المثال:

كم يساوي كيلو اللحم من القمح أو التفاح؟

في ظل المقايضة سيبذل البعض خمسة كيلو جرامات من القمح للحصول على كيلو واحد من اللحم، وآخر يبذل عشرة كيلو جرامات من القمح ليحصل على كيلو واحد من اللحم، وثالث يبذل عشرين كيلو جراماً من القمح ليحصل على كيلو واحد من اللحم.

٣) صعوبة التجزئة، في ظل المقايضة يصعب تجزئة السلع التي تقدم كثمن لما يريد أن يحصل عليه المقايض من السلع الأخرى، فلو كان لدى شخص جملاً مثلاً ويريد أن يحصل على شيء يسير من القمح، فإن الجمل لا يقبل التجزئه.

٤) صعوبة الادخار، في ظل المقايضة يصعب حفظ الثروة وادخارها على شكل سلع، وليس من السهل ادخاركم هائل من السلع خاصة وأن بعض السلع غير قابل للخزن لفترات طويلة ومعرض للتلف، فضلا عن أن عملية تخزين الثروة على شكل سلع يتطلب مساحة واسعة من المخازن وحراس يحرسونها، هذه الصعوبات التي صاحبت المقايضة أدت إلى ظهور النقود كحل يتلافى أويتفادى عيوب المقايضة.

ثانياً: مراحل تطور النقود:

وقد مرّت النقود بأشكال مختلفة قبل أن تصل إلى شكلها المتعارف عليه في عصرنا الحاضر، وأبرز هذه الأشكال ما عرف **بالنقود السلعية: وهي سلع قابله للخزن وواسعة الاستخدام يقتنيها الناس ليس لغرض الاستهلاك فقط بل كوسيط للتبادل**. ومع نمو الإنتاج وتوسع الأسواق أصبحت النقود السلعية غير قادرة على إدارة التبادل بين أطراف التعاقد على نحو فعال، وأصبح الناس يواجهون صعوباتٍ فقد كانت النقود السلعية بمثابة حل مؤقت لصعوبات المقايضة، لكن اتساع دائرة التبادل أعادت صعوبات المقايضة إلى الواجهة من جديد إلى أن اهتدى الإنسان **للذهب والفضة كوسيط للتبادل**، وقد وجد فيهما من الخصائص ما يعالج عيوب المقايضة، فهما نادران نسبيا وغير قابلين للتلف ويقبلان التجزئة، مع سهولة الاستخدام وخفة الوزن، لكن استخدام الذهب والفضة كنقود لم يقضِ على ظاهرة النقود السلعية قضاءً تاماً في بداية الأمر، ولعل المسلمين في الصدر الأول من الإسلام عاشوا هذه المرحلة إذ لم يتوفر من الذهب والفضة في عهد النبي ﷺ ما يكفي لإدارة التبادل التجاري، وكان الناس يتعاملون بالنقود السلعية، أي السلع التي تقبل الخزن ويتم اقتناؤها ليس لمجرد الاستهلاك بل كوسيط للتبادل، وتلقى قبولاً و استخداماً واسعاً لدى الناس، مثل القمح والشعير والتمر ونحوها وهي الأصناف الربوية التي ذكرها الرسول ﷺ الأصناف الستة الربوية بالإضافة إلى الذهب والفضة، فهذا النوع من السلع حقيقة هو نقود سلعية؛ لأن الناس يقايضونه ويكون وسيلة لهم للحصول على سلع يريدون استهلاكها لبذل هذا النوع من النقود السلعية أو من السلع الاستهلاكية التي هي القمح والشعير والتمر والملح، وأخيرا ظهرت **الأوراق النقدية** لتحل محل الذهب والفضة، وقد استخدمت في البداية مع بقاء الذهب والفضة، إلى أن أصبحت النقود الورقية هي سيدة الموقف في عصرنا الحاضر، وربما نكون اليوم على مشارف مرحلة قادمة في التبادل تختفي فيها النقود الورقية ويكون التبادل بالبطاقة اللدائنية وهي اليوم تستخدم اليوم جنبا إلى جنب مع النقود الورقية، وكلما كان المجتمع أكثر تقدما في الميدان الاقتصادي شاع استخدامها.

وظائف النقود: للنقود وظائف ثلاثة:

١) وسيط للتبادل، وهذه الوظيفة من أهم وظائف النقود؛ لأنها تحقق التوافق بين رغبات البائع والمشتري بخلاف المقايضة.

٢) مقياس للقيمة، فمن خلال النقود تحدد قيم السلع ويعرف أطراف التبادل أن كيلو واحد من المانجو يساوي ثلاثة كيلو جرامات من الموز.

٣) مستودع للقيمة؛ لأن النقود قادرة للادخار، فهي مستودع تحفظ فيه قيم السلع،كما تستخدم النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة أو المداينات.

ثالثاً: الظروف التي أدت إلى نشأة البنوك التجارية:

نشأة البنوك: نرى في عالمنا اليوم بنوكاً عملاقة لديها الكثير من الفروع وتقدم العديد من الخدمات، فكيف نشأت هذه المؤسسات الضخمة. لقد بدأت هذه البنوك في أوروبا بدايات متواضعة على يد الصيارفة والصاغة الذين كانوا يحتفظون بودائع التجار؛ لحفظها من السرقة بمقابل مبالغ معينة من المال، قد لاحظ الصيارفة أن أكثر تلك الودائع جامداً لا يتحرك وأنه نسبة محدودة جدا من هذه الأموال تخرج ويتم تعويضها في شكل ودائع جديدة، ومع تزايد حجم هذه الودائع تطورت فكرة استثمار هذه الأموال المتكدسة لديهم من خلال إقراضها إلى خزائنهم، فمن خلال إقراضها لمن يحتاج إليها بفائدة معلومة، ولكي يضمن الصيارفة استمرار تدفق الأموال إليهم دفعوا فوائد لأصحاب المدخرات، وفي نهاية المطاف تبلورت هذه التعاملات بجهاز مصرفي حديث أطلق عليه البنوك التجارية.

كيف يربح البنك؟ يعتمد البنك التجاري بشكل كبير على أموال المودعين، وهي أموال قد يلجأ المودعون إلى سحبها في أي وقت من الأوقات مما يعرض البنك للانهيار والإفلاس.

فكيف يتعامل البنك مع العملاء في هذا الخصوص؟ وكيف يحقق الربح ويتفادى خطر الانهيار والإفلاس؟ لابد أن يوازن البنك بين المحافظة على قدرٍ كافٍ من السيولة؛ للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وبين السعي لتحقيق قدر ممكن من الأرباح بتوظيف الفائض من السيولة المتاحة لديه من ودائع العملاء.

البنك المركزي: كل دولة لديها بنك مركزي، وهو بنك الحكومة الذي يقدم للدولة ما تحتاج إليه من خدمات مصرفية، ويتولى إدارة سياساتها المالية والنقدية، فيصدر العملة نيابة عنها، ويشرف على القطاع النقدي والمصرفي، ويتخذ من الإجراءات والسياسات ما يحفز على النمو الاقتصادي، ويسهم في السيطرة على مشكلتي التضخم والبطالة.

وظائف البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي في المملكة العربية السعودية باسم مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد نشأت المؤسسة في عام ١٣٥٧ هـ، وكان دورها في البداية يقتصر على السعي لتحقيق الاستقرار لسعر الريال السعودي المصنوع من الفضة، لكنها أصبحت اليوم من أهم البنوك المركزية في العالم، وقد أصدرت المؤسسة أول نقد ورقي لها في عام ١٣٧٣هـ، وفي عام ١٣٧٩ هـ تحولت كل نقود المملكة ماعدا القروش إلى نقود ورقية وتوقف التعامل بالريال المصنوع من الفضة والجنية المصنوع من الذهب، ولم تتوقف مهمة مؤسسة النقد العربي السعودي على الوظائف التقليدية للبنك المركزي بل جاوزت ذلك إلى رعاية الاستثمار الخارجي للحكومة.

رابعاً: الظروف التي أدت إلى نشأة المصارف الإسلامية:

المصارف الإسلامية:

عرف الدكتور عبد الرحمن يسري المصرف الإسلامي:⇦ بأنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري

وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجياً.

نشأة المصارف الإسلامية:

بعد حصول كثير من الدول الإسلامية على الاستقلال، بدأت عملية المراجعة لما خلفه الاستعمار من مؤسسات ثقافية واجتماعية واقتصادية ومنها البنوك، وقد رأى علماء المسلمين أن عمل البنوك التجارية مخالف لأحكام الشرعية الإسلامية، فكان اعتراضهم على صيغة البنك التجاري الذي يعتمد على القروض الربوية وليس على فكرة الوساطة المالية التي يقوم بها البنك، والتي تحقق مصالح كثيرة للناس وتساعد على النمو الاقتصادي، وقد بدأت المصارف الإسلامية نشاطها في عام ١٩٧٥ م ، عندما تأسس بنك دبي الإسلامي كأول مصرف يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فكان أول مصرف، وتتابعت بعده المصارف الإسلامية..

وأبرز وجوه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك التجارية:

- قيام المصارف الإسلامية على أساس تحريم التعامل بالفائدة، حيث تنص التوصية والفتوى الأولى للمؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي على حرمة الفائدة، النص يؤكد المؤتمر أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين الغربيين هو من الربا المحرم شرعا، ومع هذا فإن عدم تعامل المصرف الإسلامي بالفائدة يعتبر شرطاًضرورياًولكنه ليس كافيا لكي يوصف المصرف بكونه إسلاميا، فقد توجد بنوك غير إسلامية توقف التعامل بالفائدة مع أنها تعج بالمخالفات الشرعية الأخرى، فهذا النوع من البنوك يسمى البنوك التجارية بلا فوائد ولا تسمى بنوك أو مصارف إسلامية.
- كما أن المصارف الإسلامية اهتمت بالجوانب الاجتماعية والروحية من خلال التمويل وخاصة ما يدخل في إطار مصارف الزكاة، خلافا للبنوك التجارية التي يضعف إسهامها في دعم هذه المناشط.

خامساً: أهم الخدمات التي تقدمها البنوك:

أولاً / / قبول الودائع: تقوم البنوك بقبول أنواعاً متعددة من الودائع مثل الودائع تحت الطلب وهي ما يسمى بالحسابات الجارية، وهذا النوع من الودائع يمكّن المودع من سحب أمواله أو جزء منها في أي وقت شاء، لكنه لا يحصل على فائدة مقابل هذا الإيداع، بل ربما دفع رسوماً للبنك مقابل هذه الخدمة. والمصارف الإسلامية لا تختلف عن البنوك التجارية بهذا النوع من الحسابات. ومن الودائع لدى البنوك الودائع لأجل: وهي ودائع لا يتمكن المودع من سحبها إلا بعد مرور مدة زمنية لا تقل عن سنة في الغالب، وتعطي البنوك فوائد مقابل هذا النوع من الودائع. أما المصارف الإسلامية فتقبل هذا النوع من الودائع كعقد مضاربة بحيث يقوم البنك أو طرف آخر باستثمارها مضاربة واقتسام الأرباح.

ثانياً / /الشيكات: **وهي عبارة عن أوامر يحررها العميل إلى البنك الذي يوجد له فيه حساب جارٍ بدفع مبلغ معين لحامل الشيك أو طرف آخر**، ولخلو هذه الخدمة من الربا تتعامل بها المصارف الإسلامية.

ثالثاً / / خصم الأوراق التجارية: وهي السفاتج أو الكمبيالة التي يسحبها البائع على المشتري بالتقسيط والسندات الإذنية، فيقوم المصرف بإعطاء قيمة الورقة الحالية للمستفيد وهي أدنى قيمة، ويحصل على القيمة الإسمية وهي الأعلى في تاريخ الاستحقاق، وهذا من ربا النسيئة المحرم الذي لا يجوز أن تتعامل به المصارف الإسلامية.

رابعاً / / بيع وشراء العملات: وهي خدمة تقدمها كثير من البنوك، ولا فرق في ذلك بين البنوك التجارية والمصارف الإسلامية، ولكن المصارف الإسلامية تشترط التقابض يداً بيد؛ لأنه بيع جنس بغير جنسه.

خامساً / / الاعتمادات المستندية: وهي إحدى الخدمات التي تقدمها البنوك لخدمة المستوردين للبضائع من الدول الأجنبية، حيث يتعهد البنك بأن يدفع للمصدِّر قيمة البضائع المستوردة بعد تقديم المستندات التي تثبت أن البضاعة قد تم شحنها، وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد، ولابد أن يقدم البنك المحلي لهذه الخدمة من خلال التعامل مع بنك آخر في الدول التي يتم استيراد البضائع منها، والذي يحتسِب قيمة البضائع في نهاية المطاف دينا على البنك في دولة الاستيراد، ويتقاضى عليه فائدة بطبيعة الحال. وتستطيع المصارف الإسلامية تقديم هذه الخدمة بشرط أن يكون الاعتماد مغطى بالكامل، ومن الخيارات البديلة التي يمكن أن يقوم بها المصرف الإسلامي لخدمة العميل في هذا المجال قيام المصرف بشراء البضاعة مع الوعد من العميل بشرائها عند استلامها في ميناء الشحن أو ميناء الوصول على أساس بيع المرابحة بشروطه المقررة شرعاً.

سادساً / / خطابات الضمان: تطلب الحكومات من المقاولين الذين تمت الموافقة لهم بتنفيذ مشروعات تنموية أن يقدموا خطابات ضمانات بنكيه تمثل نسبة معينة من قيمة المشروع، وإذا لم يكن لدى المتعهد بالمشروع سيولة كافية لتغطية هذه النسبة يقوم البنك بالتمويل اللازم، وتتقاضى البنوك فوائد مقابل هذا التمويل، لكن المصارف الإسلامية لا تقوم بهذه الخدمة إلا إذا كان للعميل حساب جارٍ يغطي قيمة خطاب الضمان، أو مقابل المشاركة في **الغنم والغرم**.

سابعاً / / التحويلات النقدية: تقوم البنوك سواءً كانت تجارية أو إسلامية بهذه الخدمة مقابل عمولة، حيث يتقاضى البنك من العميل قيمة الحوالة وعمولة الخدمة، مقابل قيامه بدفع مبلغ معين في مدينة أو بلدٍ آخر.

الحلقة (١٩)

موضوعها التجارة الدولية

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

- أولاً: أهمية التجارة الدولية وأسباب قيامها.
- ثانياً: ما هو ميزان المدفوعات؟ وماذا يعني وجود عجز في هذا الميزان؟
- ثالثاً: مفهوم سعر الصرف،وما أهميته في التبادل التجاري؟
- رابعاً:متى نشأت منظمة التجارة العالمية ؟ ولماذا؟

❖ **أولاً: أهمية التجارة الدولية وأسباب قيامها:**

لا يمكن لأي دولة في عالمنا اليوم أن تقوم بإنتاج كل ما يحتاجه سكانها من السلع والخدمات دون التعامل مع العالم الخارجي تصديراً واستيراداً، مما يجعل التجارة الدولية من أهم القطاعات الاقتصادية، فالكثير من الدول النامية على سبيل المثال تقوم بتصدير المواد الخام إلى الدول الصناعية المتقدمة، ثم تستورد منها السلع المصنعة،

➢ **فما هي أسباب قيام التجارة الدولية؟**

أسباب قيام التجارة الدولية: من أهم الأسباب:

١) اختلاف مستوى حيازة الدول للتقنية، فالدول التي حققت مستويات عالية جداً من التكنولوجيا تمكنت من إنتاج العديد من السلع المتطورة والتي تشكل المعرفة التكنولوجية عنصراً أساسياً فيها في إنتاجها، في الوقت الذي اقتصرت فيه الدول النامية أو كثير من الدول النامية على إنتاج مواد الخام وتصديرها إلى الدول الصناعية المتقدمة، وذلك لافتقار

الدول النامية إلى المهارات الفنية والتقنية. وليس من المستحيل أن تتحول بعض الدول النامية إلى دول صناعية متقدمة إذا وُجدت الإرادة وتهيأت البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة والمحفزة.

٢) من الأسباب اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين الدول، فبعض الدول كدول الخليج مثلاً لديها فائض في رأس المال ونقص في الأيدي العاملة المدرَّبة، ودول أخرى على العكس من ذلك كالهند ومصر، ويمتد هذا التفاوت بين الدول في وفرة عناصر الإنتاج إلى الموارد الطبيعية، فدول لديها النفط وأخرى تفتقر إليه، ودول لديها الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة ودول تفتقر إلى ذلك، هذا التفاوت يجعل من الصعب أن تنتج كل دولة ما تحتاجه من السلع والخدمات مما يعزز أهمية التجارة الدولية.

٣) كذلك فإن التفاوت بين الدول في وفرة عناصر الإنتاج يقود إلى تفاوت في كلفة الإنتاج بين الدول، ويزيد من أهمية التخصص لخفض كلفة الإنتاج، وبالتالي خفض أسعار السلع، وإذا وجد التخصص أصبحت التجارة الخارجية أمراً واقعاً، تتجه الدول إلى التخصص في إنتاج سلعة ما، عندما يكون لديها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة دون سواها أو أكثر من غيرها، بمعنى أنها تستطيع أن تنتج هذه السلعة بتكلفة أقل مما يمكن أن تنتج به في دولة أخرى، وفي هذه الحالة يتم التوسع في إنتاج السلعة بحيث يزيد الإنتاج عن حاجة السوق المحلي مما يسهم في خفض كلفة الإنتاج وبيع كميات أكبر وأكثر من هذه السلعة وتصدير الفائض أيضاً إلى الأسواق الأجنبية.

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن التجارة الخارجية الدولية تواجه من العوائق والعقبات ما لا تواجهه التجارة المحلية، مما يجعل تدفق السلع والخدمات دولياً أصعب من تدفقها محلياً؛ لأن بيئة التجارة الداخلية تحكمها نفس الظروف وتخضع لنفس المعايير والقوانين، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فإن لكل دولة سياساتها وقوانينها الخاصة بها؛ ولذلك فإن السياسات والقوانين التي تحكم التبادل التجاري الخارجي متباينة، ولكل دولة سياساتها وقوانينها مما يجعل هناك صعوبة في تدفق السلع خارجياً.

❖ **ثانياً: ما هو ميزان المدفوعات؟ وماذا يعني وجود عجز في هذا الميزان؟**

ننتقل إلى ميزان المدفوعات نحن عرفنا أهمية التجارة الدولية وأسباب قيامها، وبالتالي عدم قدرة أي دولة على أن تعتمد اعتماداً كلياً على مواردها المادية وإمكاناتها الإنتاجية دون التبادل التجاري مع دول العالم الخارجي، وهذا يقودنا للحديث عن ميزان المدفوعات،كثيرا ما نسمع أن بعض الدول تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات، ودول أخرى يتوفر لديها فائض في ميزان المدفوعات،

➢ **فما هو ميزان المدفوعات؟**

ميزان المدفوعات: عبارة عن سجل لكافة التعاملات الاقتصادية والمبادلات التجارية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وبين العالم الخارجي خلال سنة، وهذا السجل يصف ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات ناشئة عن التبادل التجاري مع بقية دول العالم، فإذا كان للدولة من الحقوق أكثر مما عليها من الالتزامات تجاه بقية البلدان حقق ميزان المدفوعات فائضاً، أما إذا كانت التزاماتها أكثر من حقوقها فإن ميزان المدفوعات في هذه الحالة يعاني عجزاً.

ويشمل ميزان المدفوعات ثلاثة أقسام رئيسة: هي :

١-حساب المعاملات الجارية، ٢- وحساب حركة رؤوس الأموال، ٣- وحساب تحركات الذهب والاحتياطيات.

وتدخل كل معاملة في ميزان المدفوعات كدائنة أو مدينة.

والمعاملة الدائنة: ⇦ هي تلك المعاملة التي تؤدي إلى الحصول على مدفوعات من الخارج.

أما **المعاملة المدينة:** ⇦ فهي تلك التي تؤدي إلى بذل مدفوعات للخارج.

قلنا قبل قليل أن ميزان المدفوعات يشمل ثلاث أقسام،

➢ **فماذا تعني هذه الأقسام التي اشتمل عليها ميزان المدفوعات ؟**

١ــ حساب المعاملات الجارية: فيُعنى بتسجيل جميع قيم السلع والخدمات التي تستوردها الدولة من بقية دول العالم، وكذلك جميع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة بتصديرها إلى تلك الدول.

٢ــ حساب حركة رؤوس الأموال: فيُعنى بتسجيل جميع حقوق والتزامات رعايا الدولة تجاه رعايا الدول الأخرى، مثل: الأسهم والسندات وودائع البنوك ونحو ذلك.

٣ــ حساب تحركات الذهب: فيُعنى بتسجيل جميع التحركات التي يتخذها الذهب خلال عام خروجاً من الدول أو دخولاً إليها، فإذا خرج من الدولة احتسب في الجانب الدائن وكأنه سلعة تم تصديرها، وإذا دخل إلى الدولة احتسب في الجانب المدين وكأنه سلعة تم استيرادها. وتستخدم الدول التي تعاني من العجز في موازين مدفوعاتها بعض السياسات التي تهدف لمعالجة هذا العجز ومن ذلك:

- **أولاً:** خفض فاتورة الواردات باللجوء إلى فرض الرسوم الجمركية التي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المستوردة على المستهلك؛ كي يخفض استهلاكه للسلع، ونجاح هذه السياسة يعتمد على رد فعل الطرف الآخر في التبادل التجاري.
- **ثانياً:** خفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى بغرض تنشيط الطلب على الصادرات وخفض الواردات، وهذه من الإجراءات التي تتبعها بعض الدول فإذا خفضت الدولة قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأخرى وأصبحت أسعار صادراتها أرخص مما كانت عليه في السابق بالنسبة للمستورد الأجنبي فهذه من الإجراءات التي تتبعها بعض الدول، إذا قامت الدولة بخفض قيمة عملتها المحلية مقابل العملات الأخرى تصبح أسعار صادراتها أرخص مما كانت عليه في السابق، مما ينشط الطلب على الصادرات في هذه الدولة، كما يوفر الطلب على الواردات من الدول الأخرى؛ لأن أسعار الواردات تصبح أعلى مما كانت عليه في السابق.
- **ثالثاً:** النهوض بمستوى جودة السلع والخدمات التي يتم تصديرها مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة الطلب عليها ورفع قيمة الصادرات، وهذا أمر لا يمكن الوصول إليه إلا بتطوير المستوى التقني وإعادة هيكلة المشروعات الإنتاجية.

❖ **ثالثاً: مفهوم سعر الصرف وأهميته في التبادل التجاري:**

ننتقل إلى سعر الصرف لكل دولة من الدول عملة مستقلة خاصة بها، وتحتاج الدول لإجراء عمليات التبادل التجاري إلى سعر يربط بين العملات المتنوعة، ويحدد قيمة كل عملة بالنسبة لعملة أخرى.

وهذا هو **سعر الصرف الذي يمكن تعريفه:** ⇦بأنه عدد الوحدات النقدية من العملة الأجنبية التي يتم الحصول عليها في مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، وعلى سبيل المثال فإن سعر الصرف بين الريال والدولار هو ٣,٧٥ ثلاث ريالات وثلاثة أرباع الريال لكل دولار، فالتجار السعوديون الذين يريدون الاستيراد من إحدى الدول الأجنبية يقومون بشراء عملة ذلك البلد مقابل بيع الريال بما يكفي لشراء السلعة المستوردة والمقيمة بالعملة المحلية لذلك البلد، وتحرص معظم الدول على بيع منتجاتها إلى العالم الخارجي بعملتها المحلية، ولا شك أن ذلك يعين الدول في استخدام سعر الصرف كأداة التحكم

بمعدلات البطالة والتضخم فضلاً عن كونه يعزز قيمة العملة المحلية عندما يزداد الطلب الخارجي عليها، أي عندما يزداد الطلب الخارجي على منتجات تلك الدولة.

القيود على التجارة الخارجية: خضعت التجارة الدولية للعديد من القيود التي تفرضها الدولة سعياً لتعظيم مصاريفها وخاصة خلال العقود التي سبقت ولادة منظمة التجارة العالمية، **وما زالت بعض هذه القيود قائمة ومن ذلك**:

أولاً / / الرسوم الجمركية، تفرض الدول الرسوم الجمركية على السلع المستوردة لحماية الإنتاج المحلي من منافسة السلع الأجنبية وخاصة عندما تكون هذه السلع سلعاً وليدة في مراحل الإنتاج الأولي، أو في المراحل المبكرة للإنتاج، إذ بدون هيئة حماية لا يمكن لهذه الصناعة أن تبقى وتستمر، وقد بلغ هذا النوع من الرسوم في بعض الدول مائة بالمائة لجعل الدول المستوردة أعلى سعراً من أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي حماية الصناعة المحلية، وربما يكون الدافع لفرض الرسوم الجمركية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات أو رغبة الدول في زيادة إيراداتها.

ثانياً / / الحصص: تقوم بعض الدول بوضع سقف أعلى للكمية التي يسمح باستيرادها من سلعة معينة أو مجموعة من السلع، ولا شك أن لذلك أثره في تقييد الاستيراد والحد من حركة التبادل التجاري.

❖ **رابعاً: منظمة التجارة العالمية** :

منظمة التجارة العالمية: عبارة عن إطار قانوني ومؤسسي لنظام تجاري عالمي يمكِّن الدول من تنمية علاقاتها التجارية من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية، ويساعدها في صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، ويعمل على فض المنازعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

وقد تأسست هذه المنظمة في الأول من يناير عام ١٩٩٥ م ، بعد سلسلة من جولات التفاوض كان آخرها جولة الأورغواي التي اختتمت في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٣ م، فحلت هذه المنظمة محل الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة (الجات)، وقد أصبحت ٧٦ دولة أعضاء في المنظمة منذ يومها الأول ثم زاد العدد بعد ذلك، وبينما كانت الجات تقتصر على التجارة في السلع فإن منظمة التجارة العالمية أوسع نطاقاً، إذ تشمل إلى جانب تجارة السلع التجارة في الخدمات وكذا حقوق الملكية الفكرية. وقد احتوت منظمة التجارة العالمية على نحو ٢٩ وثيقة قانونية تغطي مجالات متفاوتة من الزراعة إلى المنسوجات، ومن الخدمات إلى المشتريات الحكومية وقواعد المنشأ والملكية الفكرية، وتهدف العديد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد بيئة تجارية واستثمارية قادرة للتنبؤ، وذلك بالحد من توجه الدول نحو تغيير القواعد والقوانين بسهولة، والمنظمة لا تسعى لقيام تجارة حرة بشكل مطلق ينهي استخدام التعريفات الجمركية وجميع أشكال الحماية، ولكنها تسعى إلى وجود منافسة مفتوحة وعادلة؛ ولذا فقد اشتملت على العديد من قواعد التمييز والتي صممت لضمان ظروف عادلة للتجارة، ومعظم الدول الأعضاء في هذه المنظمة هي دول نامية، أو دول تمر بعملية تحول اقتصادي إلى اقتصاد السوق، وقد أعطيت الدول النامية فترات انتقالية للتكيف مع بعض التزامات منظمة التجارة العالمية، والتي لا يمكن أن تفي بها فور الانضمام للمنظمة أو في السنوات الأولى للانضمام، وقبل أن نختم هذه الحلقة نقول أن التجارة الدولية أصبحت واقعاً لا غنى عنه، وبعيداً عن المصالح الفردية الخاصة أو المصالح الضيقة لبعض الدول فإن المجتمع البشري بمجمله يقطف ثمار التجارة الدولية، ولا ينكر أهميتها في رفع مستوى معيشة المجتمعات البشرية بشكل ما، إما تنوع إمكانات الإنتاج بين الدول وتفاوتها في وفرة الموارد الاقتصادية، كما أن اختلاف الدول في مستوى حيازتها للتقنية وقدرة بعض الدول على التخصص في صناعات محددة تتوافر لديها ميزة نسبية في إنتاجها تساعدها على بناء المشروعات الضخمة التي تسهم في تخفيض تكاليف

الإنتاج وتوفيرها للمستهلك أياً كان موقعه وعلى هذا الكوكب،كلها عوامل أدت إلى قيام التجارة الدولية، والتجارة الدولية حقيقة من النعم التي أنعم الله بها على خلقه فقد قال الله تعالى: {**وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّهِ فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ**}النحل١١٢.

الحلقة (٢٠)

عن الزكاة وأثارها الاقتصادية

تهدف هذه الحلقة إلى أن يدرك الطالب:

أولاً: دور الزكاة في البناء الاقتصادي الإسلامي.

ثانياً: بعض الآثار الاقتصادية لفريضة الزكاة.

أولاً: دور الزكاة في البناء الاقتصادي الإسلامي:

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وقد تولى الله تبارك وتعالى تحديد مصارفها بقوله سبحانه: {**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**}التوبة٦٠ ، وقد جاءت هذه الآية في قلب آيات تتحدث عن النفاق والمنافقين، فالمنافقون منهم أهل الأموال الذين لا ينفقون إلا وهم كارهون، وهم على ما آتاهم الله من فضله من الثراء والمال يغتابون الرسول ﷺ ويعيبون تصرفه في توزيع الصدقات، فحدد الله سبحانه وتعالى في هذه الآية مصارف الزكاة ولم يدع في ذلك مجالاً للاجتهاد، وذكرهم بأنه سبحانه عليم حكيم، وقد سأل رجل رسول الله ﷺ أن يعطيه من الصدقة فقال له الرسول : (**إن الله جزأها ثمانية أجزاء فإن كنت جزءاً منها أعطيتك**)، وقد قاتل أبو بكر الصديق المانعين للزكاة بعد وفاة النبي ﷺولم يفرق بينهم وبين الذين ارتدوا عن الإسلام جملة وتفصيلا.

بعض ما تميزت به الزكاة:

١) أن الزكاة واجبة شرعاً، فهي إلزامية وليست تطوعية، وهي مما تميز وتفرد بها النظام الاقتصادي الإسلامي.

٢) تعدد مصارف الزكاة، حيث استوعبت جميع ميادين الحاجة في المجتمع المسلم.

٣) وجوبها في جميع أصناف المال وارتباطها بالمال وليس بالمكلف، حيث تؤخذ الزكاة من مال الصبي ومال المجنون فالزكاة واجبة في مال الصبي وفي مال المجنون إذا هي مرتبطة بالمال وليس بالمكلف، كما أن انخفاض نصابها يجعل حصيلة الزكاة كبيرة مما يزيد من أهمية صندوق الزكاة ومقدرته على القيام بدور اقتصادي واجتماعي فعال.

٤) تخرج الزكاة نقداً وعيناً ، وتتفاوت مقاديرها من ربع العشر إلى العشر مراعاة لحال المكلف بدفع الزكاة.

ثانياً: بعض الآثار الاقتصادية لفريضة الزكاة:

ننتقل إلى الحديث عن الآثار الاقتصادية لفريضة الزكاة ونبدأ بالأثر التوزيعي للزكاة، لقد اهتم الإسلام اهتماما بالغاً في قضية التوزيع بشكل عام وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي واستخدم لذلك أدوات كثيرة أبرزها الزكاة.

وقد جاءت النصوص بالتأكيد على أمرين فيما يتعلق بالتوزيع:

الأول / / التأكيد على ضرورة تداول المال بين كافة أبناء المجتمع والحيلولة دون تكدسه في يدي فئة قليلة من أبناء المجتمع، قال الله تعالى: {**مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ**

الْعِقَابِ}الحشر٧ ، ولما ظهر رسول الله ﷺ على أموال بني النضير قال ﷺ للأنصار : (**إن إخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال، فإن شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا، وإن شئتم أمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة**)، فماذا قالوا ؟ قالوا : "لا، بل تقسم هذه فيهم وأقسم لهم من أموالنا ما شئت"، فنزل قول الله تعالى {**وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ** }الحشر٩.

الثاني / / التأكيد على محاصرة الفقر ونفيه من المجتمع ما أمكن ذلك، وقد دلت النصوص الشرعية على خطورة تفشي ظاهرة الفقر المدقع في أوساط المجتمع الإسلامي، وأن مثل هذه الظاهرة تتنافى مع حقيقة الإيمان الذي قام عليه بناء المجتمع المسلم، قال الرسول ﷺ: (**كاد الفقر أن يكون كفرا**)، وقال ﷺ: (**والله لا يؤمن من بات شبعان وجاره جائع**)، وقال الله تبارك وتعالى { **وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهْ{٢٥} وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهْ{٢٦} يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ{٢٧} مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهْ{٢٨} هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهْ{٢٩} خُذُوهُ فَغُلُّوهُ{٣٠} ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ{٣١} ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ{٣٢} إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ{٣٣} وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ{٣٤} فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ{٣٥} وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ{٣٦} لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ{٣٧}** الحاقة. والزكاة ما هي إلا أداة واحدة من الأدوات التوزيعية التي شرعها الإسلام، وقد دعا الإسلام إلى بذل المال وإنفاقه في وجوه البر، قال الله تعالى: {**لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**} البقرة١٧٧، وقال الله تعالى: {**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً{٨} إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاء وَلَا شُكُوراً{٩} إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً{١٠} فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُوراً{١١} وَجَزَاهُم بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيراً{١٢}**}الإنسان.

والزكاة صورة من صور الإنفاق الإلزامي الذي تتحقق به آثاراً كثيرة منها الأثر التوزيعي، وقد حاول بعض مفكري الاقتصاد الوضعي التقليل من أهمية توزيع الدخل وخاصة في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية، بحجة أن توزيع الدخل يضعف مستوى تراكم رأس المال وبالتالي تضعف الاستثمارات والأنشطة التنموية، ولكن هذا الرأي غير مقبول في المنظور الإسلامي؛ لأن عدالة التوزيع هدف أساسي دلت عليه النصوص الشرعية، فهو واجب التحقيق أياً كانت الموارد المادية المتاحة للمجتمع، وبالتالي فهو غير مرتبط بمستوى النشاط الإنتاجي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ليس بالضرورة أن عدالة التوزيع تُضعِف مستوى تراكم رأس المال حيث أن البنوك والشركات تسهم في تجميع المدخرات ورفع مستوى تراكم رأس المال، ويتكامل دور الزكاة في تحقيق الأثر التوزيعي مع غيرها من الأدوات التوزيعية المشروعة في النظام الإسلامي، إلا أن الزكاة أعظم أثراً في هذا الخصوص؛ لأنها أداة جبرية لإعادة توزيع الدخل والثروة وليست تطوعية وهي كما جاء في حديث معاذ: (**تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم**)، فهذا النص يبرز بوضوح وجلاء الأثر التوزيعي للزكاة، فهي تقتطع من دخل الغني وتضاف إلى دخل الفقير، فتردم بذلك الفجوة بين طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء، بل تسهم في تحويل شريحة من طبقة الفقراء إلى طبقة الأغنياء عملاً برأي الفقهاء الذين قالوا بإعطاء الفقير كفاية العمر، وكما هو رأي عمر بن الخطاب أيضاً حيث يقول: " **إذا أعطيتم فأغنوا وإن راح لأحدهم مائة من الإبل**"، ولا شك أن هذا التوجه لدى بعض الفقهاء له دور كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية وإغناء طوائف أو شرائح كبيرة من المجتمع بإعطائهم كفاية العمر التي

تجعلهم ينتقلون من كونهم متلقين للزكاة إلى أن يكونوا من ضمن شريحة دافعي الزكاة، ومن بركة الزكاة أن توفر المال في يد الفقير هو أيضاً لمصلحة الغني التاجر الذي يزداد الطلب على منتجاته، وقد أدى التطبيق الشرعي للزكاة إلى تحقق عدالة التوزيع واختفاء الفقر في المجتمع المسلم،كما حدث في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

ومما ينبغي التأكيد عليه أن أي نظام اقتصادي ينجح في تحقيق عدالة التوزيع يتمكن من رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير، وهذا يقودنا إلى أثر آخر وهو أثر الزكاة في مكافحة البطالة ورفع مستوى التشغيل.

من بين أهم الآثار الاقتصادية لفريضة الزكاة مكافحة البطالة ورفع مستوى التشغيل **ويتضح ذلك من خلال الأمور التالية**:

١) منع الإسلام إعطاء الزكاة للقادرين على الكسب، كما قال رسول الله ﷺ: **(لا حظ فيها لغني ولا لذي مرة سوي)**، وعلى هذا فإن من حباه الله قوة في الجسم وقدرة على الكسب لا يجد أمامه إلا الجد والاجتهاد في طلب الرزق والمساهمة في تنمية اقتصاد المجتمع وأعمار الأرض فينفع نفسه وينفع غيره من المسلمين.

٢) شجع الإسلام على توظيف المدخرات الفائضة عن الاستهلاك والمواد المدخرة لإخضاعها للزكاة، فاعتبر المدخرات أموالاً قابلة للنماء يتعين على مالكها دفع ما مقداره ٢,٥ ٪ من إجمالي قيمتها، وهذه النسبة إذا لم يتم توظيف هذا المال وتوجيهه نحو الاستثمار فإن هذا المال سيتآكل وتأكله الصدقة، وخلال ربع قرن يكون معظم هذا المال قد ذهب زكاةً، الإسلام اعتبر المدخرات أموالاً قابلة للنماء يتعين على مالكها دفع ٢,٥ ٪ من إجمالي قيمتها، وفي هذا يتحقق دفع الناس لتوظيف ما يفيض عن استهلاكهم خدمة لاقتصاد المجتمع الإسلامي وحفاظاً على أموالهم من النقص والتآكل نتيجة لدفع الزكاة، وقد قال عمر بن الخطاب: "**اتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة** "، وعندما يتجاوب المسلمون مع هذه الفريضة الشرعية فيدفع بمدخراتهم نحو الاستثمار فتكثر فرص العمل نتيجة التوسع في المشروعات الاستثمارية وينخفض بذلك معدل البطالة.

٣) حدد الإسلام مصارف الزكاة في القرآن وأكّد على أهمية مصرف الفقراء والمساكين من بين هذه المصارف، حيث ابتدأ بهذين المصرفين قبل غيرهما كما أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ عندما بعثه إلى اليمن : **(وأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم أو في فقرائهم)**، وعلى هذا تؤخذ الزكاة من ذوي الدخول المرتفعة (الأغنياء) الذين يكون الميل الحدي للاستهلاك لديهم يكون منخفضا، ومعنى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لدى الأغنياء أن نسبة ما يستهلكون إلى ما يملكون نسبة قليلة، تجد بعض الأغنياء لا يستهلك مثلاً إلا ١٠ ٪ من إجمالي دخله فهذا الميل الحدي للاستهلاك لديه منخفضاً، وتدفع إلى مستحقي الزكاة الذين يكون الميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفعاً، بمعنى أن نسبة ما يستهلكون إلى ما يملكون نسبة عالية، فتجد بعض الفقراء يستهلك كل ما يقع تحت يده وربما يحتاج إلى الاستدانة، فالزكاة إذن عندما تؤخذ من الغني وتعطى للفقير فإنها تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ورواجها وبالتالي توسع المشروعات الاستثمارية وزيادة الإنتاج وما يصحب ذلك من خفض معدل البطالة.

هذه بعض الآثار الاقتصادية لفريضة الزكاة وهي آثار متداخلة ولا يمكن الفصل بينها فالأثر التوزيعي مثلاً من شأنه أن يزيد معدل النمو الاقتصادي، نظراً للتوافر المالي في أيدي الفقراء الذين يصرفون في الغالب كل ما يقع في أيديهم على السلع الاستهلاكية التي يحتاجونها فينشط الطلب على المنتجات وتتوفر فرص العمل، وتوفر فرص العمل يتحقق أيضاً من خلال سعي أصحاب رؤوس الأموال للمحافظة على أموالهم من خلال توجيهها للاستثمار بدلاً من الاكتناز، وبهذا تكون الزكاة قد أوجدت تدفقات مالية أخرى بطريقة غير مباشرة من خلال توفر فرص العمل، وهي تدفقات نقدية تسهم من جديد في تنشيط الطلب على المنتجات، وتستمر هذه الدورة لمضاعفة النمو وتوفير فرص العمل بشكل مستمر ما لم يقع المجتمع في

حجب الزكاة وعدم إيصالها إلى مستحقيها وخاصة الفقراء والمساكين.

وللزكاة والصدقات بشكل عام أثر اجتماعي عظيم وهو تقوية النسيج الاجتماعي وإيجاد بيئة تسودها الرحمة والتعاون والتآلف، وهو مقصد لا يقل أهمية عن إشباع الحاجات المادية بل هو مقدم عليها، قال الله تعالى: {**قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ** }البقرة٢٦٣ ، وإضافة إلى ما ذكرنا من آثار اقتصادية فإن هناك آثار أخرى لم نتحدث عنها ومن ذلك أثرها في تنشيط الطلب الاستهلاكي سواء من خلال ما يقتطع من مال الغني ويعطى للفقير فيصرفه على السلع الاستهلاكية، أو أن دافعي الزكاة ربما بادروا في شراء السلع الاستهلاكية والسلع المعمرة ونحوها قبل أن يحين موعد الزكاة، ولا بأس في ذلك وليس تهرباً من الزكاة؛ لأن الزكاة تقوم بتوجيه سلوك الإنسان، فالإنسان مثلاً على سبيل المثال إذا توجه لشراء العقارات التي تدر دخلاً فلا تجب الزكاة في أصولها وإنما في عائدها، فإن توجهه لشراء العمارات ونحوها التي تدر دخلاً لا يعني تهرباً من الزكاة، فالزكاة تقود سلوك المستهلكين والمنتجين فلذلك يعتبر أثر من آثار الزكاة .